المناضل-ة

عمالية • نسوية • شبيبية • أممية

للتواصل معنا:
mounadila2004@yahoo.fr
زوروا موقعنا الإلكتروني:
www.almounadila.info

• /جريدة شهرية / مدير النشر: إسماعيل المنوزي / العدد 61 / أكتوبر -نوفمبر 2015 /الثمن: 5 دراهم

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

بالكفاح العمالي والشعبي، لا بالإنتخابات،

نصنع التغيير

ملف العدد: الهجوم على الوظيفة العمومية

انتخابات المغرب الأخيرة: لنبن أدوات نضال الكادحين

اليسار بالمغرب والإنتخاب إلى المؤسسات البرجوازية

حكومة بئيسة تواجه معارضة أشدّ بؤسا

الصحراء الغربية: التطورات السياسية الأخيرة على ضوء قرار مجلس الأمن 2018

مشروع النظام الأساسي للموظفين قانون لتكريس الإستعباد والسخرة ..

قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يستكمل مسلسل الخوصصة

السخرة في قطاع الصحة ونضال التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب

النساء في سوق الشغل: هشاشة وتمييز مع استغلال مفرط

افتتاحية:

أبرَزت الانتخابات الأخيرة تهالك اليسار التقليدي الحكومي والمعارض على حد سواء. حيث وجهت الهيئة الناخبة الضربة القاضية لليسار الحكومي وأخرجته مما تبقى من معاقله التاريخية، واكتسح حزب العدالة والتنمية الرجعي كبريات المدن. ولم يؤثر في هذا التهاوي الجلي مشاركة فدرالية اليسار الديمقراطي التي تعكس نتائجها أيضا تراجعا عما حصدته مكوناتها في انتخابات 2009.

وهي أبعد من ذلك، لا تقدم بديلا مقنعا عن فقدان اليسار التقليدي لمصداقيته.

تدل نتائج الانتخابات الأخيرة على استقرار الاستبداد والأحزاب الموالية له. نتائج يجري استثمارها لتأكيد ما يسمى استثناء مغربيا. وسيتم استغلالها لإطلاق أشرس التعديات على طفيف المكاسب التي لم تَأت عليها بعد دكاكة السياسات النيوليبرالية المتواصلة منذ عقود.

لقد سمحت حركة 20 فبراير ومَا رافقها من نضال شعبي وعمالي متنوع بقلب اللعبة السياسية للنظام، وبعدَ انتفائها ودُخول السيرورة الثورية بالمنطقة تحتَ سطوة الثورة المضادّة، وحالة الفوضى العارمة التي لا يزال الشرق الأوسط مسرحا لها، استعادت الملكية والمتواطؤونَ معها المبادرة، وهي عازمة وحكومتها الملتحية على تمرير أعنف التعديات على مكاسب التقاعد والمقاصة والوظيفة العمومية، وإرساء دولة قوية وعنيفة في مواجهة سخط واحتجاج من هم في أسفَل المجتمع.

يلقي هذا الوضع مسؤوليات جسام على قوى اليسار الثوري واليسار الراديكالي المتواضعة والمشتتة وضعيفة الانغراس. لقد صار ملحا ربما أكثر من أي وقت مضى استعادةُ الإرث الفكري والبرنامجي لليسار المناضل وتعميمه، واستخلاص دروس مجمل مساره التاريخي، ونشرها وتجاوز أهم معيقات تحوله إلى قوة سياسية معبرة عن تطلعات طبقة العمال والطبقات الشعبية المضطهدة، ومؤثرة في مجريات الصراع الطبقي.

شكلت الحالة النضالية المنطلقة سنة 2011 فاتحة التعاون النضالي الميداني اليساري المناضل المطلوب. وباستحضار نواقصه، يتوجب العمل على استئناف العمل النضالي المشترك لجميع القوى المناضلة فعلا، ولن يفيد التردد في سلك هذا الطريق سوى القوى الرجعية ومناهضَة الثورة، ودَوام الاستبداد والفساد القائمين.

توحيد أوسع ما يمكن من قوى النضال على أساس برنَامج نضال مُناهض للتقشف وللرأسمالية التابعة والمتخلفة وللامبريالية وحروبها... هذا هو الخيار المطلوب والواجب سلكه.

خيار النضال الحازم وسط العمال والجماهير الكادحة (بأماكن العمل والأحياء والمدارس والجامعات...) وكسب أوسع قاعدة جماهيرية على أساس برنامج نضال مناهض للرأسمالية، اشتراكي، ديمقراطي ثوري علماني.

بقلم:المناضل-ة

■ مداخلة تيار المناضل-ة بندوة النهج الديمقراطي «راهن النضال الديمقراطي»

لا يقتصر نقاش النضال من أجل الديمقراطية على المهام المطروحة على جدول أعمال النضال بالمغرب، بل يرتبط بمجمل استراتيجية التغيير الثوري ومتطلبات بناء حركة عمالية مستقلة وحزبها الثوري، أي في التحليل الأخير بمصير النضال من أجل الاشتراكية ليس محليا فقط بل على المستوى الأممي.

من نكون؟

إن نقاش الديمقراطية والنضال من أجلها يستحضر بالدرجة الأولى هويتنا الطبقية كيسار ثوري. إن الماركسيين الثوريين لا يدعون تمثيل مصالح الشعب بكل «طبقاته» ومصالحها المشتركة، حتى وإن كانت هذه الطبقات تشمل «برجوازية وطنية»، فهذا لا يليق بيسار ثوري، بل بتنظيم شعبوي. نحن نمثل المصالح التاريخية المشتركة للطبقة العاملة في وجه كل الطبقات المستغلة.

إنه أولى الدروس التي قاتل لينين من أجل تكريسها منذ كتابته «ما العمل؟»؛ «إن الاشتراكية- الديمقراطية تمثل الطبقة العاملة لا في علاقاتها مع فئة معينة من أصحاب الأعمال وحسب، بل أيضا في علاقاتها مع جميع الطبقات في المجتمع الراهن، ومع الدولة بوصفها قوة سياسية منظمة».

إن استحضار هذا البعد الطبقي ضروري لتبديد البلبلة والتشويش الموروثين عن حقبة التزويرات الستالينية التي لحقت الماركسية الثورية، وفي نفس الوقت الارتباك الكبير التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفياتي وإعلان انتصار الرأسمالية ونهاية صراع الأيديولوجيات، ما جعل اليسار يستبطن مفاهيم موروثة عن حقبة نضال البرجوازية ضد الإقطاعية (الشعب، الديمقراطية، دولة الحق والقانون..)، بدل مفاهيم النضال الطبقي التي أكدها قرنان من نضال الطبقة العاملة الثوري.

وماذا نريد؟

يسعى اليسار الثوري بالمغرب- على غرار اليسار الثوري بالعالم- إلى استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، وهذا الأفق الاستراتيجي يحكم كل جبهات النضال وتكتيكات القتال الطبقي للطبقة العاملة، من أصغر المعارك وأكثرها جزئية وصولا إلى المعارك الكبرى والشاملة منها للصعيد الوطني وفي كل جبهاته السياسية والاقتصادية على السواء، والغاية النهائية هي الإطاحة بالرأسمالية والشروع في بناء الاشتراكية.

لا يمكن للماركسيين الثوريين أن يخضعوا هذه الاستراتيجية لمتطلبات تكتيك معين أو معارك عابرة أو مطالب مشتركة مع «طبقات أخرى»، بل العكس على هذه المعارك الجزئية والنضال من أجل هذه المطالب المشتركة أن تكون خاضعة لهذه الإستراتيجية، ومحكومة بهدف رئيسي هو «ضمان الاستقلالية السياسية والتنظيمية» للطبقة العاملة في نضالها من أجل الديمقراطية عن جميع التعبيرات السياسية للطبقات الأخرى، التي قد تلتقي معها في هذا النضال.

نضال ديمقراطي أم نضال ثوري؟

غالبا ما يواجه النضال الثوري بالنضال الديمقراطي، وعن خطأ يميز النضال الثوري بالكفاح المسلح، بينما يقصد بالنضال الديمقراطي النضال داخل الأحزاب والمنظمات النقابية والجمعوية والتظاهرات..الخ. وهو تمييز خاطئ يركز على الفروق الشكلية لا الجوهر، تمييز يركز على طرائق النضال وليس جوهره ومضمونه الطبقي.

بالنسبة للطرائق يقصد بالنضال الديمقراطي؛ النضال داخل المؤسسات قصد التوصل تدريجيا عبر مراكمة الإصلاحات إلى دمقرطة شاملة للنظام السياسي، بينما يقصد بالنضال الثوري عدم التعويل على المؤسسات بل على النضال الحازم الموجه لتدمير هذه المؤسسات، عبر المزاوجة بين العمل الشرعي وغير الشرعي، وحتى استعمال هذه المؤسسات ذاتها لهذا الغرض.

أما بالنسبة للمضمون الطبقي، فالنضال الديمقراطي يقصد به كل نضال لا يسعى إلى استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، كل نضال لا يضع نصب عينيه تدمير سلطة البرجوازية، حتى ولو استعمل ذلك النضال طرائق الكفاح المسلح، بينما يقصد بالنضال الثوري السعي إلى استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وتدمير سلطة رأس المال حتى ولو لم يستعمل السلاح.

النضال من أجل الديمقراطية

بدل مفهوم النضال الديمقراطي، يطرح الماركسيون الثوريون مفهوم النضال من أجل الديمقراطية، أي النضال من أجل الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية، ويعتبرون هذا النضال مجرد تكتيك من تكتيكات استيلاء الطبقة العاملة على السلطة.

الديمقراطية في النضال البروليتاري ليست غاية بل أداة، كما لم تكن غاية بالنسبة للبرجوازية، ففي نهاية القرن 17 وبداية القرن 18، استعملت البرجوازية الديمقراطية (البرلمان والاقتراع العام) كأداة ثورية لإسقاط الملكية المطلقة وتدمير سلطة الإقطاع، وبعد توطد سلطتها تحولت هذه الديمقراطية، إلى أدوات لتمويه سلطتها وديكتاتوريتها الطبقية ولخداع الطبقة العاملة.

ديمقراطية عمالية أم ديمقراطية برجوازية؟

يفرض علينا المعيار الطبقي في نقاش النضال من أجل الديمقراطية، تمييز المضمون الطبقي للديمقراطية، فالديمقراطية ليست نظاما معلقا في الفضاء ومستقلا عن بنية المجتمع القائم، الذي تنخره التناقضات الطبقية، لذلك وجب التمييز بين ديمقراطيتين:

الديمقراطية البرجوازية: وهي ديمقراطية شكلية تساوي بين طبقتين غير متساويتين اقتصاديا، وتقوم على مؤسسات تخفي وراء طلائها الديمقراطي ديكتاتورية البرجوازية، إضافة إلى أن عماد الدولة البرجوازية (الشرطة والجيش) يقع خارج رقابة هذه المؤسسات. إن القرارات الرئيسية الخاصة بسير النظام الرأسمالي تقع خارج سلطة المؤسسات «الديمقراطية»، وتقرر الخيارات التي تمس حياة المجتمع من طرف الرأسماليين وقوانين السوق (قانون القيمة).

الديمقراطية العمالية: لأنها ديمقراطية لا تقتصر فقط على الجانب السياسي، بل تشمل كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإنها معادية للرأسمالية، ولا يمكن تصور ديمقراطية كاملة وناجزة في عصر الإمبريالية والرأسمال المعولم، دون إسقاط سلطة رأس المال.

إن انتقادنا للديمقراطية البرجوازية، وليس جوهره ومضمونه الطبقي. لا يعني بتاتا استحالة النضال من أجل الديمقراطية أو استحالة الحصول بالنضال على حقوق ديمقراطية معينة داخل المجتمع الرأسمالي، خاصة إن كان مجتمعا رأسماليا تابعا يحكمه استبداد سياسي مطلق. فشدة هذا الاستبداد وعسفه يولدان طموحات ديمقراطية لدى كافة شرائح الشعب المضطهدة، وسيكون من قبيل القصوية والعصبوية القاتلة عدم تبني تلك الطموحات بمبرر استحالة ديمقراطية كاملة وناجزة ما دام رأس المال قائما.

إن دعوة اليسار الماركسي الثوري إلى تحطيم الدولة الليبرالية لا يعني الحد من الحقوق والحريات الديمقراطية، بل تحطيم العائق الأساسي أمام الديمقراطية الفعلية، التي يمثلها رأس المال وكافة الأشكال السياسية التي تتبدى به سيطرته؛ ديمقراطية كانت أم استبدادية.

ماذا يقصد بالنظام الديمقراطي؟

يرد في أدبيات أنصار «النضال الديمقراطي» أن إقامة الاشتراكية ليس الهدف الفوري بل إقامة نظام ديمقراطي ينفتح على الآفاق الاشتراكية. لكن ما يتفادى هؤلاء الإجابة عنه هو سؤال «المضمون الطبقي» لهذا النظام الديمقراطي؟ فهل سيكون هذا النظام الديمقراطي نظاما سياسيا على أرضية المجتمع الرأسمالي؟ أم سيكون نظاما انتقاليا بين رأسمالية تبعية متخلفة ورأسمالية وطنية ونقية؟ أم نظاما انتقاليا بين الرأسمالية وديكتاتورية البروليتاريا؟..الخ

لقد كانت مأثرة الماركسيين الروس (بلاشفة ومناشفة) وضوحهم وصراحتهم الفائقة في هذا الموضوع، فقد أكدوا أن الثورة البرجوازية في روسيا ستفسح المجال لتطور الرأسمالية على أرض روسيا الإقطاعية، لكن ثورة 1917 ذهبت في اتجاه آخر، بسبب عجز الثورة البرجوازية عن تحقيق المهام الديمقراطية (الإصلاح الزراعي وإيقاف الحرب واستقلال القوميات..)، فقد تكفلت ديكتاتورية البروليتاريا بعد أكتوبر 1917 بتحقيق هذه المهام، لكن دون الوقوف عند حدودها بل تجاوزتها للبدء مباشرة في إجراءات الثورة الاشتراكية (مصادرة ملكية البرجوازية).

أسباب هزيمة نضال المغاربة من أجل الديمقراطية

للحديث عن راهن النضال من أجل الديمقراطية، لا بد من تقييم محطات رئيسية في نضال الشعب المغربي من أجل الديمقراطية (التحرر من الاستعمار، الحرية السياسية..الخ):

* النضال ضد الاستعمار؛ كان بقيادة برجوازية صريحة ممثلة في حزب الاستقلال، بعد أن تخلى الحزب الشيوعي المغربي عن هذا المطلب خضوعا لأمالي بيروقراطية موسكو المتحالفة مع فرنسا ضد هتلر. انتهى نضال المغاربة ضد الاستعمار بقيادة البرجوازية إلى مساومة عفنة مع فرنسا حافظت من خلاله على مصالحها الاقتصادية وأعادت إلى الحكم نظاما ملكيا عتيقا سرعان ما كرس تبعية المغرب وتخلف اقتصاده.

* حركة المطالبة بالإصلاحات الدستورية؛ بقيادة ليبرالية ممثلة في الكتلة «الديمقراطية» (الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال..)، مستعملة تحريك الشارع وأذرعها النقابية بشكل مضبوط لمناوشة الملكية قصد الحصول على الإصلاحات. انتهت جلبة الكتلة إلى استسلام صارخ أمام الملكية بدخول الاتحاد الاشتراكي للحكومة نهاية تسعينيات القرن 20.

* حركة العشرين من فبراير؛ وكانت نضالا ميدانيا ومكشوفا ضد الملكية حفزته السيرورة الثورية التي أسقطت رؤوس أنظمة بالمنطقة المغاربية والعربية، واستطاعت الملكية أن تتجاوز هذا المأزق بمساعدة الأحزاب البرجوازية التي قبلت مناوراته وتنازلاته (تعديل الدستور، الانتخابات..).

إن الدرس الأساسي من هذا التاريخ ومن مآل السيرورة الثورية التي شهدتها المنطقة، هي أن فشل النضال من أجل الديمقراطية، يعود في الجزء الرئيسي منه إلى استئثار البرجوازية بقيادته، وبالدرجة الأولى إلى ضعف انخراط الطبقة العاملة في هذا النضال وهيمنة قوى غير عمالية على نقاباتها إضافة إلى غياب أدواتها السياسية (حزب اشتراكي ثوري).

هل التحالفات شرط رئيسي للنضال من أجل الديمقراطية؟

تطرح مسألة التحالفات نفسها بحدة في النضال من أجل الديمقراطية، ما دامت المطالب الديمقراطية تمس طبقات أخرى غير الطبقة العاملة، مثل الفلاحين (المسألة الزراعية) والقوميات، إضافة إلى الحقوق الديمقراطية والحريات السياسية. لذلك يعد الانعزال عن نضال هذه الطبقات وكل الشرائح الاجتماعية من قبيل العدمية السياسية.

لكن منظور طرح مسألة التحالفات تختلف عن المنظور الذي يطرحها من خلاله أصحاب «النضال الديمقراطي»، فالماركسي الثوري حريص بالدرجة الأولى على تقدم النضال إلى الأمام ويعمل على أن يتجاوز هذا النضال حدود المجتمع البرجوازي، لذلك لا يعير كبير اهتمام لاشتراطات الحلفاء، خاصة إذا كانوا حلفاء غير موثوقين (مثل الأحزاب الليبرالية) أو حلفاء خطرين (مثل الرجعية الدينية).

لا يسعى الماركسي الثوري إلى التحالف كي يحارب عزلته السياسية، فلا يمكن محاربة عزلة سياسية بالتحالف مع أحزاب ليبرالية هزيلة، أو مع أحزاب رجعية تتحين الفرصة لقضم المتحقق من الحريات الديمقراطية. إن العزلة التي يسعى الماركسي الثوري للتخلص منها هي العزلة عن الطبقة العاملة بالدرجة الأولى، ثم العزلة عن باقي الشرائح الكادحة من الشعب. فما هي الأحزاب والتيارات السياسية الموجودة في حالتنا الملموسة التي تدعي النضال من أجل الديمقراطية وبطرح التحالف معها!

فيدرالية اليسار الديمقراطي:

عبارة عن تيارات ليبرالية لا تختلف جوهريا عن الاتحاد الاشتراكي، وتعبر عن مصالح أقسام برجوازية متضررة من احتكار الملكية للسلطة ولفرص الاغتناء الاقتصادي، وتغلف مصالحها ومطالبها الطبقية بادعاءات النضال من أجل الديمقراطية، ويعتبر «الملكية البرلمانية» شعارها الرئيسي، وتحرص في أساليب مطالبتها على تفادي التعبئة الشعبية والإصرار على العمل الفوقي والضغط المحسوب، مخافة أن يتجاوز النضال الشعبي طموحها الطبقي.

إن أقصى ما تسعى إليه هذه الأحزاب- على غرار سابقتها الكتلة الديمقراطية- هو الحصول على تنازلات سياسية من الملكية إضافة إلى حق الأقسام التي تمثلها من البرجوازية في الامتيازات الاقتصادية التي تحتكرها الملكية لنفسها، وهو ما يكثفه شعار «فصل السلطة عن الثروة»، بينما يصر اليسار الثوري على ترك السلطة مدمجة مع الثروة، لكن مع انتزاعهما من البرجوازية كافة ونظامها السياسي (الملكية) وامتلاكهما من طرف الطبقة العاملة.

الرجعية الدينية:

عبارة عن معارضة رجعية للملكية من مواقع ماضوية، لكن مشروعها الاقتصادي لا يخرج عن الإطار الرأسمالي، لذلك فإن مشروعها السياسي هو المزيد من القمع ينال حتى من الحريات الفردية التي يمنحها النظام الرأسمالي لأغراض تجارية. إن قوى الرجعية الدينية ليست قوى ديمقراطية تسعى إلى الحصول على الديمقراطية، بل قوى رجعية تستعمل الشعارات الديمقراطية لتقف على رأس نضالات الجماهير ولتستبدل ديكتاتورية الملكية بديكتاتورية رجال الدين.

قد تلتقي الطبقة العاملة واليسار الثوري مع هذه التعبيرات السياسية في نضالات معينة حول مطالب «ديمقراطية» ملموسة، لكن هذا لا يعني أن هذه التيارات والأحزاب هي قوى ديمقراطية حقيقية، فالنسبة للماركسي الثوري المعيار الأساسي في الحكم على الأحزاب معيار طبقي، أي ما هي المصالح الطبقية التي تدافع عنها هذه الأحزاب، وليس ما تطلقه على نفسها من ألقاب وما تدبج به خطاباتها من ادعاءات.

إن نعت فيدرالية اليسار الديمقراطي بالقوى الديمقراطية الحقيقية لا يعد إلا خداعا للنفس ولقاعدة تلك الأحزاب ذاتها وللطبقة العاملة في التحليل الأخير، فالتحالف الظرفي من أجل مطلب محدد لا يعني إضفاء فضائل أيديولوجية على الحليف، بل يعني الاستعداد لتلقي خيانته في أي لحظة وهذا يقتضي عدم التوقف عن نقد الحليف وإعلاء راية اليسار مستقلة دون خلطها مع راية ذلك الحليف مهما كانت ادعاءاته الديمقراطية.

إذا كان هذا يصدق على التيارات الليبرالية، فإنه يصدق أكثر وبجرعات مضاعفة على حركات الرجعية الدينية التي قد نلتقي معها في ساحة النضال (20 فبراير مثلا)، فما نشترطه على تلك الحركات لا يعنيها، ولا يهمها إن وعدت باحترام الديمقراطية بعد انتصار «النضال الديمقراطي» ف«المصالح المادية لطبقة اجتماعية ستضرب عرض الحائط بكل التعهدات المقطوعة أيا تكن» (لينين).

إن ما هو موضوع في الرهان في مسألة التحالفات هو الشرط الجوهري والرئيسي لوجود حركة عمالية، وهو استقلاليتها السياسية والتنظيمية عن باقي الأحزاب الأخرى.. وهو ما سيحافظ على حق الطبقة العاملة وحزبها الثوري على تطوير قوى النضال من أجل الديمقراطية تحت هيمنتها والدفع بها لتجاوز سقف المجتمع البرجوازي الذي تعمل باقي الأحزاب الأخرى- مهما بلغت درجة ديمقراطيتها- على عدم تجاوزه.

الدور المركزي للطبقة العاملة في النضال من أجل الديمقراطية

لقد بينت التجربة التاريخية منذ تحول البرجوازية من طبقة تقدمية إلى طبقة رجعية وانتشار الرأسمالية عالميا (الإمبريالية)، أن النضال من أجل تحرر البلدان المتخلفة من التبعية الاقتصادية ومن أجل الديمقراطية والحرية السياسية، لا يمكن أن يجري مع البرجوازية، بل بدونها، بل أكثر من ذلك سيجري تحقيق هذه المهام ضد البرجوازية.

إن هذه التجربة التاريخية والواقع الموضوعي الحالي يدفع بدور الطبقة العاملة المركزي في النضال من أجل الديمقراطية من جديد إلى الواجهة، بعد أن كبحته سيطرة الستالينية على الحركة الشيوعية التي حولت الحركة العمالية وأحزابها إلى عربات ملحقة بأحصنة الأحزاب والأنظمة البرجوازية.

إن شرط هذا الدور المركزي هو بناء حزب العمال الاشتراكي بما هو قيادة للعمال ولباقي الكادحين، حزب يقود نضال الطبقة العاملة في كل واجهات النضال (السياسية والاقتصادية والنظرية) ويحرص على الاستقلالية السياسية للطبقة العاملة ونقاباتها عن البرجوازية ودولتها وأحزابها.

تتضمن هذه القيادة ذاتها الانطلاق من توق الكادحين إلى مؤسسات ديمقراطية من نمط برجوازي (برلمان حقيقي)، واستعمال المؤسسات القائمة منابر للتحريض والتشهير ضد جرائم النظام السياسي والاقتصادي، ومن أجل الرقي بوعي العمال بناء على تجربتهم السياسية إلى مستوى النضال من أجل سلطة عمالية.

لا يمكن الحديث عن تحقيق المهام الديمقراطية دون استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، لكن هذا لا يعني أن الطبقة العاملة ستستولي على السلطة لتحقيق المهام الديمقراطية لوحدها، فالدينامية الداخلية للثورة ذاتها وخوف البرجوازية الديمقراطية على مصالحها الطبقية وعجز المجتمع الرأسمالي عن تلبية هذه المطالب، سيجبر الطبقة العاملة الموجودة في السلطة على تجاوز الطابع الديمقراطي للثورة والانتقال إلى إجراءات اشتراكية، تنبع من منطق الوضع ذاته (مجابهة الثورة المضادة، التخريب الاقتصادي الذي تقوم به البرجوازية..الخ).

إن المهام المطروحة حاليا وآنيا على جدول التغيير الثوري بالمغرب هي ما يطلق عليه تاريخيا مهام «التحرر الوطني» لكن الخلاف ليس حول طبيعة هذه المهام، بل حول طبيعة السلطة التي ستحققها والطبقة التي ستقود ذلك التغيير، والحدود التي سيقف عندها هذا التغيير، وهو جوهر الخلاف القائم منذ عشرينيات القرن العشرين بين الماركسيين الثوريين وشتى تلاوين الأحزاب الستالينية والماوية.

★اليسار بالمغرب والانتخاب إلى المؤسسات البرجوازية

بقلم: أحمد أنور

نظمت الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب في 4 شتنبر 2015 الماضي، استمرارا لمسلسل بدء بإجراء انتخابات مهنية وانتخاب مكاتب الغرف المهنية (الصناعة والخدمات والفلاحة والصيد البحري) مرورا بتجديد قسم من مجلس المستشارين (الغرفة التشريعية الثانية) انتهاء بانتخاب البرلمان (الغرفة التشريعية الأولى) في العام القادم. ويجري كل ذلك في إطار الدستور المعدل لسنة 2011. إن الترسانة القانونية التي تنضم على ضوئها الانتخابات الحالية تعكس ميزان القوى الذي انبثقت منه، وتبرز التنازلات التي انتزعها السياق النضالي المنطلق في 20 فبراير 2011 وحدودها باعتبارها تنازلات من فوق لتقسيم حركة النضال.

الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية

يستمد الماركسيون موقفهم من الانتخابات للمؤسسات التمثيلية البرجوازية من دروس الحركة العمالية الثورية، باستعمال المحطة الانتخابية للدعاية لمشروع التغيير العميق للمجتمع الطبقي القائم وكشف حقيقة المؤسسات التمثيلية باعتبارها مؤسسات طبقية في خدمة المالكيين والمستبدين والاستناد على مستوى الوعي الملموس الذي بلغه العمال للوصول إلى منظور خيار قطيعة طبقية استنادا علي النضال الطبقي الجماهيري. إن الموقف من الإنتخابات؛ بالمشاركة أو المقاطعة، موقف تكتيكي يعتمد على تحليل الواقع السياسي الملموس واحتمالات تطوره. فما دام المد الثوري لا يتوفر إلا في لحظات تاريخية استثنائية، فإن مقاطعة الانتخابات حالة استثنائية كذلك، وإلى غاية قدوم هذا المد وإعدادا له، نعتبر موقف المشاركة هو القاعدة. بل شارك البلاشفة في سياق ثوري وازدواجية سلطة في انتخابات إلى مؤسسات بورجوازية مثل مجالس البلديات في الفترة الواقعة بين يوليو وأكتوبر 1917. تظل إذن المقاطعة بلا معنى خارج ظروف الزخم الثوري، أي المقاطعة النشطة، المرتكزة على نضال جماهيري واسع، يبلغ أقصاه بازدواجية سلطة. لقد كان لينين واضحا فيما يخص مقاطعة 1905، فقد كانت موجهة لمنع قيام مؤسسة أي «دوما بولغين» الاستشارية التي أراد من خلالها القيصر تحويل الثورة إلى طريق دستوري(1)، أما في سياق جزر ثوري وسيطرة أوهام الإصلاح والنزعة المحافظة نضاليا، فموقف اليسار العمالي الثوري هو المشاركة بمنظور استقلال طبقي وبتحريض ثوري موجه إلى عمق طبقتنا العاملة والقسم الكادح من شعبنا.

اليسار المغربي والانتخابات

انقسم اليسار المغربي بصدد الموقف من الانتخابات إلى مؤسسات الاستبداد (الديمقراطية الحسنية) بين مشارك بداعي عقم الكرسي الفارغ واستغلال الثغرات لإيصال صوت المعارضة «الديمقراطية»، وكان النظام يستعمل ذلك بما يتوافق ومصلحته. أحيانا يؤمن مناصب محسوبة لليبراليين (ولو بالتزوير) وأحيانا أخرى يعمل على تحجيم أعدادهم في سياقات أو تضخيمها في أخرى، خصوصا تحضيرا لإشراكهم في الحكومة لتأمين انتقال سلس للحكم من ملك إلى ابنه. تعد المشاركة خيارا ثابتا لدى هذا القسم من اليسار، وظل تكتيكه على الدوام وأساليب وأدوات خوضه للانتخابات مجرد مكمل لإضفاء المصداقية والشرعية الانتخابية على النظام الحاكم، فقد استوعب الحدود المرسومة من قبل نظام الاستبداد وناوش بعيدا عن المواضيع الجوهرية: من يحكم البلد؟ ومن يملك الثروات؟ وأي بديل جذري منشود وبأي طريقة سيتحقق؟ وبأي قوى طبقية وأية تحالفات؟

لم يخن هذا القسم كادحي المغرب بل كان وفيا لمصالحه الطبقية كمعبر عن قسم من الطبقات المالكة المعارضة، ولخطه السياسي الليبرالي الذي أقصى مبتغاه تفاهم مع نظام الاستبداد يتيح له المشاركة في جزء من السلطة والثروة وليس سعيا إلى تحرر الشعب؛ تحررا شاملا وعميقا، الذي يمثل هدف كل ديمقراطي حقيقي. هذا اليسار ليبرالي جبان وليس يسارا ديمقراطيا جذريا. انتهى هذا القسم إلى ضعف متعدد، استسلام برنامجي بعد أن رمى خلفه وهم رأسمالية دولة قائمة على قطاع عام قوي ومحوره الدولة كمستثمر رئيسي، ونظام سياسي عنوانه ملكية برلمانية وسلطة تنفيذية تحت إشراف حكومة منبثقة عن البرلمان.

أضحى اليسار الليبرالي مشتل كادرات لمؤسسات الدولة البرجوازية (التنفيذية والتمثيلية) شاغلين مقاعدهم في طابور متنوع ينتظر دوره لتولي مهمة في واجهة الحكم وأضحت أحزابه مرتعا لحروب وتصدعات لا تنتهي بين الباحثين عن قنوات حزبية توصلهم إلى مناصب مجزية وكلما تعذر ذلك فالرحيل إلى حزب آخر.

لم يعد لأحزاب اليسار الليبرالي منظورها الخاص المستقل عن توجهات المؤسسات الامبريالية وتلف قاعدة مناضلة مقتنعة بذاك المنظور، بل إنها مكتفية باقتعال مناوشات منفرة حول قضايا جزئية وتضخيم وقائع لإبراز حداثة مزعومة في وجه أعداء الحريات الفردية وأنصار العودة إلى الماضي (يقصدون حزب العدالة والتنمية). وأضحى مرتعا لأصحاب الأموال الباحثين عن وجاهة وتدعيم المكانة، هذا ما انتهت إليه الحركة الاتحادية بتنويعاتها التنظيمية.

إن سلوك الخنوع والمناورات الخيانية التي طبع تاريخ اليسار الليبرالي والقبول المديد بمشاركة في مؤسسات النظام من موقع إضفاء الشرعية على نظام كريه، قد أثار بالمقابل موقف المقاطعة الدائمة وفي كل السياقات صادرة عن فصائل اليسار الجذري(2).فالنظام لا ديمقراطي والقوانين المنظمة للانتخابات غير ديمقراطية والنتائج الانتخابية مصنوعة سلفا والأصوات تباع للقادر على الدفع والأهم أن المشاركة في الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية خيانة صريحة للانتماء لمعسكر الثورة واستسلام للنظام المستبد.(3)

إن الموقف أعلاه ينطلق من منظور غير ماركسي لمفهوم الدولة ولا من التكتيك اللينيني حول المشاركة أو مقاطعة الانتخابات للمؤسسات البرجوازية، فالماركسيون لا يسعون إلى استعمال جهاز الدولة البرجوازية لأجل تغييره بل أن هدفهم القضاء على الدولة الطبقية البرجوازية القائمة باستعمال الدعاية الانتخابية للوصول إلى الأقسام المتخلفة من طبقتنا وكشف حقيقة تلك الدولة وإقناعهم أن تحقيق مصالحهم لن يجري عبر المؤسسات البرجوازية بل في مؤسساتهم الطبقية البديلة (4).

إن البلاشفة في ظل نظام تيوقراطي نموذجي شاركوا في الترشيح والعضوية في دوما القيصرية وتحت قوانين انتخابية ودستورية غير ديمقراطية (يكفي انه لم يتحقق آنذاك حق الاقتراع العام: مواطن واحد = صوت واحد) أما التزوير والفساد فليس حصريا على الأنظمة المستبدة فقد أزاحتها النيوليبرالية عن ذلك (دور مموّلي حملات الانتخابات من الشركات المتعددة الجنسيات بناء على التزامات تحافظ على مصالحها الطبقية) (الندي-اليونان).

إن مبررات اليسار الجذري لمقاطعة الانتخابات غير ماركسية وغير ثورية بل تليق بأحزاب إصلاحية تسعى إلى إحداث تحسينات باستعمال المؤسسات القائمة وتنادي لأجل ذلك لتوفير شروط النزاهة ورفع العوائق التي تحول دون أداء تلك المؤسسات لأدوارها(5). إن المشاركة أو المقاطعة الثورية لمؤسسات البرجوازية غير مرتبط بأي حال بتلك المؤسسات ودورها وقوانينها بل بأمرين رئيسين: السياق السياسي وقد سلف ذكره أعلاه والبرنامج الذي يدافع عنه الثوريون والطبقة المستهدفة بحملتهم (طبقتهم) وأن يظل محور عملهم في كل مراحل تجسيد موقفهم التكتيكي من الانتخابات: الدفاع عن خط استقلال طبقي وحفز التنظيمات الطبقية والفعل النضالي الجماهيري في أماكن العمل وفي الشارع.

اليسار الجذري يسلك الطريق السهل لكن ذات الضرر البالغ على مستقبل النضال، مقاطعة بمبررات خاطئة وتفادي الأسئلة الحقيقية التي تفقأ العين خوفا من زعزعة قناعات خاطئة جرى تثبيتها لعقود، رغم ما سيكون له من نتائج كارثية على قضية النضال مستقبلا وأول ضحاياه تلك الجماعات نفسها. وقد بلغ التقلب اللامبدئي ببعضها مستوى تغيير موقفها من مقاطعة خاطئة بمبررات خاطئة إلى مشاركة تكرر ما كرسه اليسار الليبرالي، كل ذلك، بلا نقاش ودون حجج تفسر أسباب هذا الانقلاب. ما مبررات حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي للمشاركة في الانتخابات الحالية بمعية فيدرالية اليسار الديمقراطية وقبل ذلك في انتخابات 2007 في إطار تحالف اليسار الديمقراطي.

ماذا تغير اليوم ولم يكن حاصلا في ثلاث عقود ماضية؟ هل أصبح النظام ديمقراطيا؟ وهل قوانينه أضحت ديمقراطية؟ وهل تراجع الفساد؟ سعينا إلى المحاججة بمبررات نفس الحزب لتبرير مقاطعته المتتالية للانتخابات؟ ليس مأزق حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي إلا نتيجة متوقعة لمنظور خاطئ من زاوية ماركسية ومتناقض من زاوية ديمقراطية إصلاحية.

المقاطعة النشطة: عود لإزاحة اللبس

بدل مناضلي النهج الديمقراطي جهودا لإيصال موقفهم الداعي لمقاطعة الانتخابات إلى عموم الشعب، بالقيام بحملة توزيع وشرح في الشارع ببعض المدن وقد نالوا حظهم من ديمقراطية تتيح الحرية الكاملة لمدح انجازات عظيمة تتحقق في الأحلام إن فسحت لها كوابيس الواقع المجال للتحليق في سماء الخيال. لابد من القول أن التوجه إلى الجماهير سياسيا والتعريف بمواقف اليسار الجذري من كل القضايا هو الخطوة السليمة والايجابية والتي تستوجب تكريسها كتقليد لأن ذاك هو الترياق أمام سم العزلة التي تخنق اليسار الجذري ببلدنا. لكن ما سنحمله إلى الشعب يجب أن يكون سليما وصحيحا من زاوية المصالح الطبقية. لقد حمل رفاقنا في خطوتهم السلمية شعار خاطئا تماما وقد جرى نقاشه علنيا في صفوف اليسار الجذري وتم تفنيد كل المبررات التي يعرضها الرفاق في حزب النهج الديمقراطي لكن يعود الرفاق بعد سنين ليكرروا نفس الموقف الخاطئ وبنفس الحجج المكررة. فشروط المقاطعة النشطة غير متوفرة إلا في سياق دينامية نضال جماهيري كاسح أما الحالة الراهنة فالجميع يسلم بتراجع نضالي جلي أما باقي المبررات فمردود عليها فالمقاطعة النشطة لا تتحدد بما يقوم به الحزب الداعي للمقاطعة بل بميزان القوى الطبقي في المجتمع .(6)

إضافة إلى أن المقاطعة هي «سلوك شعبي» ولكن من وجهة نظر سلبية، مقاطعة لجماهير متخلفة سياسيا، مقاطعة لا يواكبها نضال سياسي مكشوف ضد الاستبداد ومؤسساته... إن المناديين بالمقاطعة في ظل هذه الشروط كمن ينفخ في اتجاه الريح، بينما المطلوب هو النفخ في الاتجاه المعاكس لسلوك الجماهير السلبي والخنوع.

إن ما قام به حزب النهج ليس مقاطعة نشيطة، فالمقاطعة النشيطة هي نضال جماهيري مكشوف وعمل سياسي للطبقة الطليعية في المجتمع، وليس حملات توضيح سياسية يقوم بها هذا التيار أو ذاك. فالنظام لا يأبه كثيرا لأرقام المشاركة، ففي ظل الجزر النضالي وعزوف الجماهير عن أي عمل سياسي، يبطل المفعول السياسي الآني لأرقام عدم التصويت، بينما سيرتعب كثيرا من مشاركة قوة سياسية لها غايات أخرى غير غايات النظام.

ما كان أمام النظام إلا اللجوء الى التزوير الفاضح والقمع المباشر وحبك المؤامرات لتحجيم قوة برجوازية اصلاحية سلك خيار المشاركة في الانتخابات إلى مؤسسات الملكية المطلقة ومنح ذلك للاتحاد الوطني للقوات الشعبية امكانية ملموسة ليبين منظوره ويعري مزاعم مؤسسات الملكية للجماهير التي تلمس حقائق الصراع السياسي الجاري، إنها تجربة حزب ديمقراطي برجوازي لكنها تعطي ملامح التكتيك الذي على منظمة عمالية جذرية سلكه.

طبعا إذ نحاجج بدروس الحركة العمالية التي تبلورها النظرية الماركسية فلكون حزب النهج الديمقراطي يصنف نفسه في صف الخندق الماركسي بشكل عام وطالما لم يتقدم الرفاق بحجج مضادة سيظل سجالنا معهم مستمدا من النظرية الماركسية الثورية ان موقف مقاطعة الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية الذي دأب حزب النهج الديمقراطي على تبنيه على الدوام لا يمت بأدنى صلة بتجارب الحركة العمالية الثورية ذات الاتجاه الماركسي.

لكن أي موقف سيتخذه حزب ماركسي؟ في ظل الظروف الراهنة لو وجد حزب عمالي له حد أدنى من الانغراس(7) فسيكون موقفه المشاركة الثورية في الانتخابات إلى المؤسسات البرجوازية. سيركز كل طاقاته لا على ربح هذا المقعد أو ذاك، ولن يتوجه بمنظوره إلى عموم الناخبين ولن يشتت قواه الضئيلة على الدوائر الانتخابية ولن يتباكى على إقصائه من الإعلام الرسمي ولا عدم تلقيه المال من الدولة ولن يغازل البرجوازيين أصحاب الأموال ولن يقدم للتحدث باسمه وتمثيله الشخصيات العامة والمثقفين البرجوازيين. سيكون نهجه مخالفا تماما لما كرسته أحزاب البرجوازية المتنوعة. سيكرس دعايته للأحياء العمالية (حيث العمل أو السكن) وسيخاطبهم كحزب يمثل مصالحهم وسينتدب عمالا وشبابا ثوريا يتحدث لغتهم وسيعتمد على قواه التنظيمية للتواصل مع طبقته وسيكشف حقيقة الانتخابات وطبيعة المؤسسات البرجوازية وسيبسط البديل العمالي وشروط تحقيقه ويعري الطبيعة الطبقية للأحزاب البرجوازية ويكشف حقيقة الديمقراطية الكاذبة التي تسحق العمال وسيتقدم ببرنامج ملموس حول القضايا التي تهم حياة العامل سياسيا واقتصاديا وشروط تحقيق الديمقراطية العميقة.

طبعا هذا خيار أصعب مليون مرة لأنه يثقل حزب العمال بمهام جسام وتحديات كبرى ومحكات عويصة ولن يقدر على الاضطلاع بها من ألف الهروب إلى المواقف السهلة: المقاطعة بلا وجع رأس. حتما سيواجه الحكم المطلق مشاركة ثورية من هذا الصنو بشراسة ستكون حجة ضده ومناوشة ستصطلب عود حزب العمال وجولة من جولات الحرب التي لا مفر من اجتيازها قبل أن تنتصب الطبقة العاملة بكل جبروتها بطليعتها الماركسية التي اجتازت محك التجربة وأبانت عن جدارتها للقيادة.

إن ضعف اليسار الجذري بالمغرب يكمن في منظوراته الخاطئة وتبنيه لموقف غير ماركسي من مسألة تكتيكية. لكن الأخطر عدم قدرته على القطع الصريح مع ما ثبت ضرره من زاوية ماركسية ثورية خوفا من اتهامات باطلة بتخليه عن نقاوة المبدأ الواهمة مثل هذا اليسار الذي يتملكه الرعب أمام حقائق ناصعة من هذا الصنف لن يكون في مستوى المهام الجسام التي تلقيها الأحداث على طليعة تريد أن تحظى بقيادة الطبقة الثورية في المجتمع الحديث.

أي موقف لتيارنا

غياب حزب العمال الاشتراكي يجعل موقف المشاركة الانتخابية وفق المنظور المعروض أعلاه غير ممكن، وحتى الدعم المشروط لحزب عمالي اصلاحي متعذر لعدم وجود قوة عمالية غير ثورية، في الان ذاته فمقاطعة الانتخابات للمؤسسات البرجوازية في سياق أوضاع جزر نضالي موقف خاطئ من منظور التجربة العمالية ومن ناحية مصلحة تطوير النضال الطبقي انيا ومستقبلا.

مما يجعل موقف تيار المناضلة ة موقفا دعويا موجه لطلائع النضال وكشف خطأ وحدود المواقف الخاطئة المنتشرة والتعريف بالموقف الثوري من الانتخابات، إن المعني بموقفنا ليس كل الطبقة العاملة وعموم الجماهير، بل الطلائع السياسية التي تملك حد أدنى من الوعي السياسي، وتعتبر نفسها معنية ببناء حزب العمال الاشتراكي الذي يمثل المهمة السياسية المركزية الآنية (8).

هوامش:

(1)- ضد المقاطعة حسب ملاحظات كاتب اشتراكي ديمقراطي .لينين. موقع المناضل ة.

(2)- انظر العدد201 جريدة النهج الديمقراطي .

(3)- المشاركة في الانتخابات للمؤسسات البرجوازية يمثل خيانة طبقية واستسلام للنظام المستبد، ما من مجموعة أو فرد مناضل يجرؤ علي إبداء موقف مغاير(ضل ذلك ساريا الى مطلع سنة 2000) فالأمر شبيه بانتحار سياسي، رغم أن ذلك متعارض تماما مع الماركسية واللينينية.

(4)- الدولة والثورة - تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة .لينين. موقع المناضل ة.

(5)- كراسة: نقاش حول الانتخابات من وجهة نظر ماركسية . منشور المناضل ة. موقع المناضل ة.

(6)- مرض –اليسارية- الطفولي في الشيوعية . فصل هل يجب الاشتراك في البرلمانات البرجوازية؟ . لينين.

(7)- يقدم مثال مشاركة العصبة الشيوعية الثورية بفرنسا في الانتخابات وهي منظمة ناشئة لا يتعدى مجموع أعضائها 100 مناضل مثالا عن أهمية راية عمالية مستقلة طبقيا .

(8)- انتخابات سبتمبر 2015: من أجل بناء حزب شغيلة لقيادة نضال مجمل الكادحين نحو تغيير حقيقي، شامل وعميق. موقع المناضل ة.

انتخابات المغرب الأخيرة: لنبن أدوات نضال الكادحين

بقلم: سليم نعمان

يحرص النظام القائم بالمغرب على إجراء الانتخابات منذ 1962، وتنصيب مؤسسات واجهة باسم الشرعية الانتخابية، ولم يشد عن هده القاعدة إلا في حالات نادرة أملتها ظروف سياسية استثنائية كقرار الملك التمديد للبرلمان سنة 1984. وحصر دور المؤسسات التمثيلية دستوريا مند ولادتها في تدبير جزئي، أما دورها التشريعي والرقابي فمعاق بوجود سلطة حاكمة تحوز سلطات أكبر تشريعا وتنفيذا ورقابة. إننا إزاء نظام ملكية حاكمة مع برلمان مزيف.

جرت الانتخابات المحلية والجهوية المغربية يوم 4 سبتمبر 2015. وخصصت الحكومة 300 مليون درهم لتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة. وقامت وزارة الداخلية بحملة نشيطة جدا لتشجيع الإقبال على التسجيل في اللوائح الانتخابية، وعلى المشاركة في التصويت. ومددت فترة التسجيل في اللوائح بعد تواضع الإقبال خلال الفترة الأولى(نحو مليون و900 ألف مسجل)

يصل عدد البالغين سن التصويت القانوني زهاء 25 مليون، وجرت الانتخابات وفقا لعدد المسجلين البالغ نحو 15 مليون. ليبقى حوالي 10 مليون غير مسجل. وبلغت نسبة المشاركة الرسمية 53 في المائة.

جماعات محلية منتخبة لتعزيز آلية الفساد و استدامة الهجوم الطبقي

انطلقت الحملة الانتخابية على وقع مشاكل داخلية وانشقاقات وانسحابات فردية وجماعية شهدتها بعض الأحزاب، أبرزها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (ظهور تيار البديل الديمقراطي ويضم كوادر وقادة وبرلمانيين، ومغادرة بعض الأعيان إلى حزب التجمع الوطني للأحرار...)، وحزب الاستقلال(فقد مناضلين وكوادر بمدينة فاس، واستقالات بمدن عدة). وشهدت الأحزاب المشكلة لفدرالية اليسار الديمقراطي تمردا داخليا يرفض قرار المشاركة في الانتخابات، وأيضا سلبية القاعدة الحزبية التي لا ترى في المشاركة سوى تطبيعا سياسيا مع النظام الحاكم.

ومع اقتراب موعد انطلاق الحملة الانتخابية نشط الترحال السياسي واستفاد منه بالخصوص حزب الأصالة والمعاصرة، ونشط أيضا استرضاء المتنافسين (تجار الانتخابات) على تصدر قوائم الترشح.

انتخابات (الجماعات المحلية) تجري لأول مرة في ظل دستور 2011 الممنوح. دستور جاء ليقطع الطريق أمام نضال حركة 20 فبراير التي افتقدت لمنظور سياسي وطبقي واضح، حيث تمكنت الملكية من النجاح في مناورتها وتقديم الدستور الجديد على أنه مكسب للحركة وتفاعل مع مطالبها.

وقد جرى تأجيل الانتخابات أكثر من مرة بمبرر عدم جاهزية مدونة القوانين الانتخابية المتلائمة مع مقتضيات الدستور الحالي، وأيضا لأن الأحزاب السياسية لم تتوافق بعد على تاريخ لإجرائها.

نتائج مرضية لخدام دولة الاستبداد:

تصدر حزب الأصالة والمعاصرة الانتخابات الجماعية متبوعا بحزب الاستقلال، وحل العدالة والتنمية ثالثا، متبوعا بأحزاب إدارية (أي لم تخرج من رحم المجتمع). وجاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سابعا مواصلا تقهقره الانتخابي وفاقدا معظم قلاعه التاريخية في المدن. وحصل تحالف أحزاب فيدرالية اليسار على 333 مقعدا، أي 1,06 بالمائة.

وتصدر حزب العدالة والتنمية الانتخابات الجهوية، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة، ثم حزب الاستقلال ثالثا. فيما احتلت الأحزاب الأخرى مواقع متباينة في الترتيب لضعف ما حصلت عليه آليتها الانتخابية، المكونة أساسا من أعيان و كائنات انتخابية تحترف شراء الذمم.

هذا، وقد تصدر نتائج الانتخابات المهنية حزبا الأصالة والمعاصرة والاستقلال، وحقق فيها حزب العدالة والتنمية الذي احتل المرتبة السادسة تقدما ملموسا مقارنة مع أدائه عام 2009. وكان لافتا الحضور القوي للمرشحين المستقلين بكسبهم المرتبة الرابعة. وجدير بالذكر أن هذه النتائج قوت حظوظ كل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال في تحقيق مكاسب مهمة في المجالس الجهوية ومجلس المستشارين بفعل ارتباط الانتخابات المهنية النسبي في النظام الانتخابي بتشكيل مجلس المستشارين والمجالس الجهوية...

حافظت الأحزاب الرئيسية على مواقعها واستمر تدهور الأحزاب اليسارية التقليدية. بالتالي ما من مفاجئة، فحزب الأصالة والمعاصرة غطى كل الدوائر الانتخابية، واستفاد من قربه من السلطة والنفوذ والمال واستقطاب الأعيان، وبخاصة في القرى والأرياف.

ولم يتعرض العدالة والتنمية، كما توقع الكثيرون، للتصويت العقابي جراء سياسته القاسية وغير الشعبية، ولا زال يحظى بدعم قسم هام من الكتلة الناخبة، وحل أولا من حيث عدد الأصوات المحصل عنها، واستطاع حصد نحو مليون و 0000 صوت إضافي مقارنة بانتخابات 2009.

واستقر وضع حزب الاستقلال رغم أنه تلقى ضربة موجعة من خلال إسقاط أمينه العام بالقلعة التاريخية للحزب في فاس. نفس الشيء بخصوص أحزاب التحالف الحكومي.

ومثل الاتحاد الاشتراكي أكبر الخاسرين. لقد تلقى ضربة قاضية وصارت مصداقيته وشعبيته في الحضيض ما ينذر بتفكك جديد للحزب الذي قاد حكومة التناوب سنة 1998. وقد شكل هذا أيضا أبرز ما حصل في العملية الانتخابية لتشكيل الغرف المهنية حيث تراجع حزب الاتحاد الاشتراكي بخسارته 128 مقعدا دفعة واحدة مقارنة مع أدائه في الانتخابات المهنية سنة 2009 .

حظي الاتحاد الاشتراكي بشعبية كبيرة سنوات التسعينيات (قاعدة انتخابية واسعة و نقابة عمالية ممركزة...) حيث كان يقدم نفسه معارضا لنظام الحسن الثاني، قبل أن تتلاشى هاته الشعبية بعد أن تمكنت الملكية من دمجه ضمن نظامها السياسي، ليقوم الحزب بتمرير تعديات لا تقل قسوة عن ما يقوم به الإسلاميون اليوم.

كانت التجربة الحكومية التي مر منها الاتحاد الاشتراكي كافية على استنفاده وتحلله.

بلغت نسبة المقاطعة 47 في المائة، وهي نسبة غير دقيقة لأنها لا تأخذ بالاعتبار غير المسجلين باللوائح الانتخابية، والأصوات الملغاة... والملاحظ أن المقاطعة أقوى في المدن حيث لم تكد تصل نسبة المشاركة في بعضها 40 في المائة وفق الإحصاءات الرسمية. وتعرض الداعون للمقاطعة للمنع والقمع والاعتقال بخاصة مناضلي حزب النهج الديمقراطي الذي قام بتوزيع نداء المقاطعة، وبعض نشطاء حركة 20 فبراير، علاوة كذلك على حرمان المعارضين من استعمال وسائل الإعلام العمومية...

هكذا، إذن لم تكن نتائج الانتخابات مفاجئة. أولا لأن الحزب الذي يقود الحكومة لم يواجه معرضة حقيقية، سواء داخل البرلمان أو خارجه. وثانيا لأن قسما من البرجوازية صوت لصالح العدالة والتنمية لأنه ضمن التوازنات الاقتصادية الكبرى، وحافظت على التضخم مستقرا، ما خدم مصالحا وأرباحها، وهذا أكبر هم الأغنياء، وهي تساند «شجاعة» رئيس الحكومة في اتخاذ إجراءات لا شعبية(رفع دعم المحروقات، والاقتطاع من أجور المضربين، وقمع الإضرابات سواء في القطاع العام أو الخاص) تعتبرها ضرورية. وثالثا لأن حزب العدالة والتنمية لا زال ينظر إليه باعتباره حزبا غير فاسد، ورغم عدم وفائه بمحاربة الفساد فهو في نظر الموصوتين له غير المتفقين مع ايديولوجيته «أهون الشرور». ومع ذلك لم يحقق الحزب اكتساحا، فهو لم يحصل سوى على مليون ونصف مليون صوت من أصل 15 مليون مسجّل وقرابة 25 مليون ممن يحق لهم التصويت.

ولعل أبرز ما أكدته الانتخابات الأخيرة هو ميل المجتمع، وفقا للموصوتين فعلا، نحو اليمين أكثر فأكثر، وتدهور مربع لما يعتقد كونه يسارا.

قوتهم في ضعفنا:

قبل أربع سنوات انطلقت احتجاجات حركة 20 فبراير الجماهيرية في شوارع المغرب، ضد الفساد والاستبداد. واصطفت جميع الأحزاب بما في ذلك العدالة والتنمية إلى جانب النظام، في المقابل اصطف إلى جانب الحركة الجماهيرية المتدفقة إلى الشارع جل قوى اليسار الثوري والراديكالي المتواضعة القوى والانغراس، وجماعة العدل والإحسان الدينية الرجعية مع مشاركة محتشمة لليسار غير الحكومي ممثلا بالخصوص بحزب الاشتراكي الموحد...مع عداء مبطن لبعض قوى اليسار الشعبوي المنحدر من الاتحاد الاشتراكي. وبعد عام من الحضور النضالي بموازاة نضال شعبي وعمالي تراجع زخم الحركة قبل أن تنتفي تماما.

قاد العدالة والتنمية الحكومة وحتى الآن حصيلته أبعد مما وعد به في برنامجه الانتخابي، فلا هو حارب الفساد ولا الاستبداد، ولم تتحسن المؤشرات الاقتصادية الكبرى سوى بتقليص نفقات الاستثمار ونفقات اجتماعية، وتحرير أسعار المحروقات، والوضع الاجتماعي ازداد تدهورا، والبطالة جماهيرية ودائمة، والفقر منتشر على نطاق واسع... تزامن كل هذا مع هجوم على طفيف المكاسب الاجتماعية.

يستفيد الحزب فقط من ضعف منظمات النضال السياسية والنقابية والجمعوية، ويساهم افتقاد المعارضة المصداقية (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي...) في صب الماء في طاحونته لأن الناس يرونه أقل فسادا، وهذا يفسر من بين عوامل أخرى تقدمه خلال الانتخابات الأخيرة.

الرابح الأكبر هو الملكية لأن ديمقراطيتها المزيفة تزينت، ولديها حزب ذو شعبية مستعد لخدمة استبدادها ومواصلة سياسة التقشف النيوليبرالية بقيادة مؤسسات الامبريالية المالية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

لن يتغير وضع موازين القوى السياسية الحالية بشكل جوهري على المدى القريب، ومن الراجح أن تتصدر نفس الأحزاب الرئيسية الحالية نتائج الانتخابات البرلمانية في يونيو 2016. وستتمكن الملكية من تنصيب حكومة ائتلافية جديدة بقيادة إسلاميي العدالة والتنمية غالبا أو بمشاركتهم، لكنها لن تكون أحسن حالا من الحالية، بل أكثر انصياعا منها. ولن تستطيع أي حكومة في ظل الوضع القائم أيا كان الحزب الذي يقودها تحقيق التغيير المنشود.

أظهرت الانتخابات الحالية حقيقة اللفيف الحزبي بالبلد وبينت حقيقته الطبقية كأحزاب للبرجوازية المالكة، وأبرزت ما تبتغيه من الشعب العامل أن تمتطي ظهره لتتبوأ مكانا في المؤسسات للدفاع عن مصالحها ضد فئات منافسة من نفس الطبقة وتتوحد جميعها ضد مصالح الشعب. ستتواصل نفس اللعبة وستبرز عناوين حزبية جديدو بعد أن تآكلت القديمة لتنفذ نفس السياسة الطبقية المعادية للشعب.

طالما بقيت طبقة العمال منزوعة السلاح، أي دون حزب ثوري، حزب عمال اشتراكي ثوري، ستبقى تلك مهمة ملحة من مهام اليسار الثوري.

لا لقمع الرأي المعارض، كل التضامن مع مناضلي/ات حزب النهج الديمقراطي

مع انطلاق حملة "انتخابات" المجالس المحلية والجهوية، ارتمى تجار السياسة في سوق الاضاليل والخداع بهدف الفوز بمواقع في مؤسسات زائفة لكنها مجزية، ويركض آخرون خلف وهم تحسين الوضع وتحقيق الديمقراطية بالتدريج. ويرعى النظام هذا التنافس الجاري لخدمته بإغداق الأموال على الاحزاب المنخرطة فيه، فيما يتعرض اي صوت رافض للعبة للمضايقات والقمع المباشر. فكل من يفضح هذه اللعبة، سواء بمقاطعتها، أو السعي الى استعمالها منبرا للتعريف ببديل جذري والرقي بوعي قاعدة المجتمع الكادحة، لن يكون مصيره غير التنكيل والإخراس. وهذا ما يتكرر في الحملة الجارية باستهداف مناضلي حزب النهج الديمقراطي الداعي الى المقاطعة بمحاولة منع وصول رأيهم الى عموم المواطنين.

يبرز هذا القمع كيف لا تتسع "ديمقراطية" النظام المستبد لأي معارضة حقيقية، ويلقي ضوءا ساطعا على حقيقة ما تمهد له هذه الانتخابات، اي مواصلة السياسة المعادية لحقوق الاغلبية المقهورة وقمع اي مقاومة تدافع عن حقوق الجماهير الشعبية ومكاسبها. ويؤكد هذا القمع أن لا سبيل إلى ديموقراطية حقيقية سوى بنضال تنخرط فيه جماهير عريضة من ضحايا نظام الاستبداد والاستغلال.

هذه هي الحقيقة التي يجب ان يجهر بها كل ديمقراطي حقيقي، إلى جانب الدفاع عن حق الرأي المعارض في

التعبير و التنديد بكل اشكال القمع.
لا للتنكيل بالراي المعارض
كل التضامن مع مناضلي النهج الديمقراطي
مزيدا من النضال من أجل حرية سياسيةحقيقية
تيار المناضل-ة
24 غشت 2015

حكومة بئيسة تواجه معارضة أشد بؤسا

★ بقلم: زينب وخطيب

منذ تولية حزب العدالة والتنمية حكومة واجهة الاستبداد بداية سنة 2012، واجه معارضة "شرسة"، شراسة مدروسة ومقصودة تخدم أهداف أحزاب لا تختلف في الجوهر عن الحزب الموجود بالحكومة.

الملكية: استفراد بالحكم....

يفسر هذا النوع من المعارضة باحتكار الملكية للسلطة الحقيقية والفعلية، فكل القرارات والخيارات الكبرى في البلد تقررها الملكية ومستشاريها وبالتالي لا دور فعلي للبرلمان والحكومة في ذلك.

حافظ التعديل الدستوري يوليوز 2011 على كل الصلاحيات الرئيسية في يد الملك (الفصل 42و 49)، التي كان ينطوي عليها الدستور السابق، وعضد الملك الحكومة الفعلية بتجديد طاقم مستشاريه قبل تعيين حكومة عبد الإله بنكيران (أهمهم فؤاد عالي الهمة)، التي تتعدى وظيفتهم الاستشارة؛ حضور مجلس الوزراء وترأس الاجتماعات والإشراف مباشرة على مشاريع اقتصادية واجتماعية، والتدخل في الحكومة والبرلمان، أخذا بعين الاعتبار أن وظيفة المستشارين وتعيينهم تتم خارج أي «ضابط دستوري»، بل يتحكم فيها الملك مباشرة.

يلجأ الملك كذلك إلى إحداث لجن خاصة بقضايا معينة، قصد إعداد مشاريع قوانين تهم مجالات بعينها يعهد برئاستها إلى مستشاريه، مثل المستشار مزيان بلفقيه الذي ترأس لجنة ملكية لإصلاح التعليم، والمستشارة زليخة نصري التي تكلفت بالقضايا ذات الطابع الاجتماعي والخيري، والمستشار محمد القباج المكلف بالشؤون الاقتصادية، والمستشار عباس الجيراري المكلف بالشأن الديني، والمستشار محمد المعتصم المكلف بالشؤون القانونية والدستورية وكلفه محمد السادس بتحييد النقابات في عز انطلاق حركة 20 فبراير.

تضبط الوثيقة الدستورية عمل الحكومة بشكل تتحول معه إلى مجرد جهاز لتلقي التعليمات من المؤسسة الملكية وترجمتها إلى سياسات للتنفيذ، ما يجعل التنافس الانتخابي والبرامج الحزبية وبالتالي الحكومية مجرد شكليات في مسرحية مضبوطة بدقة من طرف رأس الدولة.

... يحرم الحكومة من أي سلطة

لا تترك كل هذه الآليات التي تتحكم من خلالها الملكية في الحياة السياسية أي دور حقيقي للحكومة، وتؤدي بذلك المؤسسات دور الواجهة والخداع وإضفاء طابع ديمقراطي على سياسات الملكية ومؤسسات الرأسمال العالمي، وفي نفس الوقت تمنح الأحزاب البرجوازية إمكانية إيهام الشعب بوجود حياة سياسية حقيقية بالبلد. فلا وجود لحياة سياسية بدون «عمل مؤسسات»، ولكي تعمل هذه «المؤسسات» لابد من وجود معارضة برلمانية تلعب دور التمويه.

عمل حكومي لتمويه الحكم المطلق

إضافة إلى دور التمويه تمثل هذه المؤسسات صمام أمان للنظام المستبد والحاكم، فإذا كان لا بد من معارضة فمن الأفضل أن تكون معارضة شكلية بدل معارضة جذرية، وذلك لحماية الملكية من الاستياء الشعبي وتوجيهه إلى الحكومة المفتقدة لأي سلطة.

لا تتعارض السياسات المفروضة من طرف المؤسسة الملكية والمطبقة من طرف الحكومة مع برنامج أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى أن هذه المعارضة كانت في وقت سابق في الحكومة وطبقت نفس السياسات كما أنها تعد لتناوب حكومي آخر تمرر من خلاله نفس المخططات، لذلك ليس في صالحها أن تعارض السياسة الاقتصادية والاجتماعية لحكومة العدالة والتنمية.

سوابق تاريخية وليس صفة لصيقة بحكومة بنكيران

عرف التاريخ السياسي بالمغرب هذا النوع من المعارضة، الذي سبق أن مارسه الاتحاد الاشتراكي طيلة عقود. وبعد توافقه مع الملكية نهاية تسعينيات القرن العشرين والتحاقه بالحكومة واجه معارضة من نفس الطينة (كانت العدالة والتنمية فارسها آنذاك)، ليبدأ تناوب على المعارضة والحكومة بين أحزاب لا فرق جوهري/ طبقي بينها، بينما تتفق على خدمة الملكية وإنزال مخططات مؤسسات الرأسمال العالمي وتنفيذها بحماس ومنافسة.

ينسجم هذا التناوب على حكومة فاقدة لكل سلطة ومعارضة شكلية مع آلية رئيسية لحكم الملكية، آلية غايتها تشويه وإفقاد المصداقية لكل الأحزاب لتبرير استئثارها بالسلطة.

معارضة القناع لا أصل البلاء

بعد الهبة الثورية التي شهدتها المنطقة سنة 2011 والحراك الشعبي الذي عرفه المغرب المتمثل في حركة 20 فبراير وما وازاها من نضال اجتماعي، أجبر الضغط الشعبي المؤسسة الملكية على القيام ببعض التنازلات واستعملت حزب العدالة والتنمية لإخماد الغضب الشعبي؛ مع الحفاظ على جميع السلط الفعلية في يدها ويد مستشاريها، وسلطت معارضة على هذا الحزب تعارض وتركز على الممارسات الشخصية لرئيس الحكومة وأعضاء حزبه وتقود حملات اعلامية ضدها.

اتضح هذا من خلال التركيز على زلات اللسان في التصريحات الاعلامية التي يقوم بها رئيس الحكومة، إضافة الى الحملة الاعلامية التي قادتها المعارضة على الشوباني بعد زواجه الثاني، والنقاش الدائر حول مهرجان موازين وفيلم نبيل عيوش، إضافة إلى التذكير بمواقف العدالة والتنمية السابقة حول هذه المواضيع وتناقضها مع مواقف الحزب بعد توليه الحكومة.

كل هذه الانتقادات السطحية والشخصية هي في صالح الحكومة وتفضل هذا النوع من المعارضة الذي يركز على الشكليات وتوافه الأمور، بدل معارضة حقيقية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية (الحرص على الخضوع التام لأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خوصصة القطاعات العمومية، إصلاح التقاعد، الغاء صندوق المقاصة، سياسة اللا- تشغيل، الاستمرار في تفكيك المدرسة العمومية) التي تتفق عليها كل هذه الأحزاب؛ حكومة ومعارضة.

جانب آخر من هذه المعارضة لا يظهر كثيرا في الإعلام، هو استعمال أحزاب المعارضة لأذرعها النقابية، لتسخين ما يطلقون عليه «الساحة الاجتماعية»، ومعارضة عزم الحكومة على تمرير سياسات معادية للطبقة العاملة، رغم أن هذه السياسات هو عين ما سبق وطبقته هذه الأحزاب عندما كانت في الحكومة، وعين ما ستطبقه مستقبلا..معارضة قولا ومسايرة لهذه الهجمات فعلا، بتقييد قدرة الطبقة العاملة على النضال ضدها.

إن هذا التناقض لا ينبع من نفاق حزب العدالة والتنمية أو نزق رئيس الحكومة، لكن من آلية حكم الملكية الاستبدادي، وسيواجه أي حزب يتولى الحكومة نفس هذا التناقض، ما دام تحكم الملكية في السلطة قائما. ألم يكن شعار الاتحاد الاشتراكي طيلة عقدين من معارضته هو «تخليق العمل السياسي» و«الإصلاح من داخل النظام»، وما أن تولى الحكومة حتى أفسده النظام.

دائما ما كان شعار العدالة والتنمية هو تخليق الحياة السياسية من خلال العمل داخل مؤسسات الدولة لكن الذي وقع هو أن هذه المؤسسات قد أفسدت هذا الحزب وهذا مصير كل من يتبنى وهم الاصلاح من داخل المؤسسات كما وقع سابقا لحزب الاتحاد الاشتراكي.

الجذر العالمي للمشكل

هذا الواقع ليس خاصا بالمغرب حيث تسود ملكية مطلقة، فحتى في الدول المعتبرة عريقة في الديمقراطية فعبر العالم شهدنا تشديدا لسلطات الرئاسة والقرارات الاقتصادية الكبرى يتم اتخاذها في مراكز فوق دولتية (الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، بغض النظر عن البرامج الحكومية للأحزاب الموجودة في الحكومة.

يجد هذا جذره في الطور المعلوم الذي وصلت إليه الرأسمالية وانتزاعها القرار الاقتصادي من الدول- الأمم، ووضعه في يد ممثلي الرأسمال العالمي، الذي يسخرون ويُركعون كل الحكومات لمتطالباتها.

من أجل معارضة حقيقية

إن معارضة جذرية وحقيقية تستدعي معارضة فعلية للحاكم الحقيقي للبلد الذي يتمثل في المؤسسة الملكية بالإضافة إلى معارضة الخيارات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية التي تخدم مصالح رأس المال المحلي والأجنبي.

لا بد من خيار سياسي بديل، أداة سياسية تعلن معارضتها للطبقة البرجوازية السائدة بنظام حكمها (الملكية) وبأحزابها التي تموه الاستبداد من خلال مؤسسات واجهة وخداعة. ولن تكون هذه الأداة السياسية إلا حزب العمال الاشتراكي الذي سيتقن استعمال «مؤسسات الواجهة» هذه لإيقاظ وحفز نضال العمال وكافة الكادحين ضد نظام الاستغلال والاضطهاد، ولكن بالدرجة الأولى حزب يتواجد إلى جانب الجماهير في نضالها اليومي والميداني.

★ انتخابات سبتمبر 2015:

من أجل بناء حزب شغيلة لقيادة نضال مجمل الكادحين نحو تغيير حقيقي، شامل وعميق

يقوم نظام الاستغلال والقهر الطبقيين بتجديد مؤسسات "الديمقراطية المحلية"، هذه التي ليست سوى قناع لاستبداد مركزي ولتفرعاته المحلية. فالسلطة الحقيقية توجد وطنيا بيد فرد، ومحليا بيد ممثليه [الولاة والعمال]، والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية لا تحددها المؤسسات "المنتخبة" بل حكومة الظل، ومن خلفها مؤسسات الرأسمال الامبريالي، من اتحاد أوربي وبنك عالمي وصندوق نقد دولي...

طيلة عقود من استمرار تجديد المجالس المحلية، لم يزدد واقع عمال المغرب وفلاحيه الصغار، ومجل مقفريه، غير تدهورا وترديا نتيجة فرض سياسات مدمرة للمكاسب الاجتماعية الطفيفة، ومفرطة في استغلال الكادحين وقهرهم.

ويستفيد نظام الاستبداد من وجود "مؤسسات محلية منتخبة" برشوة محترفي السياسة، أقطاب الفساد والنهب، الذين يمثلون جزءا من قاعدة النظام الاجتماعية. وقد روج قسم من اليسار المغربي، المتحدر من الحركة الوطنية، أوهام وأضاليل التدرج في بناء الديمقراطية من داخل مؤسسات النظام ذاتها. وانتهت "التجربة الديمقراطية" بابتلاع النظام "للمعارضة المسؤولة"، واستعمالها لغاياته ("حكومة التناوب، ...).

إن تحرر الطبقة العاملة ومجمل الكادحين لن يتحقق إلا بنضالهم خارج المؤسسات، أماكن العمل والشارع، ولن يكون للمؤسسات غير دور ثانوي منبري ضمن تكتيكات أخرى يفرضها مستوى الوعي وميزان القوى الطبقيين. هذا ما أكده تاريخ البشرية المضطهدة. وقد استعملت الأحزاب العمالية الثورية مؤسسات الديمقراطية البرجوازية، بالمشاركة في الانتخابات طالما لم يبلغ المد الثوري مستوى إطاحة تلك المؤسسات واستبدالها بديمقراطية المجالس العمالية والشعبية.

غير أن الاستعمال الثوري لمؤسسات النظام البرجوازي، كوسيلة ضمن أخريات لتربية الطبقة العاملة وتنظيمها، يتطلب وجود المنظمة العمالية الثورية المستوعبة فعلا لدروس الثورات العمالية، وذات الحد الأدنى من الانغراس الكفيل بتنظيم التدخل في الانتخابات.

لم يشهد بلدنا قط هذا النوع من الاستعمال الثوري لمؤسسات الديمقراطية الزائفة بفعل خصوصيات يساره الجذري الذي ظل يستعمل حججاً لا علاقة لها بالفهم العمالي الثوري للمسالة [المشاركة تزكية للنظام، الطابع الزائف للمؤسسات، ...]، مستبعدا كل الدروس اللينينية بهذا الصدد.

إن بناء حزب التغيير الفعلي لواقع الاستغلال والاضطهاد يتطلب تحليلا ملموسا للواقع الملموس، لاستنباط التكتيكات الملائمة التي تنمي قدرة الشغيلة على النضال، وتوحد الطليعة الأرفع وعيا، في معارك الكفاح اليومي ضد الرأسمال وكل أشكال الاضطهاد الملازمة لنظامه. وهدف بناء هذا الحزب هو مبرر وجود تيار المناضل-ة. لذلك ينتهز فرصة الانتخابات الحالية ليوجه مجددا نداءه إلى كل مكونات اليسار الجذري والثوري لوضع حصيلة إجمالية لأشكال العمل والتدخل في النضالات وفي الحياة السياسية، بقصد استجلاء سبل النفاذ إلى أعماق طبقتنا لاستنهاض قواها وتوجيهها صوب هدف التحرر النهائي من نير الاستبداد والاستغلال.

ليست الانتخابات الحالية غير تجديد لآلية التحكم في الوضع بما يخدم مصالح الرأسمال المحلي والامبريالي، وستفتح جولة جديدة من تصعيد الهجوم على كادحي المغرب، بمزيد من خوصصة الخدمات العامة، وتشديد الاستغلال وتفشي البطالة والعمل غير القار، مع ما يستتبع ذلك من أهوال اجتماعية.

ولن يكون اليسار المناضل في مستوى مهامه إلا بالاستناد إلا دروس كفاح الطبقة العاملة عالميا، وحسن استعمال التكتيكات التي اثبت التاريخ نجاعتها، سواء تعلق الأمر بالعمل في منظمات العمال النقابية، أو التحالفات، وعقد المساومات، أو استعمال مؤسسات ا لد يمقر ا طية البرجوازية...

وحده النضال العمالي والشعبي المسترشد بدروس التاريخ، والمنفتح على الجديد، بروح نقدية خلاقة، كفيل بتفادي تضييع الفرص وبتأمين النصر.

لنعمل من أجل وحدة الكادحين ضد قادم التعديات على مكاسب تاريخية هامة

لنعمل على بناء حزب العمال الاشتراكي المعبر عن مصالح طبقتنا وعموم المضطهدين/آت تيار المناضل-ة، 25 غشت 2015

جريدة المناضل-ة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

مدير النشر: إسماعيل المنوزي / الهاتف 06.41.49.80.60
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني: هيئة تحرير المناضل-ة / الطبع: مطبعة أنفو برنت 6000 نسخة
التوزيع: سوشيريس
ص.ب: 1378 الأمانير – حساب بريدي: 793388D
البريد الالكتروني: mounadila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: almounadila.info

الصحراء الغربية: التطورات السياسية الأخيرة على ضوء قرار مجلس الأمن 2018

بقلم: حسن أبناي

مطلع شهر أبريل من كل سنة يخصص مجلس الأمن الدولي جلسة نقاش حول قضية الصحراء الغربية ومهام بعثة «المينورسو»، يفتتح الاجتماع بتقرير الامين العام للأمم المتحدة يتلوه تدخل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بمجلس الأمن وينتهي بإصدار قراره الذي يحدد خطة السنة المقبلة من ناحية المفاوضات بين طرفي الصراع وأعداد ومالية بعثة المينورسو.

منذ وقف إطلاق النار سنة 1991 ونتيجة التعثر في الترتيبات التحضيرية لإجراء الاستفتاء بالصحراء الغربية جرى تركيز الجهود للبحث عن صيغ بديلة باعتماد «منهجية التفاوض السياسي» للوصول إلى «حل مقبول ومتفق عليه بين الطرفين» منذ ذاك الوقت أصبح الطرفان يخفضان تكتيكاتهم وأوراق الضغط لموعد جلسة أبريل وما قد يسفر عنها من قرارات.

قضية الصحراء الغربية حقيقة ميزان القوي اليوم

إن ميزان القوي بالصحراء الغربية اليوم مائل بشكل كامل لصالح النظام المغربي سواء على مستوى الوضع الداخلي بالإقليم أو على صعيد الدعم الدولي.

خلقت طبقة برجوازية مالكة تحوز على استثمارات هامة بالمنطقة وبداخل المغرب والخارج، تعدد استثمارها بين الفلاحة التصديرية والصناعة الغذائية والنقل الحضري والمحروقات وتربية الماشية والصيد البحري والعقار... تتربع أسر تقليدية علي قمة هده البرجوازية وعززت قوتها الاقتصادية بتمكين من النظام وفق قاعدة تمكين من فرص الاغتناء مقابل الولاء السياسي.

كما تشكلت طبقة عاملة جلها وفد على الإقليم وغالبتها من شغيلة الصيد البحري وتجميد الأسماك وعمال الفوسفاط وأجراء آخرون كعمال المتاجر الصغيرة والمقاهي والمخابز والبناء... وهناك مستخدمي القطاع العام سواء من يؤدون الخدمة فعليا أو من يتلقى دخلا شهريا دون عمل محدد ، أتاحت دلك اعتماد جزء هام من السكان ماديا على خزينة الدولة المغربية مما أرسي روابط مصلحة مادية مقابل عدم عداء جماهيري سافر. إن الاحتجاجات بالإقليم هامشية وتعبئ فئات شبابية لا تمثل ثقلا جماهيريا مقارنة بعدد السكان. أدرك النظام المغربي أن جزءا هاما من المعارضة التي يبديها البعض لسياسته غايتها ضغط من أجل تنازلات ومكاسب مادية ولنا في حالة مخيم «أكديم ايزيك» مثالا ساطعا(2). إن العداء للسكان الوافدين يضرب إسفينا بين الأقلية من أبناء الإقليم والأكثرية الكادحة الوافدة مما يجعل أي تحرك مجرد حراك أقلية غاضبة يسهل احتوائه.

كما استوعب النظام الموجة النضالية التي بدأت بالإقليم منذ 2004 من أجل مطالب تحسين الأوضاع الاجتماعية لتطور بعدها إلى النضال من اجل حقوق الإنسان ومطلب حق تقرير المصير،فقداستوعب خصوصياتها وأساليب عملها وحدد قياداتها ومكامن قوتها وضعفها واخترقها فأنهكها ويبدو أنها استنفدت دورها وترزح في صراع عميق بين رموزها اتخذت أبعادا سياسية وحتى قبلية متخلفة. (2)

كان خطاب الملك بتاريخ 6 نونبر 2014 معبرا عن عمق ما كسبه النظام المغربي من رجحان الكفة، لقد طرح شروط أي تفوض التي يعني القبول بها استسلام ناجزا.لقد استعاد قاموس عهد الحسن الثاني نفسه

- التفاوض لن يطال سيادة المغرب على صحرائه وأقصى ما سيقدمه المغرب « الحكم الذاتي»

- لا يتعلق الأمر بقضية تصفية استعمار

- الصحراء قضية وجود وليست قضية حدود

- المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها

وهذه الاستعادة في سياق الخطاب تمثل نهاية تكتيك اتبعه النظام منذ طرحه مبادرة الحكم الذاتي كأرضية للتفاوض.

الآن النظام يوجه ضربة قاصمة لآمال اعتبار مبادرة الحكم الذاتي بداية العد التنازلي للنظام.فقد أغلق كل المنافذ على البوليساريو مستندا على الوضع العالمي والإقليمي والمحلي المساعد.

النافذة الوحيدة التي فتحها النظام من جديد هو باب التفاوض لكن وفق شروطه. «فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر، ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان، ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المساومة» (3)

قيادة البوليساريو: مطاردة الوهم بديلا عن ضعف القوة.

فقدت جبهة البوليساريو كل أوراق الضغط لديها. فحرب العصابات رأس رمح فرض التنازلات أضحت من الماضي واختلت موازين القوة العسكرية لصالح النظام المغربي الذي جدد ترسانته العسكرية وطورها وأنشأ ثلاث أسوار دفاعية مجهزة تتمترس خلفها قواته مما يجعل تكتيك حرب العصابات مكلف.لكن السبب سياسي فجبهة البوليساريو منذ 1991 راهنت على المفاوضات وحملات الرأي العام العالمي على قضايا حقوق الإنسان ونهب الثروات ويبدو أنها بلغت أقصى ما يمكن أن تعطيه من نتائج(4)

أن جبهة البوليساريو في أزمة نوعية عميقة. فالصعود الملحوظ للاحتجاج بالمخيمات ومظاهر اليأس من عجز سياسي لجبهة البوليساريو وفقدانها المبادرة. والتذمر من مظاهر فساد القادة وانتشار تشكيكية حول بلوغ هدف الاستقلال وسعي لتأمين المستقبل الفردي والأسري كلها تنبأ أننا على مشارف تطورات ستطال جبهة البوليساريو.

إن قيادة البوليساريو واقعة في مأزق خطير بين عجزها عن قلب الطاولة على الأمم المتحدة العاجزة بدورها على فرض استفتاء تقرير المصير أو إدراج القضية تحت البند السابع وفرض حل على الطرفين بقوة مجلس الأمن. النظام المغربي يفرض سياسة الأمر الواقع مما يثير غضب وغليان الصحراويين في المخيمات، القسم الأكثر معاناة، ويحملون مسؤولية الفشل لقيادتهم لسوء تدبيرها وخنوعها. ولرفع الضغوط تروج البوليساريو لأوهام وتراهن على الأمم المتحدة وترقص على حبال الابتزاز التي تلجأ اليه بعض القوي الامبريالية أحيانا ضد النظام المغربي مستعملة قضية الصحراء الغربية. لا يؤدي نشر الأوهام إلا إلى تدمر أكبر وفقدان المصداقية للبوليساريو.

فبعد أن تقدمت سفيرة الولاية المتحدة بمجلس الأمن «لوزان رايس» بمسودة قرار إلى مجلس الأمن الدولي تطالب من خلاله بتوسيع الصلاحيات الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة والتقرير عنها قفز قادة البوليساريو معلنين نصرا قبل الأوان وأشاعوا أن المصادقة على التوصية مضمون مادام أن مصدرها الولاية المتحدة الأمريكية وصدموا لما سحبت الأخيرة مقترحها وردوا على أدبارهم صاغرين بعد أن طمعوا في نصر صغير بعد عقود عجاف.

راودتهم أوهام أكبر السنة الفارطة بعد أن ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة استحالة أن تستمر الأمم المتحدة في وضع الجمود دون أي تقدم مشيرا أن سنة 2015 ستكون سنة للتقدم نحو حل للقضية التي عمرت كثيرا. جال القادة المخيمات وأطلقوا عنان التصريحات وأعلنوا أن السنة الجارية ستكون سنة الحسم وتقرير المصير ونهاية عقود اللجوء. لكن تقرير بان كي مون عوض أن يعلن حسما لقضية عالقة لعقود نزل كالصاعقة على قيادة لا تتعلم من أخطائها فقد أثنى على سياسة النظام المغربي في مجال حقوق الإنسان والجهد الاستثماري بالإقليم وأشاد بجدية ومسؤولية مقترحه «للحكم الذاتي» وثمن انخراطه الجاد في التفاوض بغاية التوصل لحل للنزاع وزاد بأن طالب بإحصاء ساكنة المخيمات (ضدا علي امتناع الجزائر والبوليساريو).

لم تخفي البوليساريو خيبة أملها وأعلنت أن القرار محبط وأن مجلس الأمن أصبح طرفا غير محايد في النزاع وأدانت رفض اعتبار الاتحاد الإفريقي شريكا للأمم المتحدة للتوصل إلى حل للنزاع. أثار ذلك مرارة جماهيرية وإحساسا بالخذلان وتعرت القيادة أمام تساؤلات قاعدتها .سيكون للأمر حتما تداعيات.

الأمم المتحدة تساير الطرف الأقوى المدعوم إمبرياليا

بعد صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للسنة الفارطة والتي حمل إشارات تتعلق بضرورة إحداث آلية مستقلة وذات مصداقية لتتبع وضعية حقوق الإنسان بالإقليم والتأكيد على استحالة أن تستمر الأمم المتحدة في وضع الجمود الحالي داعيا إلى اعتبار سنة 2015 سنة لقرار حاسم يخرج القضية من مأزقها الحالي. رد النظام المغربي بقوة غير معهودة في ماضيه الديبلوماسي فعلق كل أشكال التعاون مع مبعوث الأمم المتحدة «كريستوف روس» ورئيسة بعثة المينورسو « كيم بولدوك» ما لم يتم توضيح منهجية ومهمة المبعوث الأممي والالتزام بعدم تغيير مهام بعثة المينورسو التي ينحصر دورها في تتبع وقف إطلاق النار حسب تأويل النظام المغربي وعدم توسيع مهامها وأخيرا الالتزام بتقارير موضوعية محايدة أي غير مزعجة للنظام. ظلت الأزمة قائمة لما يقارب 8 أشهر. ومع اقتراب موعد جلسة أبريل الحالية أجري «بان كي مون» اتصالا هاتفيا مع الملك وأعلن قبول المغرب استئناف تعاونه مع موظفي الأمم المتحدة بعد تلقيه ضمانات من الأمين العام للأمم المتحدة.

كانت سياسة النظام حول قضية الصحراء الغربية تتسم بازدواجية منافقة، خطاب خارجي يستعمل لغة الأمم المتحدة وروح الاتفاقيات الموقعة وخطاب موجه للشعب: المرتزقة- الاستفتاء التأكيدي- المحتجزين- فلأول مرة يحدث انسجام بين الخطابين إبان أزمة تعليق التعاون مع موظفي الأمم المتحدة وهو يدل علي حجم المساحات التي كسبه النظام المغربي مقارنة بالعقود الماضية مما يجعله في غنى عن أية ازدواجية.

ليس تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير ولا قرار مجلس الأمن ابريل 2015 إلا خضوعا تاما لإرادة النظام المغربي وانتصارا ديبلوماسيا نوعيا للأخير وانسحاقا لأوهام قيادة البوليساريو.

إن النظام المغربي ماسك بأوراق ضغط جبارة لم يصنعها بنفسه بل خلقها الوضع الإقليمي المضطرب. فعندما تتحدث التقارير عن ما يقارب نصف مليون لاجيء علي الشواطئ الليبية وحدها من بلدان تمزقها الحروب(ارتيريا - الصومال- اليمن –سوريا...) يتحينون الفرصة لركوب مخاطر البحر للوصول إلي أوربا وتزايد شبكات الإرهاب العالمي نستوعب الرعب الدي يخيم على الضفة الشمالية من مخاطر محدقة .ما يرفع أسهم ملكية المغرب التي حافظت علي استقرار منعدم في قسم شاسع من العالم يمتد على طول شمال إفريقيا والشرق الوسط ومنطقة الساحل والصحراء . لن تدعم الامبريالية والأمم المتحدة ما من شأنه أن يفتح أبواب جهنم

إن إزعاج النظام المغربي سيدفع الأخير إلي تذكير الامبرياليات بجدواه في محاربة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين المتربصين لاقتحام أوربا المحصنة فلما المغامرة؟

النظام الجزائري: لا قدرة علي فرض خياراته ويصارع لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

لا وجود للبوليساريو بدون دعم النظام الجزائري، لم ولن تكون لقضية الصحراء الغربية من وجود بدون اسناد مالي وديبلوماسي وعسكري جزائري. أدي انهيار المعسكر الشرقي إلي حرمان الجبهة من تعاطف دول عديدة وقلص من حجم الدعم السياسي والعسكري الذي حضيت به لثلاث عقود .فاقم انهيار نظام «معمر القدافي» الوضع سوءا فحتى وان قلص من درجة انغماسه في دعم البوليساريو بعد توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع النظام المغربي الا أنه كان أحد أضلع جبهة إضعاف النظام المغربي إفريقيا.

النظام الجزائري في أزمة عميقة ومتعددة. فانهيار أسعار البترول الذي يشكل حوالي 97% من مصدر عائداته المالية له تداعيات شديدة الخطورة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا (2) كما أطلق عجز «عبد العزيز بوتفليقة» الصحي صراعا بين أطراف النظام بلغ تراشقا إعلاميا بين المخابرات العسكرية وأثرياء جدد من المقربين ل «سعيد بوتفليقة» أخ الرئيس ومستشاره الخاص، كما انتصبت معارضة حزبية ضد شرعية «عبدالعزيز بوتفليقة» كرئيس بالطعن في قانونية إعادة انتخابه بعد تغيير دستوري جرى التصويت عليه برلمانيا يتيح له الترشح لولاية ثالثة وكذا التشكيك في قدراته الصحية علي إدارة البلد.وتصاعد نضالات شعبية كبيرة سترتفع حدتها جراء أي سياسة تقشفية تنفذها الحكومة.

أما وضع الجوار الجزائري فبالغ الاضطراب فدولة مالي ومنطقة الساحل بحدودها الشاسعة ساحة تمدد المجموعات المسلحة وسوق مفتوحة للمافيا الدولية كما أن الوضع بليبيا شرقا ومخازن أسلحتها المفتوحة تهدد الجزائر بشكل مباشر وانتشار مجموعات إرهابية بجبال «الشعانبي» شمالا بتونس إضافة إلي بقايا مجموعات الإرهاب الداخلي التي تتحين الفرص، كل ذلك يظهر حجم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري وهدا ما يفسر تراجعه وانكفائه وهي فرصة يحاول نظام المغرب استغلالها أيما استغلال باختراق الساحة الإفريقية اقتصاديا ودبلوماسيا ومنافسة الجزائر في لعب دور في حل الأزمات (مالي- افريقيا الوسطي-ليبيا-...)(5)

ليس للنظام الجزائري القدرة على فرض خياراته على الأمم المتحدة ولا إخضاع النظام المغربي. كل آماله في ظل الظروف الراهنة أن يضل الوضع على ما هو عليه وتفادي انتصار ساحق للنظام المغربي في قضية الصحراء لكن الأكيد أن بقاء الوضع على ما هو عليه قليل الاحتمال ونحن مقبلون على تطورات جديدة في مسار القضية برمتها.

تأثير القرار وتداعياته المحتملة

الصدمة عميقة، التذمر عام، القيادة محرجة وغاضبة. تلك هي حصيلة قرار مجلس الأمن الأخير. لقد شد انتباه الكل لموعد أبريل 2015 وكان سقف الأمل عاليا والنفوس تنتظر نصرا موعودا سيكون له وقع معنوي بعد سلسلة هزائم رغم جهود وتضحيات.

الجماهير والقيادة والنشطاء في أمس الحاجة لنصر صغير يخفف عنهم أجواء الهزائم فكانت الضربة أعمق و الألم أشد و الغضب يزمجر والقيادة غاضبة وتائهة ومعزولة ووضعت موضع مروج الأكاذيب والاستخفاف بعقول الناس. لقد تلقت مصداقية القيادة ضربة وتعمقت بذور الريبة والشك.

ستناور القيادة و هي في أمس الحاجة إلى حدت ينتشلها من مأزقها. وفي غياب ذلك ستضطر إلي إعلان قرار ظاهره حزم اتجاه الأمم المتحدة وباطنه امتصاص الغضب. كل ذلك لن يخفف من شدة وقع الضربة على القاعدة بالمخيمات.نتوقع أن يكون للحالة الراهنة تداعيات.

النظام المغربي ينتشي بنصره الناجز الذي يعكس ميزان القوى الحالي وهو مطمئن إلى أن الوقائع على الأرض لصالحه. إن أي نصر سيحققه النظام في قضية الصحراء الغربية يمثل تعزيزا لرصيده السياسي لدى جماهير مخبولة سياسيا بشعارات الدفاع عن الوحدة الوطنية ضد الأعداء المتربصين

أي أفق؟

ليس للامبريالية ولا للأنظمة المستبدة ولا لمنظمة الأمم المتحدة أي دافع حقيقي لحل قضية الصحراء الغربية إنها تضل ميدان مناورة وابتزاز مفيد للامبريالية لفرض مزيد من ادعان الأنظمة وبالنسبة للأمم المتحدة فمشغولة بقضايا أشد لهيبا أما قيادة البوليساريو فيبدو أنها أنهكت سياسيا و تنظيميا ولا نفس نضالي جديد في الأفق .

علينا كيسار ثوري قول الحقيقة ولو كانت مرة وعدم مسايرة التلاعب بالكادحين وبلورة الشعارات التي تنسجم مع مصالحهم المنفصلة عن مصالح هده الطغمة الحاكمة أو تلك البيروقراطية المنتفعة.وهم يدافعون عن الحل الديمقراطي لقضية الصحراء الغربية في إطار وحدة ديمقراطية لمنطقة المغرب الكبير التي لن يتأتي تحقيقها إلا في سياق مد نضالي وفي إطار برنامج ديمقراطي تحرري فإنهم يساندون أي تحرك نضال شعبي بمدن الصحراء الغربية من أجل الحريات الديمقراطية وانتزاع مكاسب تحسن من أوضاع الكادحين .إن النضال من أجل تمتعهم الجماهير الصحراوية بالخصوص قسمهما المقيم بمخيمات النزوح بالغة الحرمان والفقر بالحق في السفر بدون عوائق خصوصا إلى أحد أقاليم الصحراء الغربية واستكمال التعليم وعلاج الحالة الصحية بالخارج وتوفير كل شروط العيش الكريم دون رهن دلك بمآلات القضية يعتبر أمر ذا أهمية بالغة.

لتفاصيل أوفى انظر:

-1 الصحراء :نازحو «اكديم ايزيك» بين هراوة المخزن وضجيج أبواقه ..والتضامن المفقود.موقع المناضل

-2 الصحراء الغربية :الديمقراطية بين قمع المستبدين وتلاعب الامبرياليين بموقع المناضل ة

-3 خطاب الملك 6 نونبر 2014

-4 الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو) إلي أين؟

-5 الاتحاد المغاربي أمال الشعوب لمجهضة

2015-06-22

ملف العدد

■ مشروع النظام الأساسي للموظفين ■

قانون لتكريس الإستعباد و السخرة ..

تتمة في صفحة 08

بقلم: ع.ل

إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية إجراء من إجراءات المخطط المزمع اتخاذه « لإصلاح» الإدارة:

انكبت الدولة على إعداد إصلاح شمولي للإدارة، يتضمن 18 إجراء، من بينها تعديل النظام الأساسي الحالي، الذي يعود إلى سنة 24 فبراير 1958، أي سنوات بعد الاستقلال ، ما جعله يحمل مجموعة من المكاسب للموظفين .. منها ما تم الإجهاز عليه، عبر مراسيم وزارية.. ومنها ما هو اليوم على مدبح الرأسمال، تفكك أوصاله خاصة في عمق روحه، المستمد من فلسفة كينزية ،تجاه الوظيفة العمومية المؤطرة لإدارة تابثة، متسمة بالديمومة والتفرغ والتعويض القار والرعاية.. لفلسفة نيوليبرالية تعتمد على اللاستقرار والمرونة عبر التعاقد والتحرك والتعويض وفق المردودية وثقافة المقاولة.. فبعد أن استطاعت الدولة إعادة هيكلة الاقتصاد، وفق النموذج النيوليبرالي، المبني على الخوصصة واتفاقيات التبادل الحر ومراجعة النظام الضريبي عبر إعفاء الشركات وأصحاب الثروة و تحميل ثقلها للفئات الدنيا.. تتجه أنظارها اليوم نحو إعادة الهيكلة للإدارة العمومية لتتحول إلى مؤسسة "فعالة و ناجعة" لها من القدرة ما يؤهلها لخدمة المقاولة أي «الرأسمال » لا مزاحمته وعرقلة حركته ، من هذا المنطلق فالدولة عازمة على التراجع عن مجموعة من المكاسب التي حققتها الشغيلة بالوظيفة العمومية عبر عقود من النضال..تحت يافطة مجموعة من المفاهيم المستقية من ثقافة المقاولة والرأسمال أبرزها البحث عن المردودية والإنتاجية بأقل تكلفة ممكنة ..

آلة الإعلام سلطة من سلطات الدولة لخدمة مخططات الفئات السائدة:

دأبت الدولة في إطار استعدادها لإنزال أي مخطط / إصلاح ، يستهدف تفكيك مكتسبات الشعب المغربي، ان تسخر آلة الإعلام حول هذه الإجراءات المحتملة تطبيقها، فيكثر اللغو حول هذا المخطط / الإجراء، من تصريحات للمسؤولين وتصريحات مضادة ، على رأس الصفحات الأولى للجرائد والمواقع الالكترونية وشاشات التلفزة ، و أحيانا كثيرة، تكون هذه التصريحات والأخبار بنفس اللغة والأسلوب والفواصل والنقط ؟؟ .. بل تقتنص بعض الحوادث الشاذة، لتوظفها قصد تبرير الهجوم/الإصلاح ، على سبيل ما وقع مع إصلاح أنظمة التقاعد وكذلك ما يشهده المشهد الإعلامي اليوم مع النظام الأساسي المزمع تعديله .. إن مثل هذه الدعاية هدفها أمران: أولها اجترار وتكرار مجموعة من الخطابات، حتى تصبح مألوفة السماع، وبالتالي لا تثير أي صدمة بعد تطبيقها لان الشخص/الفئة المستهدف دأب سماعها وجهز كيانه سلبا او إيجابا لتلقيها وهضمها.. والثاني هو قياس ردة الفعل، أي مدى تشبث الجماهير بذلك المكسب، ومدى استعدادها وجهوزيتها للدفاع عنه، و كدا دفع إطاراتها لتبني المكسب والدفاع عنه ..

ولتناول القضية من وجهة إعلامية عمالية، وعدم ترك أجهزة الدولة الإعلامية وأزلامها، ينشرون لخطابات مغلوطة، وأحيانا ميؤوسة، تجاه هذه القضية، التي صارت اليوم مادة دسمة للإعلام، اما لتبرير الهجوم ودواعي» الاصلاح» او لزرع اليأس في صفوف المعنيين. نود ان نتناول طبيعة التعديلات المرتقبة بالنظام الأساسي للموظفين، وكذلك تبيان بعض مكامن خطورتها على أجراء القطاع العام، وأشكال تنزيل هذه التعديلات، التي تتفادى الدولة تنزيلها دفعة واحدة، بل تعمل على تنزيلها إجراء بإجراء، خوفا من مقاومة محتملة، ثم تقديم بعض المقترحات لاستنهاض همة شغيلة الوظيفة العمومية لصد هكذا هجمات..

الإجهاز على التشغيل القار وتعويضه بالتشغيل بالعقدة :

يحدد النظام الأساسي الحالي والموضوع رهن التعديل في الفصل الثاني من الباب الأول أن الوظيفة القارة و الترسيم في إحدى السلالم الخاصة بأسلاك الإدارة التابعة للدولة ، يعتبران المحددان الأساسيان لتحديد ماهية الموظف .. إلا انه مع المشروع الجديد ، فبأسم المرونة والتحديث ومسايرة أنظمة القطاع الخاص سيتم تقنين التشغيل في دواليب الإدارة بعقود لا ينتج عنها حق الترسيم ما سيجهز على المعيارين المحددان للموظف في النظام الأساسي المتمثلان في اشتغال وظيفة قارة والترسيم باعتبارهما مكسبين تاريخيين لشغيلة الوظيفة العمومية ..

كما أن التشغيل والتشغيل بالعقدة ستؤطره فلسفة المقاولات الخاصة أي ثقافة الرأسمال لا فلسفة الإنسان والقيم الأخلاقية كما سلف الذكر حيث سيوقع المتعاقد على دفتر تحملات يوضح الخدمات التي سيلتزم بأداءها خلال مدة التعاقد، ما يعني كل إخلال بها (إضرابات، مرض ...) قد يوقف العقد والحقوق المترتبة عنه.. أما المدة الزمنية للعقد فتكون محدودة حتى لا يترتب عنها أي مطالبة بالترسيم فمثلا مشروع النظام الأساسي لموظفي الجماعات يحدد المدة في سنة قابلة للتجديد مرة واحدة ..

أما الأجرة فلا يجب أن تتجاوز أجرة موظف مماثل مرسم، بل الأمر فظيع بالنسبة لبعض المتعاقدين كالأعوان المكلفين بالمهام العرضية والموسمية فمدة التعاقد لا تتجاوز ستة أشهر كما سيسري عليهم قانون القطاع الخاص الصناعي أي الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص وليس الوظيفة العمومية .. كما أن هذه التعاقدات لن تكون مفتوحة وفق الحاجات الأساسية للإدارة بل وفق ما تسمح به الاعتماد المالية المرصودة لذلك والتوازنات المالية للدولة ..

وبتكريس العمل بالعقدة.. سيقضي عمليا على الاستقرار ..وستعزز الهشاشة والخوف من المستقبل عند المتعاقدين وسيكرس دونيتهم مع باقي الموظفين الرسميين ، كما سيكثف من استغلالهم نظرا للرغبة التي ستحدوهم لتنفيذ بنود دفتر التحملات رغبة في تجديد العقد كما سيدفع البعض منهم للكلبية والرشوة وتفادي أية شبهة ..

لقد عملت الدولة محاولات عدة لتكريس هذا التراجع، حيث أوقفت التوظيف في السلالم الدنيا بالوظيفة العمومية ، ووفوضت تدبير تلك الخدمات التي تقوم بها هذه الفئة لشركات المناولة ، كالنظافة والبستنة والإطعام والحراسة .. داخل جميع قطاعات الدولة ما كرس كل صنوف الاستعباد داخل المؤسسات العمومية من قبل شركات خاصة غريبة عن هذه القطاعات، حيث لا تتجاوز أجور هذه الفئة نصف الحد الأدنى للأجور او اقل حسب كل قطاع أو جهة ، دون أية حماية اجتماعية أخرى، كما يتم تسريحهم دون سابق إنذار وفق الميزانية الخاصة بكل قطاع، كما حدث مطلع سنة 2015 مع هذه الفئة بأكاديمية التعليم جهة سوس ماسة درعة .. كما جربت الدولة تنزيل العمل بالعقدة بقطاع التعليم مع اساتذة 03 غشت، لكن بعد نضالات بطولية استطاعوا فرض ترسيمهم بعد أربعة أشهر من التعاقد .. وكذلك تجربة أساتذة سد الخصاص التي كانت تتم تحت يافطة وسيط يتمثل في الجمعيات المحلية للتحايل على قانون التشغيل وحرمانهم من كل الحقوق الشغلية، فحين وقفوا ونظموا أنفسهم في تنسيقيات وناداوا بترسيمهم أسوة بتجارب سابقة كأصحاب الخدمة المدنية والمتطوعون والعرضيين ... تملصت منهم الدولة، بل أنكر الوزير وجود فئة اسمها أساتذة سد الخصاص .. كل هذه التجارب تبين واقع التشغيل بالعقدة المرتقب والتحديات التي تنتظر الشغيلة لمواجهة هكذا هجمات تستهدف تفكيك مكاسب تحققت عبر عقود من النضال والتضحيات..

الإجهاز على الترقية بالأقدمية وتكريس الترقية بالأداء :

اذا كان نظام الترقية في المشروع الحالي يعتمد في الترقية عل آليات التنقيط والتقييم في الرتبة ، وفي الترقية بالدرجة عبر آلية اجتياز امتحان الكفاءة المهنية، وذلك بمجرد تحقق الشروط النظامية ست سنوات كأقدمية لاجتياز مباراة الكفاءة المهنية و عشرة سنوات بالنسبة للترقية بالاختيار ضمن نظام التسقيف»الكوطا «المنصوص عليه في المراسيم المتعلقة بالترقية، بعد التقييد في اللائحة السنوية للترقي، و بآلية الترقية بالشهادة بعد مباراة، بعد أن تم الإجهاز على الترقية بالشهادة بشكل مباشر.

ان مشروع النظام الجديد يسعى لضرب هذه الآليات، وتكريس الترقية بناء على المردودية أو الأداء – تكريسا لثقافة السوق وقيم الرأسمال و تسليع الإنسان – بناءً على تقرير سنوي، يعده الأجير للأعمال التي أنجزها والصعوبات التي اعترضته خلال السنة، بعدها يجري مقابلة على ضوء التقرير المعد مع احد رؤسائه التسلسليين ، ليتم إعداد تقرير تقييم ن□ائي يوقع بالعطف من طرف الرؤساء التسلسليين، يتضمن ملاحظات عامة مع ترتيب الموظف باعتماد سلم تراتبي يضم ثلاث مستويات (أ، ب، ج)..

هذا ما سيعطي الفرصة لرؤساء العمل - باعتبارهم هم من سيشرفون على المقابلة وسيعدون التقرير النهائي - لإرجاع سلطة «القواد» للمؤسسات العمومية وتكريس الخنوع والكلبية والرشوة والتحرش والاستعباد .وغيرها من الأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع..

كما ان الترقية سيتم ربطها بتوفير المنصب المالي الشاغر، وليس فقط توفر شروط الترقية عند الأجير، مع التحكم في نسبها وفق التوازنات المالية، حيث لا يجب ان تتجاوز الأجور العامة نسب محددة في الناتج الداخلي الخام، التي يوصي البنك الدولي أن تخفض الى 10% مؤقتا طبعا ، لتخفض تدريجيا ..

تقنين التكوين المستمر:

رغبة من الدولة في استيعاب الإدارة للتطورات والمعارف والتقنيات المتسارعة التي يحبل بها العالم اليوم، ولجعل الموظف في استيعاب وإتقان مستمر لها، لتفادي التخصص المهني كذريعة للوقوف ضد بعض الإجراءات/ الهجمات، التي تزعم الدولة تطبيقها كالتكليف بالمهام، وإعادة الانتشار، ليس فقط في نفس القطاع ولكن ما بين القطاعات وعلى الصعيد الوطني ..

سيتم تقنين التكوين المستمر ليصبح ملزما على الموظف، واحد الشروط الأساسية للوظيفة العمومية، وسيتم اعتماده في مختلف مراحل تطور المسار المهني للموظف، بدء من اعتماده كمعيار للترسيم ثم الترقية وتقييم الأداء واجتياز المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية ،وولوج المناصب العليا ومناصب المسؤولية والتعويضات في الأجور كما سيتم اعتماده في إعادة الانتشار كأداة للترهيب والانتقام .. ما سيدفع الموظفين للسقوط في مستنقع التنافس على التكوينات سواء منها الرسمية وغير الرسمية قصد تجاوز رفاقهم في مراكمة شواهد التكوينات المستمرة.. لكسب السبق في تسلق سلم الترقية او لتفادي قرار جائر في حقهم كإعادة الانتشار..

هذه التكوينات التي غالبا ما سيتم إقرارها وانجازها على حساب أوقات راحة الموظفين، ما سيثقل كاهل الموظفين بساعات إضافية غير مؤدى عنها، و بالتالي إغراقهم في دوامة استلاب وحشي للعمل تُسحق فيه إنسانية الإنسان، ليصبحوا عبيدا للإدارة ..

كما ان تقنين هذه التكوينات واعتبارها احد مقاييس الأداء، سيتم استبعاد اي نقد او رفض لها ، فمثلا في قطاع التعليم العديد من التكوينات لم تستجب للحاجات البيداغوجية لمدارسنا ولرؤية واقعية لبنية منظومتنا التربوية، بل تفرض كامتلاءات خارجية كما هو الحال مع تكوينات» MOS» وما شابها من فضائح - (انظر بيان، ن وت، كدش زاكورة) او تكوينات تفرض حسب الموضة و الأهواء بيداغوجية الإدماج، التي أسرفت عليها أموال طائلة ليتم الإقرار في الأخير أنها فاشلة، دون ادني محاسبة او مسائلة، رغم انها شهدت احتجاجات وانتقادات منذ بداية تقريرها..

لكن مع هذا التقنين وفي غياب مقاومة منظمة، ستفرض على جميع الشغيلة تكوينات خارج الحاجة، بل سنصبح فئران لتجريب بعض النظريات الحديثة او المتجاوزة، تبحث عن مصداقية في سوق المعارف ..

إعادة النظر في جداول السلالم والدرجات والأطر:

حيث عملت الدولة على تقليص عدد الدرجات والاطر من 400 درجة الى 245 وتقليص عدد الانظمة الاساسية من 58 الى 48 نظام أساسي كذلك تجميع الأطر لتجاوز تعدد الأطر والمهام فحسب قطاع التعليم يناقش الاعتماد على ثلاث اطر (إطار التدريس وإطار الإدارة وإطار التأطير والمراقبة) بذل خمسة اطر التي ينص عليها النظام الحالي وهي وسيلة ستسهل من عملية تذبير الموظفين ولإجهاز على مكاسب كل فئة على حدة وستكثف من استغلالهم كما هو الشأن مثلا مع اجراء «حركة الموظفين» أي إعادة الانتشار التي سوف تصبح مع توحيد وتجميع الأطر بين الثلاث أسلاك وليس في إطار السلك الذي ينتمي إليه الإطار سابقا ..

تعزيز مهنة التدبير :

إحداث إطار للإدارة في بعض القطاعات التي تشهد تكليفات بهذه المهمة كما هو الحال مع قطاع التربية الوطنية التي أحدثت مراكز لتكوين هذه الأطر وذلك لتسهيل محاسبة ومراقبة هذه الأطر من قبل رؤسائهم قصد تفعيل برامج ومخططات الدولة في القطاع باعتبار مهام الإدارة لم تعد تكليفا وإنما من صلب مهام إطارها وعليها تتلقى التعويضات وتُطور مسارها المهني .. وكل إخلال بهذه المهام سينتج عنها ليس فقط إعفاء المكلف بمهام الإدارة من مهامه وإرجاعه لإطاره الأصلي كما في السابق ، إنما ستتخذ في حقه إجراءات تأديبية قد تعرقل او توقف مساره المهني.. ما سيجعل هذه الاطر في تناقض مع كل من يحاول وقف إجراءات الدولة التخريبية في القطاع ..

إعادة الانتشار والإلحاق والوضع رهن اشارة :

يسعى المشروع المعدل إلى تسهيل حركية الموظفين، عبر الإلحاق من إدارة لإدارة أخرى، أو وضعه رهن إشارة إدارة أو مصلحة غير إدارته الأصلية، وعبر سياسة إعادة الانتشار، أي أن يكون الموظف على أهبة الاستعداد لانتقال للعمل، من موقع إلى آخر، سواء كان جغرافيا أو إداريا - في نفس القطاع او خارج القطاع - او تقديم خدمات غير خدمة التخصص، ما سيكرس عدم استقرار الشغيلة الاجتماعي والنفسي والمهني وتشتيت الأسر وغيرها من مساوئ غياب الاستقرار المهني الذي ناضلت الشغيلة من اجله،

ملف العدد

مشروع النظام الأساسي للموظفين
قانون لتكريس الإستعباد و السخرة ..

تتمة للصفحة 07

وحققت مكاسب عدة، تفكك اليوم تباعا ..

كما سيوضع هذا الإجراء تحت رحمة الرئيس المباشر، فهو الذي يحدد رغبته في هذا الموظف أو ذاك، ما سيضخم من سلطات الرئيس المباشر، ويحط من مكانة الموظف ويرهن وضعيته الادارية ومصيره المهني بسلطة الرئيس المباشر..

إعادة النظر في النظام التأديبي :

بتسهيل مساطر الإجراءات التأديبية وتشديدها ، و سحب مجموعة من الإجراءات التأديبية من اللجان المتساوية الأعضاء، ووضعها تحت سلطة المسؤول المباشر او المسؤولين على القطاع ، بالإقليم او الجهة والوزارة (، اجراء الانذار والتوبيخ) ، لهدف إفقاد المصداقية للجان الثنائية باعتبارها مكلفة فقط بإصدار العقوبات الثقيلة، وكذلك بهدف الحد من وثيرة الترقية والترسيم وتسهيل مساطر التخلص من الموظفين وتكريس ثقافة الخنوع ..

إلغاء التوظيف المباشر وتعميم المباراة كآلية وحيدة للتوظيف:

تعميم المباراة كآلية وحيدة للتوظيف، ما يعني بشكل أساسي الإجهاز على التوظيف بالشهادة خاصة أصحاب الشهادات العليا وتوظيف وترسيم بعض الفئات التي كانت متدربة او متطوعة او متعاقدة نموذج أساتذة سد الخصاص .. إلا أن السؤال الذي ينطرح هو : هل سيطبق هذا الإجراء على جميع المواطنين ام ان القانون سيسري على البعض و يتغاضى عن البعض كما هو الحال مع أصحاب الرسائل الملكية والتوظيف المباشر بالصحراء وفق منشوري 1976 و1978 خاصة بعد تصريحات الوزير مبديع بالداخلة، بمناسبة المحطة السادسة من اللقاء الوطني حول تحديث الإدارة بالداخلة،بكون هذه القرارات الجديدة بالنظام الاساسي لا تبطل العمل بهذين المرسومين اللذان سيبقيان ساريان المفعول بالصحراء .. تدعي الدولة ان هذه الإجراءات تهدف إلى تكريس الشفافية ومبدأ تكافئ الفرص.. إلا أن نظاما مبني على الفساد والولاءات وجبر الخواطر والقبلية والمحسوبية والرشوة.. لا يمكن ان يكرس هكذا مبادئ بنصوص و محض إجراءات قانونية ما لم تستأصل أورام الفساد المنتشرة من قمة رأس الدولة إلى أخمص قدميها ...

دواعي الإصلاح إملاء خارجي أم حاجة داخلية :

تدعي الدولة ان هذا الاصلاح نابع من حاجة محلية وتشخيص لواقع الادارة بعد دراسات ومشاورات ومناظرات والهدف منه إرساء الحكامة والعدالة وتكافئ الفرص و المردودية .. والحقيقة ان كل هذه الإجراءات ما هي الا مقترحات واملاءات من المؤسسات الدولية والمالية فبمجرد الاطلاع على موقع البنك الدولي والتقارير التي اصدرها حول المغرب سنجد ان تقرير البنك في 2011 حول برنامج اصلاح الادارة العمومية (PARAP) الذي استفادت بموجبه الدولة المغربية من قرض على شكل دفعات ..يؤكد أن على دولة المغرب بعد الامتثال لإجراءات التقويم الهيكلي وتوقيعها مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الشركاء ... هذه التحولات تستوجب التوجه نحو إصلاح الإدارة لتتحول إلى مؤسسة فعالة و ناجعة لها من القدرة ما يؤهلها لتقود القطاع الخاص «المقاولة» اي «الرأسمال» نحو التنمية.. ليحدد مجموعة من الإجراءات لإصلاح الإدارة أهمها تعديل ومراجعة النظام الاساسي الحالي :

1. تخفيض فاتورة الأجور العمومية موحدة و متحكم فيها عبر التخفيض التدريجي لكلفة الأجور من حوالي 12% من الناتج الداخلي الإجمالي 2005 لتصل الى10% من الناتج الداخلي الإجمالي كخطوة أولى ..
2. إعداد نظام أساسي جديد للوظيفة يعتمد على التعويض انطلاقا من الأداء (المردودية) ومرونة في تدبير الموارد البشرية المتوفرة (الحركية) و تجميع النظم وتوحيد الاطر والتحكم في مساراتهم بالاعتماد على مقياس التعويض بالأداء ..
3. إرساء إدارة الكترونية تتيح تدبير ديناميكي وآني للموارد البشرية وتبسط الإجراءات وتسهل الخدمات.
4. انتهاج مقاربة تشاركية لتنفيذ الإصلاح ..

إنها إذن إملاءات خارجية تنجز بأيادي داخلية بوجب التصدي لها وان زينت اهدافها بمجموعة من القيم الإنسانية (كالحكامة والنزاهة والشفافية وتكافئ الفرص ..) فهي تستهدف رهن كرامة شغيلة الوظيفة العمومية بالتوازنات المالية الهادفة إلى مزيد من التقشف ورمي ثقل العمل بالقطاع العمومي على ما تبقى من طاقم بشري بالوظيفة العمومية بعد وقف التشغيل وخوصصة مجموعة من القطاعات وفتح باب المغادرة للاالاف الموظفين... طبعا لهدف توفير خدمات الديون التي لم نستشر يوما في إقراضها ويحملوننا تأدية نتائجها.

ما العمل لوقف هذا الهجوم ؟

رغم أن الدولة خطت خطوات متقدمة في مسار الإصلاح/ الهجوم ، إلا أن الوقت ما زال بجانب الشغيلة، فالعديد من القرارات المصيرية لازالت لم تعرف طريقها للنزول، حيث تنتظر الدولة إيماءة أو إشارة مرور من المركزيات النقابية لتمريرها ، ما يدفعنا لتسريع الوثيرة لكسب بعض الخطوات نحو الأمام، بممارسة الضغط من الأسفل عبر إجابات ميدانية وتنظيمية للمقاومة تقطع مع كل الأشكال الغارقة في العزلة والتعصب والفئوية والبيروقراطية، و تأخذ طابعا وطنيا وأمميا وتستطيع استيعاب كل الاحتجاجات المنتظرة والبارزة في الأفق، نتيجة التطبيق العملي لهذه الإجراءات. وهذه الخطوات يمكن إجمالها في :

1. استغلال وسائل الإعلام بمختلف أشكالها من جرائد ومواقع الكترونية ومواقع اجتماعية .. للتشهير بفحوى التعديلات على النظام الأساسي للوظيفة العمومية و بخطورة هذه الإجراءات دون انتظار صدور النظام الأساسي بشكل كامل حيت تعمل الدولة على تنزيله تدريجيا إجراء بأجراء عبر مراسيم وزارية لتفادي أي مواجهة محتملة تليق بمستوى الهجوم..
2. علينا استغلال الصيف لإعداد عدة أدبية و إقتراحية ، لبداية موسم سيشهد تنزيلات لإجراءات خطيرة في حق مكتسبات الشغيلة بالوظيفة العمومية، ما سينتج عنه تمردات و نضالات فردية او فئوية، ان لم تجد المبراس الذي سوف ينير طريقها والوعاء الذي سيُصهرها مع باقي الحركات الاحتجاجية المحتملة في قوة تنظيمية موحدة وصلبة، ستضمحل وتخفت الواحدة تلو الأخرى، مهما بلغت من العزم والإصرار، ما قد يفوت علينا فرصة لاستنهاض الوعي النقابي والاحتجاجي من داخل النقابات وخارجها، وبناء بديل نقابي كفاحي..
3. الدعوة لخلق تنسيقات نقابية محلية وإقليمية وجهوية ووطنية مبنية على الديمقراطية ، تستهدف جميع الموظفين ومنفتحة على كل المهتمين بالحقوق الشغيلة لإعداد ندوات ولقاءات ومهرجانات خطابية ... للتداول في سبل المواجهة المحلية من إضرابات عامة وتظاهرات بالشوارع عبر أشكال تنظيمية ديمقراطية ..والضغط على المركزيات النقابية للتنسيق وخوض أشكال نضالية وطنية في مستوى الإجراءات الهجومية كالإضرابات العامة المصحوبة بالتظاهر في الشوارع ، مع تعبئة واسعة توازي ما شهدته «معارك «اللجان الثنائية من تحرك وتحسيس وتعبئة..

قد تستطيع الدولة تمرير هذا المخطط لكن سنكون استفدنا دروسا عدة في الوحدة والمواجهة وسنوقظ العديد من سباته كما سينحدر العديدون لجانب النظام او يبتلعون لسانهم إما تواطؤا أو خوفا ..تلكم دروس لا بد منها ونحن نخوض مسيرة نضالنا من اجل التحرر و الإعتاق، ففي خضم المعارك وغارات العدو سيصلب عود العديد من المناضلين وستتكسر شوكة العديد منهم، كما ستمتحن الكثير من خطابات المواقد المستديرة وصفحات الجرائد والانترنيت.. فلننخرط في العمل وسنكسب الكثير.

للمزيد من الاطلاع يرجى العودة الى المقال المنشور بجريدة المناضل عدد فاتح ماي 2015 بعنوان «الهجوم على الوظيفة العمومية وسبل المقاومة»

المراجع:

1. مقال «الهجوم على الوظيفة العمومية وسبل المقاومة « جريدة المناضل عدد فاتح ماي 2015
2. موضوع حول «النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية : من الإصلاح الجزئي إلى المراجعة الشاملة «موقع وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات .
3. النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية .
4. مشروع مرسوم النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية .
5. النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

ع.ل

مرسوم نقل الموظفين

بقلم: مهدي رفيق

أثارت مصادقة المجلس لحكومي في يوليوز 2015 على مشروع مرسوم نقل موظفي الهيئات المشتركة بين الوزارات (متصرفون، مهندسون، تقنيون، مساعدون إداريون ومساعدون تقنيون...)، البالغ عددهم زهاء 120 ألف موظفا، ردود فعل غاضبة من المعنيين المهتمين (نقابيين، باحثين جامعيين، وحتى ناشطين في مواقع إلكترونية...). ومن أجل الوقوف عند خطورة هذا الإجراء الأخير وعلى خلفياته نورد الملاحظات التالية:

-1 مرجعية المرسوم الإيديولوجية

شهدت الإدارات العمومية في العقد الأخير بروز خطاب جديد يحصر الاختلالات والمشاكل التي تتخبط فيها المرافق العمومية في ما هو تدبيري. ما مفاده أن المشكل لم يعد مرتبطا بفشل السياسات المتبعة، وبالتوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تحكم تسيير الشأن العام، وإنما بضعف وسوء تدبير مختلف الموارد ومن ضمنها «الموارد البشرية» طبعا. وتحت يافطة هذا المفهوم الذي ينتمي إلى مدرسة التدبير العمومي الحديث New Management Public ذات الأصول النيوليبرالية، يتم اختزال الأجراء في أبعادهم الاقتصادية المحضة (الفعالية والمردودية، والإنتاجية...) مع تهميش ممنهج ومقصود لحاجياتهم الفكرية والمعنوية والنفسية والاجتماعية.

يقوم هذا «التدبير العمومي الحديث» على نظرية الرأسمال البشري لغاري بيكر Garry Becker التي تعتبر الإنسان مجرد مورد في خدمة تنمية المقاولة، أو رأسمالا يجب تثميره. ليس الإنسان هدفا للتنمية الاقتصادية. وهذا ما يبرز في مفهوم «الموارد البشرية». وقد دمج هذا النموذج تأثيرات مختلفة من ثقافات أخرى ، مثل النموذج الياباني [التويوتية toyotisme]. وتم تقعيده وتقوم مكاتب الاستشارة الكبرى ببيعه عبر العالم.

هذا التدبير المطبق في البدء في الشركات متعددة الجنسية أصبح أيديولوجية سائدة، ويميل إلى اكتساح كل مجالات المجتمع، لا سيما تنظيم العمل.

ويتجسد في تطبيق طرق تدبير القطاع الخاص في الإدارات والخدمات العامة على أساس مقاربة الزبون، والتنافس، والتسيير بالأهداف، والمحاسبة التحليلية، وتدبير الموارد البشرية، والترقية بالاستحقاق، ومقاربة الجودة... وفق هذا المنطق تغدو الوسيلة (المردود، الفعالية، التسيير) غاية بحد ذاتها، مع وجوب إخضاع كل شيء لها، بما فيه الإنسان. فالاقتصاد الفعلي، وإنتاج المواد والخدمات، ورفاهية الإنسان لا تدخل في الحساب مقارنة بالربح. إن كان الأمر يضمن مردودية أكبر للرأسمال، فلا تردد في رمي العمال بكثافة إلى البطالة أو البؤس، وإغلاق المقاولات، حتى ذات المردود، و تدمير البيئة. وفي القطاع العام ليس ضغط مالكي الأسهم ما يحدد منطق الفعالية وتخفيض أعداد العاملين، بل الديون التي على كاهل الدولة. فالادارة المغربية تحت رقابة البنك العالمي والدائنين، هم من يوجه ما يسمى «الاصلاح» ، وتحديث القطاعات العامة.

-2 مرجعية المرسوم القانونية

انخرطت الدولة المغربية في العقد الأخير في عدد من «الإصلاحات» الرامية إلى إعادة هيكلة الوظيفة العمومية بما هي عبء اقتصادي (كلفتها المادية) وخطر اجتماعي (نشاطات الموظف السياسية والنقابية). ومن ضمن التدابير التي تم اتخاذها نستحضر المراجعة الجزئية التي طرأت على النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب القانون رقم 50.05 الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2011 بعدما صادق عليه البرلمانيون، بالإجماع، بمن فيهم ممثلي النقابات الأكثر تمثيلية في مجلس المستشارين. وقد كرس هذا التعديل عدد من التراجعات الخطيرة، أهمها:

- ضرب التوظيف المباشر لحاملي الشهادات العليا من خلال فرض «المباراة» كآلية وحيدة لولوج الوظائف العمومية وإلغاء التوظيف بناء على الشهادات في السلم 11. غير أنه في الوقت الذي ينص فيه الفصل 22 من النظام الأساسي الحالي للوظيفة العمومية على المباراة، يفتح المجال للتوظيف المباشر في الوظائف المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذا بالنسبة للمتخرجين مما أسماه المعاهد التي تكون حصريا لفائدة الإدارة؟؟ إن هذا الاستثناء يضرب في العمق أي حديث عن تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في ولوج الوظيفة العمومية؛
- النيل من استقرار أوضاع الشغل بقطاع الوظيفة العمومية بفرض العمل بالعقدة (الفصل 6 مكرر) لأول مرة في تاريخ الوظيفة العمومية منذ تاريخ تأسيسها في فبراير 1958، بحيث أن العمل بالعقدة لا يمكن أن يترتب عليه أي ترسيم حسب منطوق الفصل 6 مكرر. إن من شأن فتح مجال العمل بالعقدة أن يؤدي إلى تكريس هشاشة أوضاع العاملين بالمرافق العمومية وينعكس سلبا على حقوقهم الشغلية، وعلى استقرار حياتهم الاجتماعية فضلا على انعكاساته السلبية بالغة الخطورة على الحرية النقابية في مجال الوظيفة العمومية.
- التنصيص على نقل الموظف بصفة تلقائية من قبل الإدارة ودون موافقته، ما قد يؤدي إلى تخريب حياته الاجتماعية بكافة أبعادها.

ومع كامل الأسف، تم تمرير هذا القانون دون مواجهة ولو لفظية (بيانات وبلاغات...) من قبل القيادات النقابية، في ذلك الوقت، التي لعبت ولا تزال أدوارا مساعدة للدولة في تخريب معظم المكاسب التاريخية لفئة أجراء الدولة تحت يافطة التشارك والتشاور داخل مجلس المستشارين، أو من خلال جولات الحوار الاجتماعي، أو في إطار دورات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وغيرها من مؤسسات التشاور والتعاون الطبقيين.

إن هذه القيادات النقابية التي صادقت بالإجماع على هذا القانون بالإجماع في مجلس المستشارين هي التي تطلع علينا اليوم ببياناتها الرافضة (الكاذبة) لمرسوم نقل الموظفين المشتركين بين الوزارات.

يتضح من خلال ما تم استعراضه أعلاه، بأن مرسوم نقل الموظفين مثله مثل باقي الإجراءات التي تعتزم الحكومة الحالية اعتمادها، يهدف بالأساس إلى معالجة، ما تسميه الدولة الإكراهات المالية المترتبة عن ضرورة ضبط التوازنات المالية، التي ارتقى بها الدستور الذي تم فرضه في يوليوز 2011 إلى مصاف مبدأ دستوري، والذي جعل من الحفاظ على التوازن المالي للدولة مسؤولية الحكومة والبرلمان على حد سواء (الفصل 77).

ملف العدد

■مرسوم نقل الموظفين:

حلقة ضمن مسلسل تخريبي شامل للحقوق والمكاسب

بقلم: مهدي رفيق

ليس مرسوم نقل الموظفين الجديد مجرد إجراء تقني منعزل، غايته «تطوير وتوسيع مجال حركية الموظفين بين الإدارات العمومية والجماعات الترابية بما يضمن توسيع آفاقهم المهنية» حسب تصريح الناطق باسم الحكومة،بل عنصر من خطة شاملة لتفكيك أنظمة الوظيفة العمومية بتكريس تراجع دور الدولة كمشغل عمومي، وفتح المجال للرساميل الخاصة للاستثمار في قطاعات الوظيفة العمومية (تقديم خدمات عبر التدبير المفوض، التشغيل عبر شركات المناولة (المقاولة من باطن) ، اتفاقات شراكة القطاع العام والخاص...). وهذا ما يتضح بجلاء بوضعه في سياق عناصر أخرى من خطة الدمار الشامل.

-1 المغادرة الطوعية

سبق للحكومة ان اعتمدت نظام «مغادرة طوعـية» مقابل تعويض شمل فئات موظفي الدولة المـرتبين في سلالم الأجور من 1 إلى 9 المستوفين شروط الإحالة على التقاعد النسبي. فشلت هذه العملية في بلوغ اهدافها، إذ لم يقبل عليها سوى أقل من 1000 مستفيد، فشرعت الدولة، استجابة منها لأحد أهم توصيات البنك العالمي المتعلقة بخفض كتلة الأجور، والتي ظل يعتبرها مرتفعة جدا قياسا بالناتج الداخلي الخام، في الفترة ما بين فاتح يناير إلى 30 يونيو 2005، في تطبيق برنامج واسع للمغادرة الطوعية للموظفين مقابل تعويضات وحوافز. وقد شملت هذه العملية زهاء 39 ألف موظف، منهم حوالي 27 ألف ذوي 25 إلى 35 سنة من الخبرة. وقد بلغ مجمل التعويضات التي صرفت في العملية 11 مليار و 160 مليون درهم.

وكان لهذه العملية هدفان أساسيان، حسب الحكومة، وهما: تثبيت مستوى كتلة الاجور، وتشجيع الموظفين على خلق مقاولات صغرى ومتوسطة وخدماتية. وبهذا الصدد، وقعت وزارة تحديث القطاعات العامة، المشرفة على العملية، اتفاقيتي إطار وشراكة، الأولى مع وزارة التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد، والثانية مع المجموعة المهنية للبنوك المغربية لتشجيع «المغادرين طوعا» ومواكبة مشاريعهم الاستثمارية.

وقد كان من نتائج هذه العملية الكارثية إفراغ مرافق الدولة، سيما الاجتماعية (قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة...)، من خبرات مهمة ونادرة أستعيض عنها عن طريق التعاقد، وأحيانا مع نفس الشخص «المغادر طوعا» للوظيفة العمومية.

بيد أن العملية حققت، بنظر الدولة، نتائجها المرجوة، لأنها أدت إلى تحقيق ربح إجمالي بلغ 15 مليار درهم، وتقليص أعداد الموظفين بنسبة 7,59 من مجموع الموظفين المدنيين، وكذا تقليص كتلة الأجور وتخفيف انعكاسها على ميزانية الدولة بنسبة 8,5 % ، بحيث أصبحت، في سنة 2006 لا تمثل سوى 12 % من الناتج الداخلي الخام بعد أن كانت برسم سنة 2005 تصل إلى حوالي 13,6 %. وهكذا، تكون العملية قد حققت نجاحا باهرا بمقاييس التقشف التي يفرضها البنك العالمي، بصرف النظر عن نتائجها الوخيمة على جودة الخدمات التي تقدمها مرافق الدولة.

-2 حذف السلالم الدنيا: تكريس لهشاشة التشغيل، ومنح وظائف لشركات مناولة

شهد العقد الثاني من هذا القرن تصاعد الهجوم على الوظيفة العمومية بجملة إجراءات كان من أهمها حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 5 (مع الأسف، رحب به جدا بعض اليساريين في النقابات العمالية واعتبروه مكسبا تاريخيا ؟؟)، متغافلين عما ترتب عن هذا الإجراء من ضياع ما يزيد على 115.000 منصب شغل قار ودائم في إدارات الدولة والجماعات الترابية تم تعويضه باللجوء إلى تشغيل الشباب عن طريق شركات المناولة (المقاولة من باطن) بعقود شغل

مزرية وبدون أدنى ضمانات. وكذا تجميد التوظيف في سلالم الأجور من 5 إلى 10،(ثم إلغاء السلم 5 في يونيو 2014).

إلغاء الوظائف تحت غطاء إعادة هيكلة الانظمة الأساسية وتجميعها نتج عن تجميع الانظمة الأساسية لقطاعات الوظيفة العمومية التي تمت مباشرتها في سنة 2010، تحت ذريعة تجميع الدرجات النظامية متشابهة المستوى العلمي المطلوب لولوجها، وطبيعة المهام الموكولة للموظفين المنتمين إليها، وآفاق المسار المهني الخاص بها، وشروط الترقي داخل هذا المسار، إلغاء ما يزيد عن 145.000 ألف منصب شغل قار ودائم مفترض، وذلك بتقليص عدد الدرجات والأطر، إذ تم حذف 156 درجة و20 نظاما أساسيا من بين حوالي 51، وتوجت بإصدار الأنظمة الأساسية المشتركة الخاصة بالمتصرفين والمحررين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين في 29 اكتوبر 2010. وهذا توجه سبق لفرنسا ان سلكته منذ تسعينيات القرن الماضي بتقليص عدد درجات التوظيف من 1500 درجة إلى زهاء 300 درجة في عهد حكومة ساركوزي.

طبعا، لم يخل هذا الهجوم من بعض التنازلات الطفيفة من قبل الدولة للحد من الانفجارات الاجتماعية التي قد تترتب عنه، ذلك ان حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 5 كان مقابله هو ترسيم 42000 عون مؤقت أو عرضي ما بين سنتي 2001 و2010 بتكلفة مالية قدرتها وزارة المالية في ذلك الوقت بـــ 415 مليون درهم، وهي لا تعني شيئا مقابل إلغاء أزيد من 115.000 وظيفة وتحويلها لصالح الرأسمال الخاص الذي أضحى يستثمر فيها من خلال شركات المقاولة من الباطن (في وظائف الحراسة، النظافة،والبستنة...).

-3 ترقية الموظفين: بين هزالة المردود المادي واستفحال التمييز المهني بين الموظفين

تحت ذريعة تكريس الاستحقاق والكفاءة والشفافية، تم ضرب حق الموظفين في الترقية بناء على الشهادة التي كانت تتيح للموظفين تحسين وضعهم المادي والاجتماعي. فقد جرى حصر الترقية في الاختيار(الذي تتحكم فيه الإدارة) وامتحان الكفاءة المهنية ، اي اختبارات كتابية وشفوية لا تراعي في غالب الأحيان طبيعة المهام والوظائف التي يزاولها الموظفون، فضلا عن كونها تتم في ظروف انعدام شفافية، وتخضع لأهواء الإدارة. هذا بالإضافة إلى عدم انسجام الشروط، إذ تستفيد بعض فئات الموظفين من اجتياز هذه الامتحانات في أربع سنوات، فيما يجتازها باقي الموظفين في 6 سنوات. هذا دون الحديث طبعا عن ضعف القيمة المالية المترتبة عن الترقية لا سيما بالنسبة لموظفي سلالم الأجور الصغرى.(مثلا مساعد إداري يبدأ مشواره المهني ب 3.000 درهم شهريا، وينهيه بعد أزيد من 40 سنة من العمل في 4.300 درهم في الشهر؟

اتفاق 26 أبريل 2011 أو هدية 20 فبراير لموظفي الدولة:

بقلم: مهدي رفيق

اندلعت نضالات حركة 20 فبراير في العام 2011، في ظل سياق مطبوع بتفكيك أنظمة الوظيفة العمومية، وبفرض تراجعات عديدة عن مكاسب أجراء القطاع العام. ومن أجل احتواء أية حركة نضالية وسط فئة الموظفين، تم استقبال ممثلي النقابات الخمس من قبل محمد معتصم مستشار الملك أسبوعا بعد انطلاقا الحراك الشعبي. نتج عن هذا اللقاء اتفاق ثلاثي بين الحكومة والنقابات ومنظمة أرباب العمل في 26 أبريل 2011. ومع أن جزأ هاما من بنوده لا يزال حبرا على ورق، أتاح للموظفين - بفضل موازين القوى التي فرضتها دينامية حركة 20 فبراير -الاستفادة من مكاسب أساسية، يوضحها تقرير صادر عن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بشأن الحوار الاجتماعي، أهمها:

• زيادة 600 درهم صافية من أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ابتداء من فاتح ماي 2011، بغلاف مالي سنوي يقدر ب 8.770 مليون درهم لفائدة 790.000 موظفا و 31.300 مستخدما؛

• رفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد من 600 إلى 1000 درهم شهريا لفائدة 82.000 متقاعدا بالصندوق المغربي للتقاعد (33.800 معاشا مـدنيا و48.400 معاشا عسكريا) بكلفة مالية سنوية تصل إلى 168 مليون درهم؛

• تحسين إمكانات ترقي الموظفين برفع نسبة حصيص الترقي السنوي من 28% إلى 33% بكلفة مالية سنوية إضافية تبلغ 318 مليون درهم، مع اعتماد، ابتداء من فاتح يناير 2012،اجراء جديد يهدف إلى تحديد سقف الانتظار من أجل الترقي بالاختيار في أربع سنوات بكلفة مالية تناهز 1.119 مليون درهم؛

• فتح المجال للترقية الاستثنائية بإتاحة إمكان الترقي بالاختيار دون حصيص بعد التقييد للمرة الرابعة في جدول الترقي، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2012.

كما تم في بحر سنة 2011 توقيع عدد من الاتفاقات القطاعية، وتمت الاستجابة لملفات مطلبية، لموظفي التعليم والمحاكم والصحة والمهندسين، ظلت معلقة لسنين طولية، وذلك بكلفة مالية مهمة:

• قطاع التعليم العالي (اتفاق 29 أبريل 2011) بتكلفة 259 مليون درهم؛

• هيئة كتابة الضبط (اتفاقا 14 فبراير و21 يونيو 2011)، بتكلفة 315 مليون درهم؛

• هيئة المهندسين والمهندسين المعماريين (اتفاق 28 يونيو 2011)، بتكلفة 254 مليون درهم؛

• قطاع التعليم المدرسي: بتكلفة 675 مليون درهم؛

• قطاع الصحة (اتفاق 5 يونيو 2011)، بتكلفة 372 مليون درهم؛

• تسوية وضعية بعض الموظفين التابعين لهيآت أنظمة خاصة أخرى : 951 مليون درهم.

ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات الرسمية، هو أن المكاسب الفعلية للموظفين تنازلات فرضها تغير في ميزان القوى بفضل تنامي كفاح حركة 20 فبراير ومجل دينامية النضال الشعبي لمطلع 2011. و تندرج هذه التنازلات في مجمل تدابير الحاكمين الاجتماعية بقصد احتواء الحركة الجماهيرية ومنع تجذر مطالبها واشكال نضالها وامتداده. لقد انتزع موظفو الدولة حوالي 24.8 مليار درهم برسم فترة 2012-2014 حسب رد رئيس الحكومة على السؤال المتعلق بالحوار الاجتماعي في مجلس النواب بتاريخ27 ماي 2014.

قيادات نقابية تستجدي «الحوار الاجتماعي» وبن كيران يسعى لتوظيفه لتمرير خطط الدولة

منذ توقيع اتفاق 26 أبريل 2011 حتى اليوم، ظلت قيادات النقابات «الأكثر تمثيلية» تستجدي «حوارا اجتماعيا»، بل وعجزت عن حمل الحكومة على استكمال تنفيذ حتى ما وقعت عليه في عام 2011 في محاضر رسمية. وما يكشف خواء «الحوار الاجتماعي»، واستعماله آلية شراكة لذبح مصالح الأجراء هو أن النقابات لم تتمكن، في بحر السنوات الأربع منذ 2011، من انتزاع مكسب واحد حتى، باستثناء إجراءات الحكومة عشية في 30 أبريل 2014 عشية فاتح مايو، والتي ترتب عنها:

-1 رفع الأجر القانوني الأدنى بالقطاع الخاص بنسبة 10% موزعة على سنتين، 5% ابتداء من فاتح يوليوز2014، و5% ابتداء من فاتح يوليوز 2015. علما ان أرباب العمل اعترضوا بشراسة على هذا القرار باعتباره نيلا من تنافسية «المقاولة الوطنية»؟!

-2 رفع الحد الأدنى لأجور الوظيفة العمومية من 2880 إلى 3000 درهم صافية شهريا. ما لم يكلف خزينة الدولة سوى 160 مليون درهم، ولم يستفيد من هذا الإجراء سوى 53.000 موظف.

وما يُستخلص من تجربة «الحوار الاجتماعي» في أربع سنوات الماضية، هو تعذر ظفر الحركة النقابية بمكاسب فعلية في غياب حركة إضرابية واسعة منظمة من أسفل، وموجهة وفقا للمصالح الفعلية للأجراء، ومسيرة جماعيا بآليات ديمقراطية. وبالتالي لا يمكن مناورات القيادات النقابية، حتى ولو بلغت مستوى الإعلان عن إضراب عام كما هو الشأن في 30 أكتوبر 2014، ان تسفر عن تحقيق مكاسب فعلية أو تفضي إلى الدفاع عن ما هو قائم من مكاسب طفيفة.

وهكذا، فيما سعت قيادات النقابات العمالية إلى توظيف «الحوار الاجتماعي» لتحقيق بعض التنازلات، سيما زيادة في الأجور(هذه القيادات هي من وافق على إلغاء السلم المتحرك للأسعار والأجور بتوقيعها على مدونة الشغل في سنة 2003) وتخفيف عبء الضريبة، مقابل تمرير الدولة لخطتها لمراجعة مقاييس احتساب معاشات الموظفين، وهذا ما يعكسه مطلبها البائس بإدراج ملف التقاعد في «الحوار الاجتماعي» عوض مناقشته في «اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد»، واصلت الحكومة رفضها لهذا المطلب بمبرر الإكراهات الاقتصادية والمالية (يقول خبراء وزارة المالية إن زيادة 100 درهم صافية في أجور موظفي الدولة سيكلف ميزانية الدولة أكثر من مليار درهم وهو أمر غير قابل للتنفيذ على الإطلاق).

وبعد اتضاح أن أقصى ما يمكن الحكومة من تنازلات، مقابل تمرير خطتها المتعلقة بالتقاعد، هو زيادة 100 درهم في التعويضات العائلية لتصير 300 درهم عن كل طفل، مع شمولها الطفل الخامس (يستفيد الموظف حاليا من 200 درهم عن كل طفل من الثلاثة الأوائل؛ و36 درهم عن كل واحد من الثلاثة المتبقين)، ورفع الحد الأدنى للمعاش إلى 1500 درهم شهريا عوض 1000 درهم حاليا، اتضح فشل إستراتيجية التعاون والتشاور التي تنهجها قيادات النقابات العمالية في تحقيق بعض الفتات(زيادة عامة في الأجور)، وخرجت تصيح بان بن كيران يهدد «السلم الاجتماعي» ويفرغ «الحوار الاجتماعي» من مضمونه التشاوري، ولجأت إلى الهروب إلى الامام بدعوة، ما أسماه بيان التنسيق النقابي الثلاثي (UMT.CDT. FDT) «القوى الحية بالبلاد» إلى تشكيل جبهة وطنية لمواجهة تعنت رئيس الحكومة في الاستجابة لمطالب الشغيلة.

ليست هذه الدعوة سوى مناورة جوفاء جديدة لتهرب القيادات النقابية من مسؤوليتها التاريخية في تنظيم صفوف القوى العمالية لمواجهة خطط تدمير حقوقها ومكتسباتها التاريخية. ان معظم هذه «القوى الحية» متفقة اتفاقا تاما على ان «إصلاح أنظمة التقاعد» أولوية وطنية من أجل ضمان التوازن المالي، سيما للصندوق المغربي للتقاعد. كما أن هذه «القوى الحية» و قيادات النقابات المرتبطة بها لا يمكن ان تقف ضد «إصلاح التقاعد» التي تصر مديرة صندوق النقد الدولي «كريستين لاغارد» على تطبيقه في أقرب الآجال، والذي حظي بتأييد الملك في خطابه في 20 غشت 2014، بإعطائه الضوء الأخضر لحكومة الواجهة لتطبيق تفكيك نظام تقاعد الموظفين، بدعوته إلى « الإقدام على الإصلاحات الكبرى، لاسيما منها أنظمة التقاعد...». ووجه إشارات قوية «للنقابات الجادة» بضرورة دعمها «للسلم الاجتماعي».

طبعا لم تكن هذه القيادات النقابية، تنتظر هذا الخطاب الملكي، الذي يدعو إلى أجرأة «إصلاح أنظمة التقاعد» لتعلن تأييدها لهذا المخطط، وإنما سبق لها ان وقعت على محضر مشترك مع الحكومة في 30 يناير2013، تؤيد فيه الإصلاحات المقياسية التي ينبغي الاتفاق بشأنها في إطار «الحوار الاجتماعي».

ما العمل؟

الطريق واضح: لا رهان على التنسيق النقابي الفوقي بين القيادات البيروقراطية في الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي ما فتئت تنهج سياسة تعاون طبقي لم تعد تجني منها حتى الفتات مع اشتداد أزمة النظام الرأسمالي التابع ببلدنا، ولا رهان، أيضا، على التحركات النقابية الفوقية (مسيرات وطنية متحكم فيها، وإضرابات فارغة من أي مضمون طبقي...)، وما على المناضلين المرتبطين، قولا وفعلا، بمصالح الطبقة العاملة سوى العمل الجماعي من أجل فتح مسار بناء جبهة اجتماعية موسعة، تنطلق من الشروع في تأسيس تنسيقيات قاعدية داخل القطاعات الوزارية تشمل جميع الموظفين ، منتمين نقابيين وغير منتمين، كما تمتد إلى تنسيقيات محلية وجهوية موسعة تشمل كل ضحايا التقشف من موظفين وطلاب ومعطلين،وحقوقيين،ومناهضي العولمة الرأسمالية،هذا هو الخيار الذي يمكن أن يشكل ضغطا ليس على الدولة وإنما على القيادات النقابية أيضا، ويوضح طبيعتها الحقيقية بما هي أدوات مساعدة للدولة في تدبير أزمتها البنيوية.

ملف العدد

■ قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يستكمل مسلسل الخوصصة

■ بقلم: سعيد حمزاوي

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى أشكال الخوصصة التي نهجتها الدولة تطبيقا لبرنامج التقويم الهيكلي. شرعت الدولة في تنفيذ برنامج شراكات بين القطاعين العام و الخاص منذ أواسط الثمانينات، أي حتى قبل أن تعرض لائحة المؤسسات و المقاولات العمومية للخوصصة. انطلق مسلسل تفويت المرافق العمومية في إطار نظام منح الامتياز لفائدة لرأسمال الخاص في مجالات كالنقل الحضري سنة 1986 و الطرق السيارة سنة 1990 وإنتاج الكهرباء سنة 1997 وتوزيع كل من الماء و الكهرباء والتطهير وجمع النفايات بالمدن الرئيسية الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 و 2002.

ولم يتوسع المجال التشريعي الخاص بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص إلا في 14 فبراير 2006 تاريخ صدور قانون التدبير المفوض الذي منح الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين الخواص، و بوجه خاص للشركات المتعددة الجنسية التي احتكرت التدبير المفوض لأغلب القطاعات المذكورة. و بتوجيه مباشر من قبل المؤسسات الاقتصادية و المالية العالمية للإمبريالية يتعزز التشريع الخاص بالشراكة بين القطاعين بصدور القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص المصادق عليه في 24 دجنبر 2014 و الذي ساهم في إعداده إلى جانب مديرية المنشآت العامة و الخوصصة لوزارة المالية البنك العالمي في شخص فرعه «الشركة المالية الدولية» المتخصص في تمويل الاستثمارات الخاصة.

يأتي هذا القانون في سياق تقديم ضمانات أكبر للرأسمال الأجنبي من خلال تشريعات أكثر مرونة كي تساهم في جلب استثماراته، كما يعد ترجمة لالتزامات المغرب في إطار الاتفاقات العالمية حول التجارة و الاستثمارات. و تساهم المفاوضات الجارية حول اتفاقية التبادل الحر المعمق و الشامل مع الاتحاد الأوربي في فتح المجال أمام الرساميل الخاصة الأجنبية لتلج قطاع الخدمات. و لن يقتصر الأمر على البنوك و شركات التأمين و المهن الحرة، و إنما يشمل أيضا الخدمات الاجتماعية العمومية كالتعليم و الصحة. و تعمل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بوصفها مؤسسة للرأسمال الإمبريالي في السنوات الأخيرة على الضغط على المغرب من أجل تسريع سياسة الخوصصة و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. كما أن صندوق النقد الدولي ألزم المغرب بتطبيق برنامج للشراكات بين القطاعين كإحدى الوسائل الكفيلة بالحد من عجز الميزانية وكان ذلك إحدى الشروط لمنح قرض في إطار «خط الوقاية و السيولة». و هناك العديد من الاتفاقات الثنائية حول الاستثمار تساهم هي أيضا في دفع المغرب للمصادقة على هذا القانون.

ما هي الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

الشراكة بين القطاعين مفهوم شامل يشمل نظام عقود الامتياز ولتدبير المفوض و أخيرا القانون الحالي لعقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص. قد يقصد بمفهوم الشراكة بين القطاعين عقد إداري تقوم الدولة و غيرها من الهيئات العمومية كالجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتكليف شركة من القطاع الخاص بمهمة شاملة تتعلق بتمويل الاستثمار المرتبط بالأشغال و التجهيزات الضرورية للمرفق العام و إدارتها و استغلالها و صيانتها طيلة مدة العقد وفق طبيعة الاستثمار، مقابل التزام الإدارة المتعاقدة بدفع مبالغ مالية على شكل أقساط للشركة الخاصة. وقد يقتصر مفهوم الشراكة على تدبير مرفق عمومي من طرف شركة خاصة مقابل الحصول على مقابل مالي من المرتفقين أو مقابل أرباح أو هما معا.

ليس هناك إجمالا فرق قانوني جوهري كبير بين قانوني التدبير المفوض و عقود الشراكة بين القطاعين. فكلا شكلي الشراكة المذكوران قد يترجمان وفق منهجية تعرف ب»تشييد، تشغيل، نقل الملكية»، أي قيام القطاع الخاص بتشييد المشروع و استغلاله خلال مدة زمنية معينة و نقل ملكيته عند نهاية العقد للدولة. و ما يميز بينهما يتجلى بالأخص على مستوى توزيع مسؤولية تحمل المخاطر التي قد تعترض المشروع. ففي حالة التدبير المفوض يقتصر تحمل مسؤولية ذلك على المستثمرين الخواص حصرا، في حين تتوزع هذه المسؤولية بشكل متساوي بين القطاع العام و القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك يتسم قانون عقود الشراكة بمزايا عديدة و هامة لفائدة الرأسمال الخاص تتجاوز تلك الواردة في قانون التدبير المفوض.

يعد قانون الشراكة أكثر خطورة من سابقة لأنه يمنح ضمانات أكبر لصالح الرأسمال ويوسع مجال الخوصصة لتطال الصحة التعليم و الخدمات الإدارية و يضمن الحفاظ على أرباح الرأسمال عبر تحمل متساوي لأي مخاطر تعترض المشروع. كما تغيب آلية فعالة للرقابة و الردع في حالة إخلال الشركات الخاصة بالتزاماتها. ويقدم القانون العديد من الضمانات الناجعة لحماية «حقوق» المستثمرين الخواص في حين تغيب هذه الضمانات بالنسبة للمستخدمين والمواطنين. باختصار، يمنح هذا القانون حرية أكبر للرأسمال العالمي لاستغلال ونهب ثروات الشعب المغربي.

خوصصة التعليم والصحة والخدمات الإدارية

بفضل هذا القانون أصبحت الشراكة بين القطاعين العام و الخاص تطال الخدمات الاجتماعية و الإدارية العمومية، حيث لم تكن هذه القطاعات مدرجة في قانون التدبير المفوض. فقد جاء في ديباجة القانون أن «تطوير الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يمكن من تعزيز توفير خدمات و بنيات تحتية اقتصادية و اجتماعية و إدارية». فبعد مسلسل طويل و تدريجي لفتح قطاعي الصحة والتعليم أمام الاستثمارات الخاصة، يفسح هذا القانون المجال للرساميل الخاصة كي تتملك لمدة زمنية معينة مؤسسات تعليمية و استشفائية عمومية و تسيرها، و تكون هي المسؤولة عن تقديم الخدمات، مقابل الإشراف عن تدبير هذه المؤسسات أو صيانتها أو تشييدها. تفضي خوصصة هذان القطاعان إلى ضرب لطابعهما الاجتماعي و تحولهما بشكل كامل إلى مجرد سلع. بقطاع الصحة بدلت الدولة كل مساعيها كي تضع لائحة المستشفيات و المرافق الصحية العمومية في المزاد. فقد قامت حتى الآن بكل ما يلزم من إعداد قانون الأداء عن الخدمات و قانون التغطية الصحية للعمال و قانون المساعدة الطبية للفقراء...إلخ. و هكذا أصبح متاحا للرساميل الخاصة الاستثمار بقطاع الصحة العمومية.

خوصصة المقاولات العمومية

كان التوقيع على عقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص مقتصرا في قانون التدبير المفوض على الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية، وفي القانون الحالي أصبحت كل من الدولة والمقاولات العمومية معنية بعقود الشراكة. سيصبح بإمكان الدولة أن توقع على عقود خوصصة الخدمات الاجتماعية والإدارية، كما يفتح ذلك الطريق أمام استكمال خوصصة المقاولات العمومية لتتنسارع وثيرتها في السنوات القادمة وذلك تحت غطاء الشراكة. تعمل الآن مديرية المنشآت العمومية و الخوصصة لوزارة المالية على إعداد لائحة لمقاولات عمومية بقطاعات استراتيجية للخوصصة، خاصة بمجالات النقل و الطاقة والبريد. وإعدادا لذلك تنفذ منذ مدة سياسة «تحديثها» وتحويل صفتها القانونية إلى شركة لتأهيلها لعملية فتح رأسمالها أمام الشركات المتعددة الجنسية.

ضمان أكبر لأرباح الرأسمال الخاص عبر تحمل متساوي للمخاطر

يلزم قانون التدبير المفوض الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية بالحفاظ على التوازن المالي لعقد التدبير المفوض، أي أن تضمن لشركات التدبير المفوض مردودا ماليا على شكل أرباح من استغلالها أو تشييدها أو تسييرها للمرافق. ويضمن القانون الحالي، هو الآخر، للشركات الخاصة أن تحصل على أرباحها وفق نفس المبدأ، «الحفاظ على التوازن المالي للعقد»، لكنه أضاف مبدأ آخر يقضي بتقاسم تحمل كل المخاطر التي قد تعترض المشروع، وذلك بشكل متساوي بين الطرفين، حتى لو كانت ناجمة عن حادث فجائي أو قوة قاهرة. إضافة إلى ذلك نص القانون على إلزامية تحمل المخاطر «للطرف المؤهل لذلك قصد التقليص من تكلفتها». يعني ذلك إذا قام الطرف العمومي بمراجعة التشريع الاجتماعي للشغل أو النظام الضريبي، أو إذا توقف العمل نتيجة نضالات اجتماعية أو سياسية، فإن ذلك يمثل، حسب هذا القانون، خطرا يهدد بفقدان التوازن المالي لعقد الشراكة بين القطاعين. و تلزم الدولة بالتراجع عن السياسة التي طبقتها أو تقديم تعويض مالي للحفاظ على ربح الشركات الخاصة. هكذا يتيح هذا القانون تجاوزا للقوانين الداخلية و للسيادة السياسية للبلد لأن الشركات المتعددة الجنسية التي تعد المستفيد الأكبر من عقود الشراكة قد تستند أيضا على حماية تضمنها الاتفاقات الدولية التي وقعها المغرب في إطار مؤسسات امبريالية كمنظمة التجارة العالمية و الاتحاد الأوربي و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تفرضها بلدان الشمال و التي تؤكد على شروط «حماية الاستثمارات « و «توفير أمان الاستثمار» و عدم المساس «بحرية الملكية» التي غذى مفهومها واسعا ليشمل أي سبب سياسي أو اجتماعي أو تشريعي...إلخ يؤدي إلى تقليص حجم الأرباح. و قد دلت العديد من تجارب بلدان الجنوب أنه في حالة تدخل سياسي سيادي كرفع الضرائب أو توقيف بعض جوانب نشاط الاستثمار نتيجة الإضرار بالبيئة مثلا، بإمكان الشركات المتعددة الجنسية تقديم دعوة للمطالبة بتعويض مالي أمام هيئة تحكيم عالمية بحجة المساس بشروط أضرت بحقوق الملكية ما دام أنها أدت إلى تقليص الأرباح، و يكون الحكم في معظم الحالات في صالح هذه الشركات.

آلية رقابة و تسوية للنزاعات تخدم الشركات المتعددة الجنسية

نسجل بالنسبة لقانون عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تراجعا خطيرا مقارنة بقانون التدبير المفوض على مستوى كل من سلطة الرقابة و نوع الجزاءات في حالة الإخلال بالعقد. اكتفى قانون الشراكة بمادة وحيدة حول الرقابة مقتضبة جدا و مفرطة في العمومية، و اقتصر الأمر على صيغة فضفاضة «يراقب الشخص العام تنفيذ عقد الشراكة» . فلم تحدد شروط الرقابة و تركت صلاحية تحديد ذلك للعقد الذي يبرمه الطرفان. و يعد قانون التدبير المفوض أكثر دقة و ذي صيغ قانونية أكثر إحكاما، فهو ينص على تمتع الجهة العمومية «بصفة دائمة بجميع سلط المراقبة من خلال المستندات وبعين المكان» و حدد أن هذه السلطة العامة للمراقبة تشمل «المراقبة الاقتصادية و المالية و التقنية والاجتماعية والتدبيرية» و«يمكن أن يحضر بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة أو الجهاز المكلف بالتداول و كذا في الجمعيات العامة للشركة» المستفيدة من التدبير المفوض.

وهناك تراجع أيضا على صعيد العقوبات المنصوص عليها في حالة إخلال الشركات الخاصة بالتزاماتها. ففي حين نص قانون التدبير المفوض على إلزامية أن يتضمن العقد كل من الجزاءات و التعويض عن الإضرار و إسقاط حق المفوض إليه، ألغى قانون الشراكة هذه الإمكانية الأخيرة. ينزع هذا القانون من السلطات العمومية صلاحية فسخ العقدة في حالة الإخلال بها و يضرب سيادتها السياسية و قوانينها الداخلية و يحرمها من آلية فعالة للعقاب والردع اتجاه التجاوزات. و فضلا عن أن هذا التراجع يأتي في سياق سياسة تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية، فإنه يعد من جهة أخرى نتيجة مباشرة للضغوط التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية و المالية العالمية للإمبريالية التي تدفع حكومات البلدان التابعة لنهج مرونة أكبر أمام الاستثمارات الخاصة. فقد تضمنت وثيقة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول المغرب بعنوان «إستراتيجية تطوير مناخ الأعمال بالمغرب، مجال سياسة الخوصصة والشراكة بين القطاعين العام و الخاص»، دعوة للحكومة من أجل الحد من ممارسة الرقابة: «إن الانتقال من نموذج تقليدي للصفقات العمومية نحو نموذج للشراكة بين القطاعين العام و الخاص تكون فيه الدولة أقل انخراطا يمر عبر التحول من رقابة كاملة لصاحب الامتياز من طرف السلطات العمومية إلى درجة أقل من الرقابة.»

رغم أن قانون التدبير المفوض أتاح إمكانية ممارسة حد أدنى من سلطة الرقابة، إلا أن الحكومة و الجماعات المحلية لم تستطع تطبيقها رغم أن الخروقات طالت معظم بنود العقود، من جودة للخدمات و الأسعار و إضرار بحقوق العمال و المواطنين، و غيرها. و تتمثل الأسباب في تمتع الشركات المتعددة الجنسية المستفيدة من التدبير المفوض في المدن الكبرى بسلطة اقتصادية و مالية و سياسية كبيرة قد تفوق تلك التي تحوزها حكومات الجنوب. كما يتيح القانون نفسه لهذه الشركات التملص من معظم التزاماتها بسبب مواد أخرى كتلك التي تسمح لها بمراجعة العقد، برفع الأسعار مثلا، في حالة عدم الحصول على ربح كاف. و علاوة على ذلك يمكن لهذه للشركات الأجنبية في حالة نزاع حول تنفيذ العقد تجاوز القضاء المحلي و تسوية المشكل حسب مسطرة الوساطة في سرية تامة و في جلسة مغلقة أو حسب مسطرة التحكيم التي يقصد بها إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في تسوية النزاعات حول الاستثمار بين الدولة و المستثمرين الخواص. و في غالب الأحيان تحكم هذه الهيئات في صالح المستثمرين الخواص بسبب تشكيلتها و القوانين المعتمدة و وقوعها تحت سلطة مالكي الرساميل العالميين. ولقد حافظ قانون عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص على إمكانية اللجوء إلى هذه المساطر، وهو ما يمثل انتهاكا لسيادة البلاد أمام هيئات تحكيم دولية أجنبية يعتبر حكمها أعلى شأن و لا يقبل الطعن أمام القضاء المحلي، وبذلك سيفرض الرأسمال العالمي منطقة في الاستثمار دون أي يكون للحكومة أي سلطة وازنة في التدخل.

المزيد من الضمانات لحماية حقوق المستثمرين

عملت الدولة منذ عدة سنوات على إعداد هذا القانون بتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية ولذلك نص على ضمانات أكبر لصالح الشركات المتعددة الجنسية التي تعد هي المؤهلة للفوز بمعظم صفقات الخوصصة القادمة سواء في مجال البنيات التحتية والنقل والطاقة و البريد و المؤسسات الاستشفائية والتعليمية إضافة إلى المقاولات والمؤسسات العمومية.

فقد جاء في المادة الثالثة أن عقود الشراكة تبرم وفق مبادئ حرية الولوج والمساواة في المعاملة و الموضوعية و المنافسة. تتيح هذه المبادئ للرأسمال الأجنبي ولوج كل مجالات الاستثمار على قدم المساواة مع المقاولات المحلية حتى لو كانت مقاولات عمومية. و تعد ذلك في المقام الأول ترجمة للمبادئ التي تقوم عليها الاتفاقات الدولية حول الاستثمار و التجارة التي يفضي تطبيقها إلى نزع احتكار الدولة لقطاعات اقتصادية واجتماعية إستراتيجية أو حيوية بدعوى تطبيق المنافسة الحرة.

و معظم مواد القانون تفصل حصرا في الحقوق التي تتمتع بها شركات الاستثمار الخاص و تتغاضى عن حقوق المواطنين و المستخدمين. فعلى سبيل المثال نص هذا القانون أن يتضمن عقد الشراكة 22 بندا و خصص لكل بند مادة لجرد حقوق المستثمرين الخواص بتفصيل دقيق(مدة العقد، كيفيات التمويل، كيفية أداء الشريك الخاص، توازن عقد الشراكة، تحمل المخاطر، فوائد التأخير عن الأداء، التعاقد من الباطن، الحلول، التفويت، النظام القانوني للأملاك، الكفالات، طرق تسوية النزاع...إلخ)، و في الوقت نفسه لم يدرج مادة تعرض حقوق المستخدمين.

و يعد ذلك تراجعا خطيرا عن قانون التدبير المفوض الذي كان قد خصص المادة 26 بعنوان «الاحتفاظ بمستخدمي التدبير المفوض» و التي تلزم المفوض إليه بالاحتفاظ بالمستخدمين التابعين للمرفق المفوض مع الإبقاء على حقوقهم. و قد يفتح ذلك المجال أمام الشركات الخاصة كي تفرض ظروف عمل هشة على المستخدمين و تضرب عرض الحائط بمكتسباتهم الاجتماعية.

المراجع المعتمد عليها

- قانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص الصادر في 24 دجنبر 2014 و المنشور في الجريدة الرسمية رقم 6328 بتاريخ 22 يناير 2015.
- قانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية الصادر في 14 فبراير 2006 و المنشور بالجريدة الرسمية رقم 5404 بتاريخ 16 مارس 2006.
- مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 11 شتنبر 2009، ملف خاص بالتدبير المفوض.
- عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، الدكتور أحمد بوعشيق أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس السويسي، مدير المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية.
- وثيقة بالفرنسية «إستراتيجية تطوير مناخ الأعمال بالمغرب، مجال سياسة الخوصصة و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص» لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، منشورة بموقعها على الأنترنيت.
- وثيقة بالفرنسية «تطوير مناخ الأعمال بالمغرب، التنافسية و تطوير القطاع الخاص» لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، صادرة سنة 2011 بموقعها على الأنترنيت.

ملف العدد

الحماية الاجتماعية: مكاسب تقاعد الموظفين في كف عفريت

بقلم: مهدي رفيق

يتسم نظام الحماية الاجتماعية الخاص بالموظفين بانعدام أية حماية قانونية تتعلق بحفظ صحتهم وسلامتهم البدنية، أوالاستفادة من خدمات طب الشغل. هذا فضلا عن ضعف الخدمات الاجتماعية وعدم انسجامها وتجانسها بحيث نلاحظ استفادة موظفي بعض القطاعات من خدمات اجتماعية مهمة (اصطياف، دعم مادي، سكن، صحة، ترفيه...)، في حين تئن معظم الإدارات تحت وطأة ضعف الخدمات الاجتماعية أو انعدامها.

ولعل أخطر التدابير التي تسعى الحكومة الحالية الشروع في تطبيقها تلك المتعلقة بما يسمى بإصلاح نظام المعاشات المدنية المسير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد. ينطوي هذا «الإصلاح» على تراجعات خطيرة تنال من مكاسب الموظفين في مجال التقاعد. تبرر الحكومة مسعاها الظالم بضرورة معالجة ما تسميه باختلال «التوازن المالي» و«تدهور العامل الديمغرافي» (بحيث انخفض هذا الاخير من 12 موظف مقابل متقاعد واحد في سنة 1983 إلى 3 موظفين مقابل متقاعد واحد في سنة 2011)، الخ، وقد عززت الدولة حملتها التضليلية باستصدار تقارير كلها تهويل وتحذير من «إفلاس انظمة التقاعد». فيما كان يتعين على الجهات المسؤولة معالجة الأسباب الحقيقة لحالة نظام المعاشات المدنية والتي نجملها في:

• تجميد سياسة التوظيف منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي بدعوى التحكم في كتلة الأجور؛

• عدم تحمل الدولة مسؤوليتها، سواء بدفع ما بذمتها المالية إزاء الصندوق المغربي للتقاعد، أو محاسبة ومحاكمة المسؤولين عن اختلالات هذا الصندوق المالية، عملا بمبدأ عدم الإفلات من العقاب في الجرائم المالية والاقتصادية؛

• تسيير صندوق التقاعد غير الديمقراطي، فلا دور فعلي للموظفين ولا للمتقاعدين في تسييره، حيث أن التمثيل في مجلس إدارته ذر للرماد في العيون ليس إلا. ولعل مسألة استثمارات الصندوق المغربي للتقاعد، وتوظيف الاحتياطات المالية للصندوق من قبل صندوق الإيداع والتدبير مثال جلي عن مصادرة حق الموظفين في التصرف في مدخراتهم.

وإذ تسعى الدولة إلى طمس الأسباب الحقيقية لحالة للصندوق المغربي للتقاعد، فتمهيدا لتطبيق جملة تراجعات خطيرة، وهي:

-1 رفع سن التقاعد إلى 62 ابتداء من سنة 2015، مع زيادة 6 أشهر كل سنة لبلوغ سن 65 في 2021؛

تخفيض نسبة الاستفادة من معاش التقاعد من 2.5٪ سنويا إلى 2٪ سنويا، مما سينعكس سلبا على أوضاع المعطلين، الذين سيحرمون من أزيد من 4 مليون و500 ألف سنة عمل، أي حوالي 129.571 ألف منصب شغل، كل 5 سنوات أي 25714 منصب سنويا؟ في حالة ما إذا ما احتسبنا معدل الحياة الإدارية في 35 سنة من الخدمة لكل مواطن يلج الوظيفة العمومية.

-2 احتساب المعاش على أساس معدل الأجور ل8 سنوات الأخيرة بديلا عن آخر أجرة.

اعتماد نسبة 2٪ لاحتساب معاش التقاعد عوض 2.5 المعمول بها حاليا قد تصل نسبة تخفيض معاش التقاعد إلى نصف الأجرة بتطبيق هذين المقياسين الأخيرين (2٪ واعتماد 8 سنوات الاخيرة كمعدل لاحتساب معاش التقاعد).

-3 رفع مدة الخدمة المشترطة لإمكان استحقاق للتقاعد النسبي ـ شريطة إذن الإدارة وفي حدود عدد محدد من المناصب ـ من 21 سنة كحد أدنى بالنسبة للرجال و15 سنة بالنسبة للنساء، إلى 26 سنة للرجال و20 سنة للنساء، ورفع مدة العمل للحصول على التقاعد النسبي غير المشروط إلى 36 سنة بدل 30 سنة حاليا، مع تخفيض مقدار معاش التقاعد النسبي باحتسابه على قاعدة 1.5٪ عن كل سنة من العمل بدل 2٪ حاليا؛

-4 رفع نسبة مساهمة الموظفين في الصندوق المغربي للتقاعد من 10 ٪ إلى 14 ٪.

خلاصة القول، إن هذه الإجراءات التي تعتزم الدولة تطبيقها اليوم ستشكل خطرا حقيقيا على فئة الشباب المعطل، بحيث ستزيد تعميق وضعية بطالتهم بسبب رفع سن التقاعد، كما ستدفع الموظفين إلى مواجهة لشبح الفقر في مرحلة التقاعد، وهذا ما أكده آخر تقرير عالمي حول الحماية الاجتماعية أصدره خبراء عن منظمة العمل الدولية في 4 يونيو 2014، حيث جاء فيه «أن تدابير من قبيل رفع سن التقاعد وتقليل معاشات التقاعد وزيادة معدلات الاشتراك، تقلل من مسؤولية الدولة عن ضمان أمن الدخل في سن الشيخوخة وتحول أجزاء كبيرة من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقديم المعاشات إلى الأجراء، مما يقوض ملاءمة أنظمة المعاشات ويقلل من قدرتها على منع الفقر في شن الشيخوخة. وسيحصل المستفيدون في المستقبل على معاشات أدنى، بسبب هذه الإصلاحات المقياسية، في 14 بلدا على الأقل في أوربا».

ويضيف واضعو التقرير أن» عددا من البلدان يقوم عكس مسار عمليات خوصصة أنظمة التقاعد التي أجرتها سابقا، في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن ا لمنصر م ، فا لأ ر جنتين وبوليفيا والشيلي وهنغاريا وبولندا، قامت إما بتأميم أنظمة المعاشات لديها أو هي في طور تأميمها، لتحسين أمن الدخل في مرحلة الشيخوخة».

أي أن ما تقبل عليها الدولة المغربية لا يعدو أن يكون أحد وصفات صندوق النقد الدولي المدمرة، والتي ثبت فشلها الذريع وترتبت عنها نتائج اجتماعية كارثية. وإذ تعمل حكومات تلك البلدان على تخفيف حدتها اليوم بالعودة إلى سياسات التأميم ووضع أنظمة التقاعد تحت إشراف الدولة المباشر، فمن الوهم انتظار أخذ الدولة المغربية العبرة من ذلك، بل غن تجنيب أنظمة التقاعد الاخطار المحدقة بها يمر عبر تعبئة الموظفين، والطبقة العاملة برمتها، للذود عن النكاسب وتحسينها.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب:

مقابلة مع إدريس السهلي الرئيس الحالي للجمعية إثر مؤتمرها 12:

لا تزال الجمعية الوطنية بعد 24 عاما من الوجود حاضرة، وتعقد مؤتمراتها بدورية شبه عادية. مع أنها فقدت الكثير من زخمها، وتراجع دورها النضالي الريادي الذي لعبته لفترة طويلة ولوحدها تقريبا، فهي حاضرة من خلال بعض فروعها في الساحة النضالية، ولا تزال تخصب النضال الشعبي بتقاليد كفاحية... في سياق مؤتمرها الوطني الأخير أجرت جريدة المناضل-ة المقابلة التالية مع رئيسها الحالي، الرفيق إدريس السهلي.

° نظمت الجمعية الوطنية مؤتمرها الثاني عشر، ما هو وضع الجمعية الحالي؟

نعم نظمت الجمعية الوطنية لحلمة الشهادات المعطلين بالمغرب المؤتمر الثاني عشر تحت شعار "تنظيم قوي نضال وحدوي واعي ومنظم للتصدي للسياسات الطبقية في ميدان التشغيل وتحصين المكتسبات التاريخية للشعب المغربي" من يوم الثامن إلى يوم الحادي عشر من شهر غشت الماضي بمقر الاتحاد المغربي للشغل ودلك بحضور مكثف للمؤتمرين

وقد استطاعت الجمعية خلال هذا المؤتمر أن تأسس للنضال الوحدوي حيث أكدت أن الأساس الصلب للتقدم في بناء حركة المعطلين وإعطائها بعدها الجماهيري الكفاحي والتقدمي يتمثل في استثمار ما راكمته حركة المعطلين من زخم نضالي وتجربة تنظيمية منذ 1991، وتكريس ذات الهوية الكفاحية والتقدمية. إن الوحدة التنظيمية للحركة هي الكفيلة ببوتقة وتصويب نضالها والدفع بها نحو تحقيق المكاسب وتقوية الانخراط في النضال الجماهيري العام.

استطاعت حركة المعطلين في مسار تطورها أن تبلور حدود دنيا تنظيمية لعل أبرزها هي الجمعية الوطنية ثم المجموعات والاتحاد الوطني للأطر العليا، واستطاعت في لحظة تصعيد نضالي أن تنسق نضالها في إطار لجنة وطنية لتوحيد نضال حركة المعطلين تمخضت في سياق تنظيم أول تظاهرة وطنية موحدة للحركة بالمغرب يوم 6 أكتوبر 2013. لكن رغم ذلك بقي هذا الحد من التنظيم الذي بلورته الحركة دون مستوى ما تتطلبه هذه اللحظة خاصة في ظل التراجعات التي تطال الحقوق والحريات والتي مست كافة الحركات والإطارات التقدمية وفي مقدمتها حركة وتنظيمات المعطلين، وكذلك في ظل التراجع الذاتي الذي تعانيه الحركة نفسها. لذلك فحركة المعطلين مطالبة بالدفع بدينامية تطوير تنظيمها الذاتي إلى مستوى أجهزة تنظيمية تتجاوز بها التشتت الذي تعرفه اليوم، وتمكنها من استيعاب كافة وحداتها وكل الخريجين من حملة الشهادات، وذلك باستثمار الحد الأدنى مما تحقق اليوم وتنسيقها ثم تخصيبها في وحدة تنظيمية أوسع وأشمل. وأكد المؤتمر على تمسك الجمعية بالمطالب المادية والديمقراطية وبعض المواقف السياسية...

° تبنت الجمعية على الدوام فكرة النضال المشترك لكنها للأسف الشديد كانت غائبة خلال فترة نضال 20 فبراير إلى ماذا يعود ذلك؟

يشكل النضال المشترك إحدى الانشغالات الأساسية للجمعية الوطنيةلحملةالشهاداتالمعطلين بالمغرب أمام تزايد ضحايا النظام نتيجة سياساته اللا وطنية واللا ديمقراطية واللا شعبية، وتنامي السخط الجماهيري واتساع رقعة الاحتجاجات الفئوية وتشتتها وعدم ربطها بالنضال العام مما مكن النظام من تلجيمها

إذ أصبح لزاما علينا تشكيل جبهة موحدة للنضال الشعبي بين كل الإطارات التقدمية والديمقراطية والحركات الاجتماعية الجماهيرية المناضلة سواء على المستوى الوطني أو الدولي باعتباره ضرورة حتمية

أما فيما يخص 20 فبراير فان الجمعية لم تكن غائبة خلال أقصى مستويات النضال السلمي بل كانت حاضرة على مستوى فروعها أما الغياب على المستوى المركزي فيعود إلى أسباب مادية صرفة ورغم ذلك استطاعت إنزال معركة وطنية ممركزة بالرباط دامت أزيد من شهر معركة 4 ابريل.

°أمام النضال المشترك عقبات جمة كيف ترون إسهام الجمعية في تلطيفها ووضع أسس النهوض بها؟

لقد أكدت الجمعية الوطنية بشكل لا يدع مجالا للشك عبر مقررات مؤتمراتها أنها ليست الوحيدة المعنية بالنضال ضد البطالة. توجد إلى جانبها العديد من الحركات العمالية والطلابية والتلاميذية والنقابية والسياسية والنسائية والشبيبية والحقوقية والجمعوية

وترى الجمعية أن الأسس المادية للنضال النهوض به يجب العمل على ما يلي:

* إبداع أشكال النضال المشرك وتنويعها
* التواجد الميداني إلى جانب كل الحركات الاحتجاجية الجماهيرية
* التركيز على النضال الشبيبي بشكل عام ونسج علاقات نضالية متبادلة
* ربط النضال ضد البطالة بالنضال الجماهيري العام
* الانخراط في النضال الأممي
من اجل إلغاء الديون ومناهضة الحروب
* تطوير أشكال التضامن مع كل الحركات التحررية ضد الاضطهاد الرأسمالي في العالم

تفعيل 16 مايو كيوم عالمي لمناهضة البطالة.

° كلمة أخيرة

نحييكم تحية النضال والثبات على المبدأ على هذا الحوار ونتمنى لجريدتكم مسيرة موفقة ومزيدا من الدعم الإعلامي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

السخرة في قطاع الصحة:

نضال التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب

بقلم: فودة إمام

ضد قانون الخدمة الإجبارية وتملص الدولة من التشغيل

تخوض التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب والأطباء الداخليين والمقيمون، معركة نضالية متمثلة في مقاطعة شاملة ومفتوحة للدخول الجامعي لموسم: 2016/2015، علاوة على الدروس النظرية والتطبيقية ومقاطعة التداريب الإستشفائية التابعة للمستشفى الجامعي ابن سيناء وكذلك المستشفيات الجهوية والمستوصفات والمراكز الصحية.

وقبل ذلك قام الأطباء المقيمين والداخليين بإضراب وطني إنذاري أول عن العمل بالمراكز الاستشفائية الجامعية يوم الخميس 3 شتنبر 2015 لمدة 24 ساعة ماعدا أقسام الإنعاش والمستعجلات. (بيان 3/15 اللجنة الوطنية للأطباء الداخليين والمقيمين) وتأتي معركة التنسيقية الوطنية لطلبة الطب كرد فعل مقاوم لهجوم الدولة على شغيلة قطاع الصحة، المتخرجين حديثا.

سياق الهجوم...

يأتي هجوم الدولة على العاملين في قطاع الصحة وباقي الخدمات الاجتماعية بعد جزر نضالي يشهده المغرب منذ أفول المد الجماهيري في 20 فبراير، الذي شكل حجر عثرة أمام تنزيل قوانين بمثابة تعديات على طفيف المكاسب. بعد تراجع تدفق آلاف الفقراء إلى الشارع في عموم البلاد، استجمعت الدولة أنفاسها لتستكمل ما بدأته من قصف اجتماعي واقتصادي مع حكومات سابقة ذات طابع يساري مزيف "حكومة التناوب" وأخرى يمينية تخدم أسيادها بكل إخلاص، واليوم مع أخرى إسلامية يمثلها حزب العدالة والتنمية، تمر كل هذه التعديات مع افتقاد الكادحين لأدوات النضال للدود عن حقوقهم، رغم قتاليتهم المعزولة والمشتتة هنا وهناك في صد الاعتداء المنظم، وقد اتخذ الهجوم صيغة "الإصلاح" قصد تسهيل تمريره.

...ونضال التنسيقية

قامت التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب، بالاحتجاج (مقاطعة الدروس ومسيرة وطنية وأشكال نضالية أخرى)على مسودة قانون الخدمة الصحية الإجباري، وهو قانون يلزم المتخرجين الجدد بالاشتغال لمدة سنتين في المناطق القروية المعزولة والمصنفة كمناطق نائية، أي يتعذر الوصول إليها بشكل عادي وكذلك لافتقادها كل مقومات الحياة، ويستقر في هذه المناطق المنسية رعاة وفلاحون فقراء يكابدون شظف العيش.

ما يعني تحميل الطلبة الأطباء تكاليف سنتين من العمل بدون ضمان تشغيلهم وإدراجهم ضمن أسلاك الوظيفة العمومية ودون احتساب السنتين من الخدمة في الأقدمية والتقاعد. ليصبح عدد السنوات 10 بالنسبة للأطباء و15 سنة بالنسبة للأطباء المختصين.

أي قانون سخرة جديد سيزيد من استغلال الطلبة الأطباء بعد أن قضوا ثماني سنوات من الدراسة والتدريب في المستشفيات وفي المراكز الجهوية والمستوصفات في المجالين القروي والحضري، وسيخول ذلك للدولة استغلال أفواج الطلبة الأطباء لسنوات قادمة. كما هو شأن قطاعات أخرى كثيرة سواء في التعليم أو الإدارة وحتى استغلال طلبة المعاهد (ista ; ita) للعمل في الشركات الكبرى(مرجان)، تحت يافطة التدريب لمدة ثلاثة أشهر غير مؤدى عنها.

الولوج إلى كليات الطب

يتطلب الولوج إلى كليات الطب في المغرب الحصول على معدلات مرتفعة في التخصصات العلمية من أجل الانتقاء الأولي، وبعد ذلك يكون إلزاما على الطلبة اجتياز امتحانات كتابية وأخرى شفوية لتحصيل النجاح من أجل الفوز بمقعد نهائي في الكلية، وبعد ذلك تكلف الدراسة والتدريب الميداني مدة ثماني سنوات في الحالة العادية دون احتساب سنوات التكرار، مع تمكين الطلبة من تعويضات هزيلة جدا.[1]

يتخرج الطلبة حاملين شهادات جامعية عليا دون ضمان منصب شغل قار في الوظيفة العمومية، ليدخل بعدها الأطباء الجدد مصاف الجيوش المعطلة ويلتحقوا بالأفواج السابقة، ففي السنة الماضية تم تشغيل حوالي 15 طبيب من أصل 1000 (2) بعد اجتياز مباراة التوظيف. رقم يعكس مدى تملص الدولة من تشغيل الأطباء المعطلين الذين يجيدون أنفسهم عرضة للعمل في شروط استغلال كارثية في المصحات الخاصة التي تعود ملكيتها لبرجوازية تستثمر قسما هاما من ثروتها في القطاع الصحي الخاص، بعد تدمير الخدمات الإستشفائية العمومية، عبر حزمة من الإصلاحات منذ 1983 تنفيذا لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الرامية إلى تقليص النفقات العمومية في قطاع الصحة، من أجل توفير موارد مالية من الميزانية العامة خدمة للديون المتراكمة.

إدعاءات الوزير "الوردي" خادم البرجوازية في حكومة الواجهة

ليس المغرب استثناءا في الهجوم على قطاع الصحة واستباحة المكاسب الاجتماعية، خدمة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وتعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ملزمة للبلدان الموقعة عليها برفع كل الحواجز الجمركية في وجه رؤوس الأموال العابرة للقارات من اجل الاستثمار في القطاعات الجماهيرية ذات الطابع العمومي.

فمنذ إصدار مرسوم مارس 1999 (التسعيرة الإستشفائية) وكل الحكومات المتعاقبة تعمل بشكل حثيث على النيل من قطاع الصحة، ودفعه إلى الإفلاس عبر تقليص عدد العاملين والحد من التوظيف العمومي والشح في تزويد المستشفيات بالمعدات الطبية اللازمة والاكتفاء بالإرشادات الطبية عوض الخدمة الكاملة للمرضى الفقراء. ليتم الزج بهم إلى القطاع الخاص المجهز بأفضل الإمكانات التقنية والبشرية. فالقطاع الخاص أصبح يشهد منذ سنوات الثمانينيات استثمارا مهولا لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لما يذره من أرباح بعد أن تم إفقاد القطاع العام لأي دور، ليبقى الهدف هو اغتناء قلة من الرأسماليين على حساب ألم ومعاناة الأكثرية الفقيرة.

في سياق استكمال الهجوم يأتي اتهام الوزير الوردي للطلبة الأطباء بعد رفضهم لقانون الخدمة الإجبارية الصحية "بأنهم يرفضون خدمة المغاربة القاطنين في المناطق النائية"، وهو اتهام باطل يهدف إلى تأليب الرأي العام على معركة الطلبة الأطباء، وتحميلهم مصائب قسم كبير من الشعب المغربي الذي يدفع ثمن نيل استقلال شكلي حظيت به الملكية وخدامها(ما يسمى أحزاب وطنية)، للحفاظ على مكانتها الاقتصادية والسياسية عبر تسخير خيرات البلد للشركات العالمية، وإطلاق يد البرجوازية الفرنسية(الامبريالية عموما) لتستبيح مقدرات الوطن عن طريق إبرام اتفاقيات مجحفة ترمي إلى خوصصة القطاعات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها. وهي ذات التهم التي تكال للعاملين بقطاع التعليم بعد مطالبتهم بتحسين شروط العمل. وهي التهم عينها التي يواجه بها المعطلون مثل: الكفاءة وتساوي الفرص، بعد الإجهاز على التوظيف المباشر كمكسب تاريخي فرضته حركة المعطلين بقتالية قل نظيرها. تبدو التهم في ظاهرها ذات مصداقية، إلا أنها في الجوهر غطاء ديماغوجي والتفاف حقيقي على المكاسب باسم المساواة والشفافية وهي التهم نفسها التي تتجند لها بعض المنابر الإعلامية الصفراء لاتهام أي حركة احتجاجية لها مطالب اجتماعية عادلة(طرف ثالث، مخربون، الحفاظ على الأمن العام، عرقلة السير...).

تكيل دولة الأغنياء كل صنوف التهم إلى احتجاج الفقراء لإخراس صوتهم والنيل من نضالهم وتضحياتهم سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو بتحسين شروط العمل أو بمطالب التزود بالماء والكهرباء ومد شبكة الطرق إلى مناطق سكانهم.

أشكال احتجاج تنسيقية طلبة الطب

أثار الشكل الاحتجاجي الذي اعتمده الطلبة في معركتهم عبر بيع " كلينكس " وغسل السيارات في الشارع العام، أثار حفيظة بعض النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك زمرة من المحسوبين على النضال علاوة على بعض الفنانين المغاربة، وطالب الجميع باحترام مهن الكادحين والمهمشين.

وبلغ الأمر حد السخرية من طرف بعض مخابيل الفيسبوك من المعركة المصيرية التي يخوضها الطلبة الأطباء، ومن المؤكد أن نتائجها ستنعكس على قطاع الصحة عموما في حالة النصر أو في حالة الهزيمة التي تسخر لها الدولة كل الإمكانات.

تجد كل الأبواق الرافضة للاحتجاج والساعية إلى الاستقرار والسلم الاجتماعي على حساب الأكثرية الفقيرة، ذرائع لا تقل في مضمونها عن حقد الدولة البرجوازية لنضالات الكادحين تحت مسمى الحفاظ على الأمن العام، وتعمل على النيل من كل أشكال الاحتجاج سواء بالسخرية والتهكم أو التهجم والشخصنة ومحاولة إفراغ نضالهم من كل مضمون طبقي.

لم لا ينتقد كل هؤلاء المخابيل تواجد مناطق نائية تتضمن أبشع صور الاستغلال والاضطهاد والفقر وهي نتاج سياسة الدولة البرجوازية؟ ولم لا يناضل كل هؤلاء "الغيورون" على أوضاع الكادحين وباعة الرصيف ضد تهريب خيرات البلد إلى البنوك الغربية؟ ولم لا يكافح كل هؤلاء "المتعاطفون" مع المهمشين والفقراء ضد قمع الدولة لهم في كل معركة نضالية مطالبة بأبسط شروط الحياة؟

يضمحل كل هذا اللغط والاستهزاء بالحركات المكافحة حين تحقق نصرا يحفظ الكرامة. وينتعش التجريح والسخرية حين تهزم منظمات النضال الكفاحية. ولنا في درس حركة 20 فبراير عبرة.

كل من يساهم في السخرية والاستهزاء وتبخيس أي شكل نضالي كفاحي لأبناء شعبنا، يمكن إدراجه في مصاف الأعداء الطبقيين لقضايا الكادحين، فالسليم هو النقد من أجل تطوير الحركة والوقوف على أخطائها، والدفع بها إلى الإمام قدر الإمكان من أجل تحقيق النصر.

واجب التضامن مع الطلبة الأطباء

على كل منظمات النضال الديمقراطية، أن تساهم في إنجاح معركة الطلبة الأطباء لما لها من وقع على باقي الحركات المنبعثة في البلاد هنا وهناك، وعلى النقابات العمالية أن تتحمل كامل مسؤوليتها التاريخية في التضامن مع الطلبة على أسس عمالية كفاحية.

فدروس هزيمة المعركة الوطنية لأساتذة الزنزانة 9، لازالت بادية ومنقوشة في أذهان كل الديمقراطيين، فمسؤولية النقابات العمالية في التخلي عن الأساتذة وعدم إعلان إضراب وطني تضامني معهم يعد بمثابة مشاركة فعلية في هزيمة المعركة الوطنية وتكريس مناخ عدم الثقة في العمل النقابي.

الواجب النضالي يحتم على الجميع نصرة معركة الطلبة الأطباء ومساندتها ميدانيا وإعلاميا وفضح كل ما تروج له الدولة وأبواقها الإعلامية من أجل كسرة شوكة نضال ومقاومة الكادحين.

فودة إمام

هوامش:

[1] تبلغ قيمة التعويضات مابين 110 دراهم و 165 درهم في الشهر. الجريدة الرسمية عدد 4205 بتاريخ 02/06/ 1993 الصفحة 904 مرسوم رقم2.91.527 الصدر في 21 من ذي القعدة 1413 (13 ماي 1993) يتعلق بوضعية الطلبة الخارجين والداخليين والمقيمين بالمراكز الاستشفائية.

(2) http://www.huffpostarabi.com/2015/09/13/story_n_8129904.html

طنجة: محاربة التنظيم النقابي للعمال والعاملات:

وسيلة الطبقة البورجوازية لإخضاع الأجراء لشروط استغلال قاسية

بقلم: أع

تقديم

عندما تكون الشركات تحقق الأرباح الطائلة ويكون أرباب العمل يتمتعون بدخل مرتفع لا يستفيد الأجراء إلا نادرا من بعض المكاسب وبعد نضال مرير. لكن كلما اندلعت أزمة اقتصادية سواء كانت تشمل بعض القطاعات الاقتصادية أو بعض الوحدات الانتاجية أو اقتصاد البلد برمته ومهما كانت حدتها، يسعى أرباب العمل إلى تحميل نتائجها للشغيلة ويعملون على استمرار جني معدلات أرباح مرتفعة من خلال:

تكثيف الاستغلال عبر رفع وتيرة العمل وفرض الساعات الاضافية لتصل إلى 12 ساعة في اليوم

خفض الأجور والمنح

تشغيل الأجراء أيام العطل وخاصة يوم الراحة الأسبوعية

التهرب من أداء واجب الانخراط في الصناديق الاجتماعية

الطرد من العمل بعد افتعال أزمات ومشاكل للعمال

تشغيل الأجراء بعقد عن طريق شركات الوساطة...

الاستفادة من عمل مجاني من خلال التداريب الطويلة التي تفرض على الاجراء

تخفيض الميزانية المخصصة لتوفير شروط الصحة والسلامة

التهرب الضريبي

شركة "ميد بابير" MED PAPER: فساد واحتيال ونصب على حقوق ومكاسب العمال: رفاهية الباطرونا وبذخها من بؤس الأجراء

يوجد المقر الاجتماعي لشركة ميد بابر بمدينة طنجة وكذا مصنعها لإنتاج مختلف أنواع الورق، بالإضافة لمركزين بكل من الدار البيضاء وفاس مخصصان للبيع، وقد تم تكوينها بعد اندماج كل من سافري باك SAFRIPAC وبابيليرا تطوان PAPELERA DE TETUAN في سنة 2008.

تشغل الشركة في المجموع 300 مستخدم (الموقع الالكتروني للشركة بتاريخ 15 شتنبر 2015)، فيما يقول المكتب النقابي أن عدد العمال 240 عامل وعاملة حسب لوائح انتخابات مناديب الأجراء الأخيرة، منهم 180 بمدينة طنجة (حسب المكتب النقابي).

عند إنشاء شركة "ميد بابر" سنة 2008 كانت نسبة 61 في المئة من أسهمها مملوكة لعائلة الصفريوي (حسب جريدة ليكونوميست عدد 3373 بتاريخ 30 شتنبر 2010) و 24 في المئة لسوللوز المغرب و 10 في المئة لصندوق الايداع والتدبير تنمية، والباقي لمساهمين صغار. الشركة لم تحقق أي نتائج إيجابية منذ سنة 2008 حسب ما ورد في الصحافة (.....) وشهد سعر سهمها انخفاضا متواليا نتيجة سياسة إدارتها فقد مر من 133 درهم في 2009 إلى 20 درهم في 2015 إن لم يكن أقل. لكن الغريب في الأمر هو أن المدير الصفريوي قام بالتحايل على قوانين البورصة فقد باع نسبة مهمة من أسهم العائلة حيث انتقلت حصتها من الأسهم من 58 في المئة إلى 27,35 في المئة في منتصف مارس 2015 [حسب جريدة ليكونوميست] دون أن يسلك المساطر المنظمة لهذه العملية داخل البورصة (الأمر الذي عبر عنه مجلس القيم المنقولة (CDVM) في بلاغ منشور على موقعه الالكتروني بتاريخ 13 مارس 2015). هذا ما اعتبره صغار المساهمين بمثابة تحايل هدفه إنقاذ مصالح العائلة مقابلة إغراق الآخرين. وتعتبر مغادرة محسن الصفريوي لإدارة الشركة مسألة واردة، لأن المساهم الأغلبي أصبح هو صندوق الايداع و التدبير (CDG Développement).

بالإضافة إلى ذلك يعزوا النقابيون الوضع الذي وصلته الشركة لسوء التسيير وبيع المنتج خارج الضوابط القانونية ودون تحصيل ضريبة القيمة المضافة وإلى وجود شبهة الاختلاسات.

المكتب النقابي لماذا؟

جاء تأسيس المكتب النقابي بعد أن استمرت الشركة لوقت طويل في ضرب بعض المكاسب البسيطة التي كان يتمتع بها العمال، من قبيل التقاعد التكميلي الذي توقفت عملية المساهمة في صندوقه منذ 2012 علما أن الشركة ما زالت مستمرة في اقتطاع نسبة 3 في المئة من أجور العمال زيادة على أنها كانت ملزمة بدفع نفس النسبة من جانبها. وصندوق الدعم والتآزر الذي لا يقدم عنه أي تقرير مالي منذ سبع سنوات علما أن ماليته يتم تحصيلها من مساهمة شهرية للعمال قيمتها 20 درهم لكل عامل ومثلها تقدمها الشركة، والذي لم تستخدم ماليته في المنح والقروض البسيطة للعمال لمواجهة المتطلبات العاجلة من قبيل حالات وفاة الأقارب او الولادة...).

تجدر الاشارة إلى أنه قد تم تأسيس المكتب النقابي الأول في 18 نونبر 2014 لكن تراجع العمال وحلوا هذا المكتب بعد أن قدم الرئيس المدير العام الصفريوي مساومة للمكتب تتضمن الاستجابة لتحسين شروط العمل والسلامة من قبيل: تنقية الهواء داخل المصنع وتوفير أدوات الحماية من الغازات والروائح الكريهة الناتجة عن الاشتغال بعجينة الورق والأصباغ واللصاق، وكذا الحد من الضجيج الذي ينهك حاسة السمع وإيجاد حل للدخان الذي يتسرب داخل المعمل ويخنق أنفاس العمال والعاملات... والزيادة في الأجور. لكن بمجرد ما أن تم حل المكتب، تراجع المدير عن كافة وعوده وشرع في حملة ترغيب وترهيب اتجاه النقابيين، تهديد بالطرد للبعض وزيادة أجور لنقابيين.

لقد كان حل المكتب خطأ مكن الشركة من المناورة بسهولة. إن الدرس المهم هو أن الشركة تحارب العمل النقابي لأنه هو السلاح الوحيد الذي في يد العمال للدفاع عن انفسهم. والدرس الثاني هو لا ثقة في المشغل أبدا.

جاء تأسيس المكتب النقابي الأخير بعد مرور الانتخابات المهنية وانتخاب بعض من مناديب الأجراء لهم غيرة على مصالح العمال، علما أن الادارة حاولت جاهدة التلاعب بالنتائج من خلال وضع موالين لها من الطاقم الاداري بين المرشحين على لوائح العمال. وقد نجحت في تمرير ثلاث مناديب يأتمرون بأمرها. مباشرة بعد الانتخابات المهنية تم طرح ملف التقاعد التكميلي وصندوق الدعم والتآزر مع الادارة. هذه الأخيرة لم يرقها الأمر فبدأت في استفزاز مندوبي الأجراء. في شهر يوليوز 2015 سيقرر العمال خوض احتجاج عبر حمل الشارة دون توقيف الانتاج احتجاجا على سد باب الحوار واستفزاز مناديب العمال. بعد ذلك استجابت الادارة للحوار بحضور الرئيس المدير العام للشركة، تم بعدها وقف حمل الشارة مقابل تعهد الادارة بتسوية مستحقات التقاعد التكميلي المتراكمة على دفعات تقدر ب 300 ألف درهم في الشهر.

لكن العمال سيكتشفون مناورات الادارة وسعيها لتفتيت وحدة العاملات والعمال، هذا ما دفعهم إلى تأسيس مكتب نقابي يوم 20 غشت تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل. مباشرة بعدها تم طرد الكاتب العام يوم 22 غشت 2015، ليليها استكمال طرد جميع العمال الذين حضروا الجمع العام التأسيسي للمكتب النقابي (بحضور عون قضائي).

كان رد الفعل الطبيعي هو الاحتجاج على هذا التسلط والطرد التعسفي حيث تم الاعتصام أمام المصنع وأمام الإدارة ظهيرة يوم 23 غشت، وبعد تدخل السلطات المحلية المعنية ليلة السبت/ الأحد على الساعة الثالثة صباحا وتقديمها وعودا بعقد جلسة حوار يوم الاثنين 24 غشت صباحا، بعد التزام مدير الشركة بحل المشكل امام المعتصمين. لكن مناورة وخداع مدير الشركة سينكشفا صباح الاثنين حيث سيمنع العمال غير المطرودين من الالتحاق بالعمل بدعوى أن هناك حوار مع المكتب النقابي.

خلال جلسة الحوار التي جمعت الباشا ومفتش الشغل وستة عمال من المكتب النقابي وممثلين عن الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل، اللذين انسحبا بعد اعتراض مدير الشركة الصفريوي على حضورهما بدعوى أنه لم يتسلم أي إخبار بتأسيس المكتب النقابي من الاتحاد المحلي، هكذا تنصل الرئيس المدير العام من كل وعوده التي قطعها في الصباح الباكر. تستعمل الشركة بمباركة السلطة المناورة لإطالة مدة اعتصام العمال ودفعهم للاستسلام هذا ما تؤكده التجارب السابقة. دون تحرك كل قطاعات الاتحاد المحلي لن تسمع السلطة والمشغل مديح فضائل الحوار. فالمسؤولون كبيرهم وصغيرهم يعرف معانة الأجراء وظروف عملهم وعيشهم القاسية ويستفيد منها.

مناورة المشغل ذهبت بعيدا حيث أعلن عن طرد 70عامل وعاملة وزعم أن العمال اتلفوا سلع وكسروا آلات للشركة في محاولة يائسة لتحريف مجريات الصراع مع المكتب النقابي. بل وصلت به الوقاحة حد رفع دعوة قضائية ضد العديد من العمال والعاملات. علما أن منهم من كان غائبا برخصة أو في عطلة رسمية. هذا ما يكشف خداع وكذب الادارة ومحاولة تجريم العمل النقابي والزج بالنقابيين في السجن.

هذا الطرد لقي استنكار أغلبية الأجراء ، هكذا انطلق اعتصام أمام باب الشركة من جديد عشية نفس اليوم وقد وصل عدد المشاركين في الاضراب 130 عامل وعاملة، وقد شهدت المعركة دعم العديد من المناضلين النقابيين من خلال الزيارة وإصدار بيانات الاحتجاج (المكتب النقابي لأمانور الذي استهدف أحد أعضاء مكتبه النقابي بالطرد وفرض إرجاعه بعدة وقفة نضالية حازمة، والمكتب النقابي للطرق السيارة...)، كما قام العمال بالعديد من الوقفات الاحتجاجية أمام مقر الولاية (26 غشت و 8-9 -15 سبتمبر). إن مطالب العمال بسيطة وعادلة ويمكن إجمال الملف المطلبي للمطرودين في الوقت الحاضر في:

عودة المطرودين دون قيد أو شرط

حرية العمل النقابي داخل الشركة

حل مشكل عدم أداء المساهمات لفائدة صندوق التقاعد التكميلي (الصندوق المهني المغربي للتقاعد) CIMR -

حل مشكل صندوق الدعم والتآزر وتقديم التقرير المالي الخاص به وتمكين العاملات والعمال من الاستفادة منه

تطبق شروط الصحة والسلامة داخل المصنع وخلال كل مراحل الانتاج

نشر القانون الداخلي للشركة بالسبورة الادارية.

ما راكمه السيد المدير من مزايا مالية، مقابله عبث بصحة الأجراء وسلامتهم

حسب ما أورد النقابيون، هناك أجراء يشتغلون على جهاز يتعرضون خلال عملهم عليه للأشعة السينية، حيث تقتضي شروط السلامة وحماية صحتهم حملهم لجهاز يقيس كمية الاشعاع الذي يتعرضون له خلال سنة. الجهاز من المفترض أن يتم إرساله إلى المركز الوطني للأبحاث النووية بالمعمورة للتحليل للتأكد من عدم تجاوز العتبة المسموح بها والتي إذا تم تجاوزها هناك إصابة مؤكدة بداء السرطان. لكن المثير للدهشة والاستنكار هو أنه لم يتم استعمال هذا الجهاز (dosimètre) الخاص بمراقبة نسبة الأشعة منذ سنة 2008.

بالإضافة إلى ذلك يتعرض العمال للأخطار الناتجة عن المواد الكيماوية المتعددة والخطيرة التي تستعمل في صناعة الورق، زيادة على تأثير الحرارة المنبعثة من الآلات ومن تأثير الغبار والأدخنة وتسربات البخار والغاز. هذا ما يتطلب توفير معيار السلامة والأمان في البنيات والتجهيزات وحسن صيانتها. كما يتطلب أيضا توفير ادوات الحماية من قبيل القفازات المضادة للمواد الكيماوية حسب خطورة كل واحد منها وقفازات مضادة للحرارة والقطع وتوفير الأقنعة المضادة للغبار والغازات التي توجد في هواء المعمل. زيادة على تهوية مكان العمل بشكل جيد.

إن المواد المستعملة في صناعة الورق تسبب امراض مهنية عديدة (السرطان والحساسية...) وخطورتها معروفة عند المشغلين وسلطات المراقبة، لهذا يعتبر عدم توفيرها بمثابة الشروع في القتل البطيء بالنسبة للأجراء.

صحة الأجراء ليست رخيصة إلى هذا الحد، وهي أغلى من أرباح الرأسماليين، ولا سبيل لحمايتها سوى بتنظيم عمالي نقابي واعي وقوي.

من أجل توسيع التضامن:

تتضامن السلطة مع المشغل من خلال عدم إلزامه باحترام القوانين وتتغاضى عن طرد العمال دون سبب وتشغيله لعمال جدد... لهذا يجب التضامن بين القطاعات العمالية والمكاتب النقابية على مستوى الاتحاد المحلي، من خلال الدعم المالي للمعتصمين وكذا من خلال تنظيم مهرجانات تضامنية تعرف بأوضاع العاملات والعمال وتشهر بالاستغلال والقهر الذي يتعرض له الأجراء وكذلك تنظيم مسيرة احتجاجية من طرف الاتحاد المحلي يوم الأحد مثلا. فلا معنى لوجود اتحاد نقابي يجمع الأجراء في نقابة واحدة إن لم يكن التضامن والاحتجاج الجماعي على تعسف المشغلين. إن استنزاف كل مكتب نقابي وكل معركة عمالية على حدة، يشجع أرباب العمل على العدوان على الحقوق العمالية.

من واجب المناضلين النقابين وكافة العمال الواعين نشر ثقافة التضامن والنضال الوحدوي بين القطاعات، لكي تتم الاستفادة من توحيد القوى في وجه عدو بورجوازي لا يرحم، لكنه يخاف من اتحاد العاملات والعمال.

عاش التضامن والنضال العمالي

طنجة في 19 شتنبر 2015

أع

▪ فشل سياسة خوصصة معمل التكرير سامير يحيي مطلب إعادة تأميمه

بقلم: الشرقي

تلعب مصفاة سامير لتكرير المنتجات البترولية دورا حيويا بالنسبة للاقتصاد المغربي، فهي تعتبر إحدى أكبر المقاولات، محتلة لسنوات المراتب الثلاثة الأولى إلى جانب كل من المكتب الشريف للفوسفاط و اتصالات المغرب برقم أعمال سنوي يمثل ما يناهز 6% من الناتج الداخلي الخام. كما أنها من أكبر المقاولات المشغلة، إذ تساهم في تشغيل ما يقارب 1100 عامل دائم و ما بين 5 آلاف إلى 7 آلاف عامل في مناصب شغل غير مباشرة.

ويبرهن توقف نشاط المصفاة على فشل دريع لسياسة خوصصتها وخوصصة قطاع الطاقة بمجمله ومأزق فعليا للسياسة النيوليبرالية المطبقة منذ الثمانينات. وعلاوة على ذلك تعد الأزمة الحالية دليلا ملموسا على صحة طرح جمعية أطاك المغرب التي كانت من بين المنظمات المغربية المعارضة لخوصصة المنشآت العمومية وللسياسات النيوليبرالية المفروضة.

نهدف من خلال هذا النص إلى المساهمة في النقاش الدائر حول أزمة توقف نشاط التكرير لمصفاة سامير. ولهذا سنتطرق أولا للأسباب الرئيسية لتوقف النشاط التي تعود بمعظمها لدور القطاع الخاص المستفيد من خوصصة المصفاة وتحديدا لمنطق الربح الذي قاد نشاطه، وكيف يتناقض هذا المنطق مع خصائص تكرير البترول،وكيف أن استثمارات القطاع الخاص لم تفض إلى تحديث الإنتاج و تطوير الإنتاجية. و سنوضح فيما بعد كيف أن برنامج خوصصة قطاع الطاقة و تحرير أسعارها قد خدم أساسا الشركات البترولية المتعددة التي ساهم نشاطها في تحويل جزء من المداخيل التي تحققها بقطاع الطاقة نحو الخارج. و في الأخير نناقش مطلب التأميم الذي ترفعه نقابات المصفاة لنوضح ما هي شروط نجاحه.

أولا: هل تعود أزمة سامير لفرط استدانة خاصة وتأخر تحديث المصفاة ؟

أدى سعي الرأسمال الأجنبي نحو الربح السريع إلى تآكل لوسائل إنتاج معمل التكرير سامير حيث لم تقم المجموعة المستفيدة من الخوصصة بتنفيذ برنامج تجديد وتطوير المعدات كما التزمت بذلك في عقد التفويت. ولذلك ظلت منتجات معملي سامير أقل جودة من المنتجات العالمية وأكثر ارتفاعا من حيث السعر. بمجرد استلامها لمعملي التكرير شرعت المجموعات الرأسمالية المستفيدة منذ السنوات الأولى للخوصصة في مراكمة أرباح فورية سنوية، إذ لم تكن مضطرة للإنتظار لفترة من الزمن بين اتخاذ قرار شراء المصفاة وفترة الإنتاج الفعلي. كان معملي التكرير جاهزان للإنتاج منذ اليوم الأول لاستلامهما. و هذا ما كان قد حفز كورال و العديد من الشركات البترولية العالمية على التنافس من أجل نيل صفقة خوصصة سامير التي كانت تتمتع، فضلا عن ذلك، ولازالت باحتكار شبه تام لتكرير المنتجات البترولية.

تقدر الأرباح الصافية لسامير ما بين فترة إبرام صفقة خوصصتها إلى حدود نهاية سنة 2013 حوالي سبعة ملايير درهم و737 مليون درهم جرى ترحيلها بمعظمها على الأرجح للخارج، باستثناء الحصة العائدة للمجموعة الرأسمالية الكبيرة المسماة "هولماركوم" لعائلة بنصالح(1).

لم تقرر إدارة الشركة تنفيذ البرنامج الاستثماري الموعود به في عقد التفويت إلا بعد فوات الأوان، أي بتأخر تسع سنوات، أي في أواخر سنة 2005. غير أن تنفيذ القرار والشروع في الإنتاج الفعلي تطلب خمس سنوات إضافية من الإعداد التقني وتنفيذ طلبيات الحصول على التجهيزات و المعدات الجديدة و تركيبها. ولم يبدأ تكرير البترول في ظل تحديث وسائل الإنتاج إلا في أواسط سنة 2010 بانطلاق بعض الوحدات، غير أن أغلب الوحدات الجديدة لم تشرع في الإنتاج الفعلي إلا في سنة 2011 (2). لقد تبين أن إدارة سامير أخلت بالالتزامات الأساسية الواردة في العقد حيث تأخرت لمدة 14 سنة عن تنفيذ الاستثمارات الموجهة لتحديث معملي التكرير. و يعد ذلك إحدى العوامل المساهمة في الأزمة الحالية لسامير. إن مسؤولية ذلك يتحملها الحاكمون الذين لم يكتفوا ببيع المعملين بأبخس الأثمان وحسب، وإنما تركوا المجال مفتوحا عن قصد أمام المجموعات الرأسمالية كي تتجنب الالتزامات المتضمنة في العقد.

إضافة إلى ذلك هناك مشكل في طريقة تنفيذ هذه الاستثمارات. فهي، أولا، استثمارات كثيفة في ظرف وجيز جدا. ثانيا، مولت إدارة سامير هذا البرنامج باللجوء الكثيف إلى الاقتراض، خاصة وأن جزء هاما من القروض حصلت عليها من بنوك أجنبية.

يضم برنامج تحديث المصفاة اقتناء وحدات للإنتاج و المعالجة و التصفية والتحويل تستعمل تقنيات حديثة وتكنولوجية متطورة. ويرمي البرنامج إلى توفير شروط جودة المنتجات وفق المعايير الأوربية وتقليص تكلفة الإنتاج لمواجهة المنافسة الأجنبية. بلغت تكلفة البرنامج إلى حدود سنة 2009 حوالي 10 ملايير درهم(9,8 مليار درهم). اقتصر تمويل سامير الذاتي على 40% من تكلفة البرنامج، فيما مول 60% منه عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية والأجنبية(3).

وفي نفس الفترة دشنت سامير بالموازاة مع هذه الاستثمارات المتعلقة بالإنتاج استثمارات أخرى كبيرة في مجال التخزين و النقل و التسويق كلفت مئات الملايين من الدراهم. كانت سامير مضطرة لتنفيذها، خاصة في مجال تسويق المنتجات البترولية للوقوف في وجه ضغط شركات التوزيع المنافسة، وذلك بإنشاء شركة متخصصة في التسويق. كما قامت بإنشاء شركات متخصصة في التخزين والنقل واقتناء أغلب حصص شركة أخرى متخصصة في التخزين(4).

يمكن، إذن، تركيز أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية لسامير في حصولها على قروض كثيفة(60% من تكلفة اقتناء المعدات والتجهيزات الحديثة) في فترة ما بين 2006 و 2008 على الأرجح، غير أن الآلات الجديدة لم تشرع جميعها في الإنتاج إلا في أواسط 2011. إن هذا الفارق الزمني بين الحصول على القروض و وقت الانطلاق الفعلي للإنتاج هو أحد أسباب صعوبات أداء أعباء ديونها الخاصة. و لهذا نجد أن الأزمة المالية ظهرت بوضوح منذ 2010 حين بلغت المديونية حوالي 10 ملايير درهم، تمثل منها القروض الموجهة لتمويل تحديث بنيات الإنتاج ما يناهز 6 ملايير درهم.

ثانيا: ما خصائص التكرير بمصفاة المنتجات البترولية وكيف تتعارض مع منطق القطاع الخاص؟

تتوفر مصفاة سامير على طاقة تكرير تمكن نظريا من تحقيق الاكتفاء الذاتي و تلبية الطلب الداخلي البالغ إجمالا حوالي عشرة ملايين طن سنويا، إلا أنه يتعذر عمليا على المصفاة أن تستجيب لكل الطلبيات المرتبطة بكل أنواع مشتقات المنتجات البترولية بسبب خصائص تكرير البترول الخام نفسه. فكل طن من البترول الخام يدخل المصفاة ينتج مشتقات مختلفة بمقادير محددة سلفا بخصائصه(تصريح اليمني من النقابة الوطنية لصناعة البترول و الغاز: "عندما نقوم بتكرير كل 100 طن من البترول نحصل على 39% من الغازوال و17% من الفيول و17% من البنزين و17% من وقود الطائرات Jet و 10% من الإسفلت وزيوت أساسية"). ولهذا السبب بالتحديد تعجز المصفاة عن تلبية كل الطلب الداخلي المرتبط بمشتق أساسي كالغازوال، مثلا، الذي لا تستطيع تغطيته إلا بنسبة 46%. وعلى سبيل المثال تتطلب تلبية هذا الطلب ليس فقط تشغيل كامل الطاقة الإنتاجية، و إنما طاقة إنتاجية إضافية وتكرير كمية أكبر من حجم الاستهلاك الحالي، أي أكثر من عشرة ملايين طن، مما يفضي إلى الحصول على مشتقات أخرى بمقادير فائضة، وبالتالي إثقال تكلفة التكرير بنفقات لا طائل منها. وفي ظل سياسة تحرير واردات المشتقات البترولية وغياب حدود دنيا لضبط الكميات المتدفقة للسوق الداخلي تعمل شركات التوزيع التي يعد أغلبها شركات متعددة الجنسية على إغراق تدريجي للسوق بكميات تفوق العجز المسجل في تكرير مصفاة سامير. ويدفع هذا الواقع سامير إلى خفض اضطراري للقدرة الإجمالية للإنتاج، و بالتالي تكبد خسارة متمثلة في إثقال تكلفة الإنتاج. ويعد هذا تحديدا أحد العوامل المساهمة في انخفاض المردودية الإنتاجية لسامير.

إن أحد الدروس الأساسية لتجربة خوصصة المصفاة وفتح سوق قطاع الطاقة بأكمله أمام المنافسة العالمية هو أنها لم تفض إلى الرفع من تنافسية المصفاة وحسب ، بل أدت بالعكس إلى فشلها في الرفع من إنتاجيتها في ظل تدفق منتجات الشركات البترولية متعددة الجنسية بأسعار دنيا.

ثالثا: ما ضرر منطق الربح الذي يحرك القطاع الخاص؟

إن ما جعل مصفاة سامير تتوقف نهائيا عن الاشتغال هو المنطق الخاص الذي يحكمها باعتبارها باتت ملكية خاصة لمستثمرين خواص غايتهم النهائية والوحيدة هو الحصول على الربح. و لو ظلت تابعة للقطاع العام لواصلت الإنتاج دون اعتبار لمنطق الربح بالدرجة الأولى. والخلاصة أن عاملي خصائص تكرير المنتجات البترولية المذكورة أعلاه والأهمية الاقتصادية الإستراتيجية للمنتجات البترولية تتعارض مع الهاجس المحرك لاستثمارات القطاع الخاص.

وقد أفضى منطق الربح الذي أصبح هاجس الإدارة الجديدة إلى برنامج لإعادة الهيكلة لسامير بهدف تقليص تكلفة الإنتاج عبر خفض كبير لعدد العمال و الأطر المتخصصة الدائمة، بحيث انتقل عددهم الإجمالي منذ سنة خوصصة المصفاة في 1997 من 2000 عامل إلى 1300 فقط سنة 2003(5) ثم إلى حوالي 1100 سنة 2014، أي إلغاء 900 منصب شغل دائم، و يعني ذلك خفضا مهولا لعدد العمال تبلغ نسبته 45%. كما لجأت الإدارة الجديدة إلى الرفع من عدد المهام الموكولة إلى شركات المناولة، بحيث أصبح عددها حاليا يبلغ 200 مقاولة صغيرة ومتوسطة من الباطن(6). أفضى هذا التدبير إلى فقدان المصفاة لأطر متخصصة و ذات خبرة هامة وإلى مؤشرات بعدم فعالية طرق الإدارة الجديدة كانت أهم معالمها قد ظهرت منذ سنة 2002، بحيث أدت آنذاك إلى ظهور ثغرات خطيرة على مستوى أمن منشآت المصفاة أدت إلى اندلاع ثلاثة حرائق كبيرة في ظرف سنة واحدة أدت إحداها إلى وقف كلي لنشاط التكرير بمصفاة سامير(7).

رابعا: كيف يخدم برنامج خوصصة قطاع الطاقة وتحرير أسعارها الرأسمال الخاص الأجنبي؟

يعد توقف نشاط تكرير المنتجات البترولية ليس فقط فشلا لخوصصة سامير، وإنما فشلا لسياسة خوصصة قطاع الطاقة برمته على مستوى الإنتاج و التخزين و التوزيع وإفلاسا لسياسة تحرير أسعارها وإلغاء كل أدوات تدخل الدولة في ضبط ومراقبة القطاع وحماية السوق الداخلي.

فقد سبق للدولة تحت الإشراف المباشر للبنك العالمي أن أقدمت على تفكيك تدريجي للقطاع العام للمنتجات البترولية. فمنذ أواسط التسعينات(ما بين 1993 و1996) وبضغط من هذا الأخير باعت الدولة حصتها في سبع شركات لتوزيع المنتجات البترولية، وبذلك أصبح القطاع الخاص محتكرا لمعظم قطاع التوزيع بالمغرب، بعدما كان القطاع العام عبر "الشركة الوطنية للمنتجات البترولية" هو الذي يحتكر في بداية التسعينات أغلبية مبيعات المنتجات البترولية. وبذلك تحول جزء من المداخيل التي يفترض أن تحصل عليها الدولة خلال حلقة تسويق هذه المنتجات إلى القطاع الخاص المحلي(عائلة أخنوش أساسا) و إلى الشركات البترولية متعددة الجنسية.

ولم يقتصر برنامج خوصصة قطاع الطاقة على بيع معملي تكرير المنتجات البترولية (سامير والشركة الشريفة للبترول) و بيع سبع شركات عمومية لتوزيع المحروقات، وإنما امتد أيضا لحلقة إنتاج الكهرباء و تسويقها،بحيث تتجه الشركات متعددة الجنسية لتحتكر أكبر حصة لإنتاج الكهرباء في السنوات القادمة ، بعدما كان القطاع العام عبر المكتب الوطني للكهرباء هو المحتكر الأوحد. و علاوة على ذلك، تسيطر الشركات الأجنبية حاليا على معظم سوق توزيع الكهرباء ببلادنا(الشركات الأجنبية لتوزيع الكهرباء بالمدن الرئيسية). وهنا أيضا فإن جزء من المداخيل التي كان القطاع العام للكهرباء يحصل عليها أصبحت تحت سيطرة القطاع الخاص الأجنبي الذي يحولها إلى بلدانه الأصلية(8).

خامسا: هل يمكن إنجاح تأميم مصفاة سامير في ظل خوصصة وتحرير قطاع الطاقة؟

بات مطلب إعادة تأميم سامير شعارا رئيسيا لنضالات الآلاف من عمالها، لأن ذلك يعد شرطا لاستعادة نشاط المصفاة و إنقاذ مناصب عملهم ودخلهم. لقد أصبحوا مقتنعين من خلال تجربتهم الملموسة بإفلاس تجربة الخوصصة،لأن المصلحة الموجهة للقطاع الخاص تتناقض مع الحفاظ على اشتغال دائم للمصفاة نظرا للعوامل التي ذكرناها آنفا. لكن هل يمكن إنجاح إعادة تأميم سامير في ظل خوصصة و تحرير كامل قطاع الطاقة؟

بكل تأكيد، لا. ستكون إعادة تأميم المصفاة فشلا ذريعا، لأن ذلك يتطلب أيضا إعادة تأميم كل شركات توزيع و تسويق المنتجات البترولية، وكذا تلك المتدخلة في التخزين و النقل. إن الشركات الخاصة، خاصة منها المتعددة الجنسية، تجني مداخيل هامة في مختلف حلقات سلسلة تكرير البترول و تخزينه و توزيعه و إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وسيفضي التراجع عن خوصصة كل هذه الشركات إلى استعادة لهذه المداخيل لصالح القطاع العام. وسيسهم ذلك بكل تأكيد في توطيد عملية إعادة التأميم.

وتتطلب إعادة التأميم، أيضا، تطبيق سياسة حمائية لكامل قطاع الطاقة ببلادنا عبر فرض الرسوم الجمركية وسياسة لتقنين أسعار المنتجات والتوفر على أدوات للمحافظة على استقرار الأسعار يعد صندوق الموازنة إحداها.

وإضافة إلى ذلك، لن تستطيع المصفاة، حتى لو كانت تابعة للقطاع العام، الصمود في وجه المنافسة الحادة في ظل سوق مفتوحة أمام الشركات المتعددة الجنسية التي لا تتوفر فقط على شروط تنافسية أفضل نظرا لإمكاناتها المالية الكبيرة وتحكمها في التكنولوجيا فقط، وإنما توجد في وضعية سيطرة شبه كاملة على جزء هام من البترول على الصعيد العالمي بتدخلها في كامل السلسلة من التنقيب والاستكشاف و امتلاك الآبار إلى التخزين و التسويق و التكرير ثم التوزيع و التسويق في مختلف البلدان. و جزء هام من الربح المحصل عليه تحققه قبل عملية التكرير.

سادسا: أي مطالب كفيلة بالدفاع عن قطاع الطاقة كخدمة عمومية؟

لا تكتفي أطاك المغرب بتحاليل للسياسات النيوليبرالية المطبقة منذ الثمانينات، ولكنها تهتم أيضا بحفز النضالات و بالمساهمة بوضع مقترحات بدائل لهذه السياسات. ولهذا نرى أن المعنيين المباشرين باستئناف نشاط المصفاة وفق أسس جديدة، ليس هو الدولة أو رب العمل، وإنما العمال من أطر إدارية و مهندسين و تقنيين وعمال يدويين بمختلف وحدات المصفاة وعلى صعيد جميع فروع مجموعة سامير.

يمكن للعمال أن يبدعوا حلولا و هم يخوضون النضال في أماكن عملهم. فالدفاع عن مصير دخلهم و عملهم يفرض عليهم اعتصاما دائما بالمصفاة وبباقي الفروع وبالإدارة المركزية ولينبثوا أنهم هم الفاعلون الأساسيون. لذا يجب أن يصوغوا رأيا جماعيا حول حلول عملية لانطلاق تشغيل المصفاة، و لم لا بإمكانهم أن يتدخلوا بأنفسهم للمساهمة في تسيير المصفاة؟ لكن ذلك رهين بسعيهم نحو تشكيل ميزان قوى داخل أماكن العمل وخارجها لفرض وجهة نظر العمال كي تتحول سامير إلى شركة عمومية لتقديم خدمة تكرير المنتجات البترولية بشكل يخدم الحاجيات الاقتصادية للبلاد و للمستهلكين. لذا نرى أن النضال يجب أن يتركز حول المطالب التالية:

• التراجع عن برنامج خوصصة كامل قطاع الطاقة، وذلك بإعادة تأميم مجموعة سامير وكل الشركات المتدخلة بحلقة التوزيع التي كانت سابقا في ملكية الدولة. كما يجب أن تمتد إعادة التأميم لكل وحدات إنتاج الطاقة الكهربائية و كذا شبكة توزيعها.

• فرض حماية جمركية للبترول المصفى داخل البلاد.

• التراجع عن تحرير أسعار المنتجات البترولية، لأنه لا يخدم غير الشركات المتعددة الجنسية الراغبة في غزو السوق المغربية بمنتجاتها.و بدل ذلك يجب إعادة سن قانون الأسعار. ولهذا يجب التراجع عن تفكيك صندوق الموازنة الذي يجب أن يكون إحدى الأدوات الرئيسية للحفاظ على استقرار الأسعار وحماية السوق الداخلي من التقلبات المفاجأة للأسعار العالمية.

• ويجب أن يترافق ذلك مع تدابير للحفاظ على البيئة عبر خفض استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري. و يفرض ذلك التراجع عن التشجيعات الحالية الممنوحة للنقل الفردي عبر فرض حواجز جمركية فعلية على استيراد السيارات الفردية وفرض ضرائب على معامل تركيب السيارات. و مقابل ذلك وجب التراجع عن خوصصة النقل العمومي وتوسيع شبكة النقل السككي وتشجيع الوكالات المستقلة للنقل العمومي.

بقلم: الشرقي، عضو أطاك المغرب

منشور على موقع جمعية أطاك المغرب. تعيد جريدة المناضل-ة نشره للفائدة وتعميما لها. - أنظر هوامش النص بموقع جمعية أطاك المغرب الالكتروني.

النساء في سوق الشغل: هشاشة وتمييز مع استغلال مفرط

■ بقلم: أمينة بنصالح

دخول النساء الى سوق الشغل : كانت النساء دائما وعلى مر التاريخ يشاركن في الحياة الاقتصادية عبر عملهن الغير المعترف به والذي لا يدخل ضمن دائرة الإنتاج أو عبر عملهن الذي يسوق عبر أفراد الأسرة الذكور والذي لا يستفدن منه بشكل مباشر. لكن خروج للنساء إلى سوق الشغل، سيفرضه الاستعمار الذي سيزعزع نموذج الأسرة التقليدية حيث سيرمي بأقسام كبيرة من النساء إلى عالم الشغل. كما ستحفز التحولات، التي سيعرفها المجتمع المغربي مابعد الاستقلال، الطلب المتزايد علي التعليم من طرف الأسر، الشيء الذي ستتبعه ولوج النساء لنموذج الانتاج العصري و لمزاولة مهن راقية ستلجها بنات الطبقات الميسورة وهو التقسيم الذي بدأه الاستعمار وعززه أثناء الحماية من خلال التعليم الذي قدم لهن تكوينا ليشغلن مناصب راقية، مقابل تعليم حرفي يوجه النساء الفقيرات ليكن يدا عاملة مؤهلة.

إلا أن الهجرة القروية نحو المدن وتداعيات الجفاف وأيضا التقسيم اللامتساوي للأراضي والثروات سيكون لها تأثير عميق على العالم القروي في مقدمتها تراجع معدلات المشاركة النسائية في العالم القروي وبالتالي تدني مشاركتهن في القطاع الفلاحي. بالمقابل ستظطر أعداد كبيرة من النساء الأميات للبحث عن العمل في المدن التي ستعرف نموا هاما للتصنيع، حيث يتركز عملن أساسا في الصناعة التحويلية، مثل النسيج و الألبسة والصناعة الالكترونية والصناعات الغذائية كمعامل تصبير السمك الخ. كما كان حضورهن مهما في مختلف قطاعات الصناعة التقليدية وبصورة خاصة في الخياطة و صناعة الزرابي وهي الأعمال التي تمارسها النساء تاريخيا، كما كان حضورهن مهما في العمل كخادمات بالبيوت. كانت هذه الأنشطة التي ولجتها النساء أنشطة لا تحتاج إلى مؤهلات مهنية و بالتالي لم تكن تساعد النساء على الارتقاء في حياتهن العملية.

برامج التقويم الهيكلي: سنوات من البطالة الحادة في صفوف النساء

سيكون لبرامج التقويم الهيكلي التي شرع في تطبيقها منذ الثمانينات، أثارا وخيمة على حياة نساء المغرب وعلى مكانتهن قي سوق الشغل. فالظروف المعيشية للأسر ستتدهور بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وبفعل تقليص الدولة لنفقاتها، وهو ما سيضطر نساء الطبقات الفقيرة إلى الخروج للعمل. كما سيلفظ النظام التعليمي، الذي تأزم بفعل هذه البرامج، العديد من الفتيات الشابات إلى سوق الشغل بحثا عن عمل. وستتقلص مناصب الشغل في الوظيفة العمومية التي تشكل وجهة خريجي التعليم العام . و سيبين القطاع الخاص عن ضعفه في امتصاص هذه اليد العاملة النسائية الشابة الباحثة عن العمل. وهو ما سينتج عنه ارتفاع مهول في نسب البطالة في صفوف النساء، خاصة حاملات الشهادات بكل مستوياتها اللواتي بلغ معدل البطالة في صفوفهن مابين 30% و40% . فمن دون شك إن النساء هن من تحملن نتائج برامج التقويم الهيكلي التي عمقت التمييز الذي تكرسه التقاليد والقوانين التي تعطي للرجل الأولوية باعتباره المسؤول عن الأسرة.

العولمة الليبرالية تدفع بأعداد كبيرة من النساء إلى العمل:

ستعرف سنوات 2000، تسارعا للمخططات النيوليبرالية التي تسعى إلى دمج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي ورفع الدولة لدعمها للقطاعات الاجتماعية، وهو ما سيعمق ما خلفته سنوات من تطبيق برامج التقويم الهيكلي من ترد لأوضاع النساء على مختلف المستويات بفعل مخلفات خوصصة الخدمات العمومية، وتقليص النفقات العمومية. لكن بالموازاة مع هذه السياسات، انطلق خطاب حول المرأة تمحور حول أهمية ودور المشاركة الاقتصادية للنساء في تحفيز التنمية الاقتصادية للبلاد. هكذا سيبتدع البنك العالمي مفهوما جديدا وهو التمكين الاقتصادي للنساء. ستتخذ هذه الإستراتيجية الجديدة اتجاه النساء شكل تمكينهن من قروض صغرى لمواجهة الفقر وتمكينهن من خلق مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ثم تحفيزهن على خلق تعاونيات متخصصة في المنتوجات والأعمال التي ينتجنها تاريخيا في منازلهن (الأركان، الكسكس، الزرابي..). ومن جهة أخرى، سيزداد استقطاب القطاعات المرتبطة بالخارج، خاصة قطاع الفلاحة بفعل توجيهه نحو التصدير وقطاع السياحة، للقسم الآخر من اليد العاملة النسوية بدون تأهيل أو ذات تأهيل ضعيف والتي تشكل يدا عاملة رخيصة طيعة ومرنة قادرة على التأقلم مع تقلبات السوق العالمية.

لقد غيرت العولمة الاقتصادية كثيرا من نمط عيش الأسر، بحيث أصبحت الاحتياجات متعددة وسلع الاستهلاك أيضا كثيرة ومتعددة بفعل غزو السلع الأجنبية للسوق المحلية، والأسعار أضحت مرتفعة وفي نفس الوقت بقيت الأجور منخفضة، ولم يعد يكفي أجر واحد لتغطية مصاريف الأسر لاسيما الأسر المدينية. كما أن خوصصة الخدمات الاجتماعية وتردي ما تبقى منها عموميا يضطر الأسر إلى اللجوء للقطاع الخاص خاصة في الصحة والتعليم. كل هذه المتغيرات تدفع النساء بقوة إلى مغادرة المجال الخاص نحو سوق الشغل في ظل استمرار للثقافة الذكورية التي تهدف إلى التحكم بهن.

ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل

إن ما يميز المساهمة النسائية في سوق الشغل هو ضعفها، فعلى الرغم من كل ذلك الخطاب الذي يسعى إلى إخراج النساء أكثر فأكثر إلى سوق الشغل، يبقى معدل النشاط لدى النساء(1) ضعيفا مقارنة بالذكور، إذ لا يبلغ سوى 24,7% من مجموع الساكنة النشيطة مقابل 37,6% لدى الرجال. كما أن معدل التشغيل(2) لدى النساء هو اقل منه لدى الرجال حيث نجد 22,3% للنساء مقابل 67,2% للرجال. يجد هذا الضعف تفسيره في الظروف القاسية التي تشتغل فيها النساء و أيضا في استمرار الثقافة المحافظة التي لا ترى في عمل النساء ضرورة من أجل استقلالهن. كما ان غياب مراكز لرعاية الأطفال يجعل من خطاب المساواة ودور النساء في التنمية الاقتصادية مجرد خطاب أجوف لا يشجع النساء على البحث عن استقلاليتهن المادية خارج البيت.

استمرار ارتفاع البطالة في صفوف النساء

يبرز التمييز قي سوق الشغل اتجاه النساء من خلال البطالة التي تعد أبرز تجليات السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة. فالبطالة في صفوف النساء مرتفعة حيث تبلغ 9,9% ، مقابل 8,7% لدى الرجال. ورغم أن البطالة مرتفعة لدى النساء على اختلاف مستويات الشهادة لديهن، إلا أنها تصيب أكثر حاملات الشهادات العليا. ففي سنة 2012 نجد أن العاطلات بمستوى تعليمي عالي يشكلن 27,4% من مجموع النساء المعطلات مقابل 14 % لدى الذكور، هذا مع العلم أن فقط 6,6 % من النساء هن الحاصلات على مستوى تعليمي عالي. ويرتفع هذا العدد أكثر عند نفس الفئة بالوسط القروي حيث تقل فرص العمل أكثر 40,7 % للنساء مقابل 16,4% للذكور.

الطابع الغير مؤدى عنه لعمل النساء

تتواجد نصف النساء النشيطات في الأعمال المصنفة كمساعدات عائلية خاصة في المناطق القروية حيث يشتغلن في الأنشطة الفلاحية وفي الصناعة التقليدية في أعمال الصوف، الخزف و صناعة السلال. و ما يميز هذه الفئة هي طابع غياب التجارة في علاقة العمل وبالتالي مجانية هذه اليد العاملة. وهو ما يعني أن هذا العمل الذي يحتسب كنشاط تؤديه النساء يبقى عملا ملحقا بالعمل المنزلي لكونه غير مدر للدخل وعملا لا يؤمن الاستقلالية المادية للنساء ولا تستفيد من خلاله النساء من أية حماية اجتماعية.

ضعف وهشاشة اليد العاملة النسوية المأجورة

لا تمثل النساء سوى 20,3% من المأجورين أي اقل من ربع المأجورين، ويتركزن بالأخص في القطاع الخاص بنسبة 99,9%، ويعمل أكثر من نصفهن في القطاع الفلاحي بنسبة 59,5% في الوحدات الفلاحية، يلية قطاع الخدمات(السياحة، التعليم، الصحة...)، ثم القطاع الصناعي(النسيج والألبسة ثم الصناعة الغذائية) بمعدل (حوالي 12%). لكن هذه القطاعات التي أدخلت عليها المرونة، التي قننتها مدونة الشغل بهدف نقص تكلفة اليد العاملة حتى

يتمكن المستثمر من القدرة على المنافسة الدولية، ستعرف تغيرات كبيرة تجعلها قطاعات هشة تتميز بعدم استقرار للعمل. هكذا يهيمن العمل المؤقت، غالبا بدون عقدة أو بعقدة محددة، على هذه الأنشطة نموذج الصناعة الغذائية والنسيج والسياحة والتعليم . أما القطاع الفلاحي الذي تتركز فيه النساء فيشكل نموذجا صارخا لاستغلال اليد العاملة النسوية، فالعاملات يعملن في شروط جد قاسية ولا يعملن سوى موسميا لمدة 6 أشهر في السنة دون التعويض عن باقي أيام العطالة، والأجور متدنية مقارنة مع القطاع الصناعي، وساعات العمل تختلف حسب الطلب من 15 ساعة إلى 4 ساعات، ولا يحترم أرباب العمل ابسط شروط العمل الإنسانية بما فيها توفير حافلات نقل ملائمة عوض شاحنات نقل البضائع.

وتتجسد الهشاشة أيضا في هذه القطاعات في استشراء الطرد التعسفي والتسريحات الجماعية، فارتباطها بالأسواق الخارجية يجعلها تتأثر مباشرة بالأزمات الظرفية المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية العالمية، وهو ما حصل مع قطاع النسيج الذي تأثر مباشرة بالأزمة الاقتصادية التي لا زالت سارية في أوروبا. فعدد العاملات بهذا القطاع سينخفض بحيث كن يشكلن 63,5% سنة 2000 لينخفض هذا المعدل إلى 49,2% سنة 2012 . هكذا ففي سنة 2009، خسر هذا القطاع 53000 منصب شغل في ظرف سنة، واستمرت تداعيات الأزمة ليفقد، مابين 2013 و2014، 32000 منصب شغل.

إجمالا، تمت نسونة هذه القطاعات بفضل عدم تتطلبها لمؤهلات كبيرة. انها مجال للاستغلال المكثف وللتملص من كل الحقوق الشغلية التي يقرها القانون بدء من احترام ساعات العمل والتعويض عن الساعات الاضافية الى التعويض عن الطرد التعسفي...إلخ. فهي لا تخضع لأية مراقبة فعلية من طرف الدولة حفاظا و ضمانا لحرية الرأسمال في استغلال الطبقة العاملة عامة.

أما الحماية الاجتماعية للنساء العاملات فهي شبه منعدمة، ف 81,6% من النساء النشيطات لا تشملهن التغطية الصحية بسبب أولا تواجدهن في أنشطة لا تشملها التغطية الصحية بما فيها الأنشطة التي تدخل ضمن المساعدات العائلية. كما أن أرباب العمل يتملصون من تسجيل وأداء مستحقات التغطية الاجتماعية مستغلين انتشار الأمية والجهل بحقوقهن وكذا تواجد يد عاملة كبيرة في حالة بطالة تضغط على العاملات و تجعلهن يقبلن بالعمل دون حقوق و في شروط مجحفة.

توجيه النساء نحو العمل المستقل والعمل في التعاونيات:

يعتبر العمل المستقل وجهة لليد العاملة النسوية المقصية من العمل القار ويعتبر أكثر هشاشة بسبب عدم استقرار الدخل وغياب الحماية الاجتماعية. ففي واقع تراجع مناصب العمل المأجور وتدني مستويات العيش يتم اللجوء إلى البحث عن مورد للعيش ومكمل للدخل، بذلك تكون مزاولة نشاط حر أحد طرق النجاة من البطالة وترقيعها. وتتواجد النساء المزاولات لعمل مستقل بكثرة في الانشطة الخدماتية والتجارية وفي الصناعة التقليدية أكثر من تواجدهن في الأنشطة الإنتاجية. وذلك لكونها لا تتطلب إلا مؤهلات قليلة ورأسمال صغير. وفي سياق تشجيع الإدماج الاقتصادي للنساء، هناك ميول إلى تشجيع هذا النوع من الأنشطة المستقلة التي تمول عبر القروض الصغرى التي أكشف عنها ضحاياها بورززات القناع. لكن ما يميز هذه الأنشطة أيضا هي عدم قدرتها على الصمود في السوق ويرجع ذلك اساسا الى ضعف رأسمالها. نفس الشيء يصح بالنسبة للتعاونيات التي عرفت تزايدا وإقبال للنساء عليها بحيث انتقلت نسبة نسونة هذا النشاط من 7,3% سنة 2000 إلى 12% في 2012. إلا أن هذا النوع من الأنشطة لا يحقق للنساء دخلا كافيا للعيش بسبب ضعف الأجور التي تمنحها التعاونيات للعاملات وغياب الشروط القانونية للعمل كما لا يوفر هذا النشاط حماية اجتماعية للعاملات، هذا دون الحديث على أن تسويقه لا يستفيد منه سوى الوسطاء التجاريين الذي يغتنون من عمل النساء الفقيرات.

تنامي القطاع الغير مهيكل

إن ضعف العمل المأجور وهشاشته وعدم استقراره أدى إلى النمو المطرد للقطاع الغير مهيكل، فهو يضم أنشطة متعددة تشكل وجهة كل من يلفظهم العمل المأجور. فاستشراء البطالة وسط النساء تجعلهن يزاولن أنشطة صغيرة مدرة للدخل تعرض بالشوارع وتتطلب مدة عمل طويلة. أو يزاولن أنشطة بعمل جزئي مثل العمل بالبيوت و العمل كبائعات بالبيوت بأجور ضعيفة لا ترقى إلى تلبية احتياجاتهن الأساسية. وتبين إحصائيات الدولة تنامي نسبة نسونة ما يسمى مهن أخرى(3) حيث تضاعفت هذه الأنشطة من 27% سنة 2000 إلى 44,2% سنة 2012.

أي تأثير لدخول النساء لسوق الشغل على تحسن أوضاعهن؟

إذا كان العمل شرط أساسي للنساء لتحقيق استقلاليتهن الاقتصادية، فهو لم يحررهن من الأعباء المنزلية ومن مهام العناية بالأطفال التي بقيت لصيقة بهن. فغياب مؤسسات لرعاية الأطفال و حضانات للرضع يجعلهن يعملن بشكل مضاعف. ورغم أن هذه الخدمات أصبحت مسلعَة، بدل أن تكون خدمات اجتماعية معممة، إلا أنها بقيت مؤسسات خاصة ومكلفة بحيث لا تتناسب وحجم الأجر الذي تتقاضاه العاملة حتى وان كانت تعمل هي وزوجها. تبقى هذه الخدمات موجهة للأطر العليا من النساء ذوات الرواتب العليا. هكذا فالمرأة العاملة التي تسعى إلى استقلاليتها عليها أن تثبت قدرتها على المزاوجة بين العمل الخارجي والعناية بالأسرة لأن الثقافة الذكورية تعتبر عملها ثانويا وهو ما يخلف أثارا وخيمة على صحة النساء النفسية والجسدية.

لذا، فصورة ومكانة المرأة في المجتمع لم تتغير في الجوهر كثيرا رغم كل ما حققته النساء من إثبات لكفاءتهن في مختلف المهن والتكوينات، وهذا يتضح في غياب التقاسم المشترك للعمل المنزلي ورعاية الأطفال، كما ينعكس في تزايد العنف الذي يمارسه الرجال على النساء و في استمرار سلطة الذكور على النساء الذي تكرسه القوانين والثقافة والتربية.

المراجع:

•Le salaire de madame, Aicha Belarbi,

•LA HAUSSE DES EXPORTATIONS DU TEXTILE A-T-ELLE SOUTENU L'EMPLOI DE LA BRANCHE EN 2014 ? HAUTE-COMMESSARIAT AU PLAN

•La femme marocaine en chiffres – tendances d'évolution des caractéristiques démographiques et socio – professionnelles 10 octobre 2013

•Femmes marocaines et marché de travail : Caractéristiques et Evolution – Décembre 3013

هوامش

1 معدل النشاط لدى النساء : هو معدل الساكنة النشيطة النسائية من حجم الساكنة النشيطة

2 معدل التشغيل : معدل النساء النشيطات اللواتي يشغلن، دون احتساب العاطلات، من حجم الساكنة النشيطة التي تشتغل

3 هناك جدول يبين معدل تأنيث العمل حسب الوضعية في المهنة الرئيسية على المستوى الوطني ويبين ارتفاع نسبة تأنيث لما يسمى أعمال أخرى.

الكارثة سائرة: إما اشتراكية بيئية أو همجية

★ بقلم: مكتب الأممية الرابعة

يتغير مناخ الأرض بسرعة تفوق ما كان الخبراء يعتقدون. وما من شك في سبب هذا التغير، إنه تسخن الغلاف الجوي بفعل نفث غازات الاحتباس الحراري، لا سيما ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق البترول والفحم والغاز الطبيعي.

لقد ارتفعت حرارة الأرض بـ 0,8 درجة مائوية منذ قرنين. ما سيكفي لرفع مستوى المحيطات بزهاء مترين في القرون المقبلة. وما من قادر على منع ذلك. وسيكون مئات ملايين البشر مضطرين إلى الرحيل، وستضيع ملايين هكتارات من الأراضي الزراعية ، وسيجري إخلاء مناطق حضرية. وستكون شعوب الجنوب أشد تضررا، فيما مسؤوليتها أقل.

لقد تجاهلت الحكومات التحذيرات. وبعد مضي ثلاثة وعشرين سنة على قمة ريو، ترتفع كميات غازات الاحتباس الحراري بسرعة تعادل ضعفي نظيرها في سنوات 1990، وهذا رغم الأزمة الاقتصادية !

وباستمرار هذه الوتيرة، لن يبلغ الاحترار في متم القرن 2 درجات مائوية بل 6 درجات. وسيترتب عنه كوارث مرعبة، يتعذر كليا تصورها.

قمة منظمة الأمم المتحدة حول المناخ (COP21) رماد في عيون السكان، وهدايا لأرباب العمل

الحالة مستعجلة بدرجة قصوى لأن التدابير الواجبة جرى تأجيلها منذ عقود. يجب على البلدان "المتطورة" الشروع فورا في تقليص نفث غازات الاحتباس الحراري بما لا يقل عن نسبة 10 % كل سنة، و إزالتها كليا في أفق العام 2050. ويجب على البلدان البازغة الكبيرة أن تليها بسرعة. لا يزال لبقية البلدان هامش، لكنه ينقص بسرعة كبيرة. وما لم يطرأ تغير، ستنضب في العام 2030 كمية البترول والفحم والغاز الطبيعي الممكن إحراقها دون تجاوز احترار بـ 2 درجات مائوية .

ستنعقد قمة منظمة الأمم المتحدة حول المناخ (COP21) بباريس في ديسمبر 2015. يسعى المسؤولون السياسيون إلى تنويمنا بقول إنهم سيوقعون، هذه المرة، اتفاقا "طموحا". نعم، سيوقعون اتفاقا لإنقاذ ماء الوجه. لكن الأكيد هو أن هذا الاتفاق سيكون غير كاف بتاتا من وجهة نظر حماية البيئة، وغير عادل بأي وجه من وجهة نظر اجتماعية. ومضمونه محدد مسبقا بالتزامات الملوثين الكبار، أي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، والصين، واليابان، واستراليا، وكندا. وعلى هذا الأساس، لن يقل احترار الأرض عن 3,6 إلى 4 درجات في أفق نهاية القرن.

كل تلك الالتزامات جرى التفاوض بشأنها مع مجموعات الضغط (اللوبيات) الصناعية والمالية. وهي مفصلة على مقاس مصالحها. وتبتهج الشركات متعددة الجنسية للأسواق الجديدة الممنوحة لها: أسواق كاربون وتكنولوجيا "خضراء"، والتعويض عن غازات الاحتباس بخلق غابات، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، و التكيف مع عواقب الاحترار، الخ.

لكن احترارا بـ 4 درجات مائوية يعني ارتفاع مستوى البحار بـ 10 أمتار على المدى البعيد. هذا فضلا عن الآثار المباشرة أكثر، منها زوال متسارع للتنوع الأحيائي، ومزيد من العواصف، والأعاصير، والجفاف، والفيضانات، وموجات الحر، وانخفاض إنتاجية الزراعة، الخ.

إنقاذ ماذا: الرأسمالية أم المناخ ؟

إن الحقيقة ثابتة منذ عقود. فريق الخبراء الحكومي الخاص بالمناخ – GIEC – هيئة مشتركة بين الحكومات، وملخص تقاريره ملزم للدول. والحلول التقنية موجودة، وكذا الوسائل المالية. لماذا إذن،والحالة هذه، لا تتخذ الحكومات التدابير اللازمة؟ ولماذا تدعو إلى "حلول" زائفة أو ، مثل الغاز الصخري، والوقود الحيوي، والنووي، وتقنيات تغيير مناخ الأرض وبيئتها- géoingénierie-، الخ؟

الجواب بسيط: لأن الحكومات تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية والبنوك التي تخوض حربا تنافس من أجل الربح الأقصى، وهذه الحرب تدفع المقاولات إلى إنتاج المزيد على نحو دائم (ومن ثمة استهلاك مزيد من الموارد)، ولأن مصدر 80 % من الطاقة فحم وبترول وغاز طبيعي.

إن إنقاذ المناخ يتطلب ما يلي: 1- بقاء 80 بالمائة من مخزون المحروقات الأحفورية المعروف تحت الأرض؛ 2- أن يتم تدمير في أسرع ما يمكن لنظام الطاقة القائم على تلك الموارد الأحفورية (وعلى النووي) قبل الاستهلاك؛ 3- التخلي عن إنتاج المنتجات غير المفيدة والضارة وتلك مبرمجة البلاء التقني، بقصد تقليص استهلاك الطاقة وموارد أخرى؛ 4- استبدال النظام المستبد الانتاجوي/ الاستهلاكي والقائم على التفاوت بنظام متجدد، مقتصد، غير ممركز، اجتماعي وديمقراطي.

يمكن وقف الكارثة المناخية مع ضمان حياة كريمة للجميع، ذكورا وإناثا. هذا بشرط اتخاذ تدابير مضادة للرأسمالية. إن الحكومات تفضل تدمير الكوكب، وتهديد حياة ملايين الفقراء، والعمال، والفلاحين والنساء والشباب، الذين باتوا ضحايا تغير المناخ، وتهديد البشرية بفوضى همجية حيث يحقق تجار السلاح أرباح كثيرة.

يعتبر الرأسمال الطبيعة والعمل ملكا له. ليس الخيار بين استعجال حماية المناخ والعدالة الاجتماعية، إنها معركة واحدة. واجبنا أن نتعبأ. يجب، أبعد من قمة المناخ COP21 ، أن نؤكد حقوقنا، ونطور نضالاتنا، ونبني تضافرها، ونبني حركة جماهيرية عالمية.

جميعا إلى النضال المشترك على كل الجبهات

الشركات متعددة الجنسية العاملة في مجال الطاقة الأحفورية بحاجة إلى توسيع سيطرتها. يجب أن نوقفها. يجب أن نتعبأ ضد مشاريع البنية التحتية الخادمة لها، أي المطارات الجديدة، وأنابيب غاز وبترول جديدة، وطرق سيارة جديدة، وجنون الغاز الصخري المستجد. يجب أن نندد بالامتيازات الجبائية، وغيرها، الممنوحة لشركات النقل البحري والجوي والطرقي.

بكل مكان تقوم القوى "المتطورة"، المسؤولة الرئيسة عن الاحترار، بطرد اللاجئين / ات المدفوعين بالأزمات الناتجة عن سياستها القائمة على السيطرة والتي يفاقمها الاحترار. يجب أن نرفض جدران أوربا المحصنة ومعسكراتها، ونطالب باحترام حق اللجوء.

إن الصناعات الغذائية وصناعة الخشب مسؤولة عن 40% من كميات غازات الاحتباس الحراري. يجب أن نتعبأ ضد المنتجات المعدلة وراثيا، ومن أجل مساندة زراعة فلاحين عضوية وقائمة على القرب، ومن أجل السيادة الغذائية. يجب أن نبني شبكات، وجمعيات منتجين-مستهلكين. يجب أن نساند حقوق الشعوب الأهلية في مواردها ونضال النساء اللائي ينتجن 80% من غذاء بلدان الجنوب.

إننا شهود كارثة تحل بالتنوع الأحيائي، أي ما يسمى بالانقراض السادس، وهو أكبر انقراض للأنواع منذ اختفاء الديناصورات. يمكن زوال ما بين 40 و 50% من كل الأنواع على الكوكب في العام 2050. ويوجد اليوم رُبع الأنواع الثديية في خطر انقراض مقابل معدل انقراض (طبيعي) لا يتجاوز نوعا واحدا كل 700 سنة. يجب أن ننظم صفوفنا من أجل حماية التنوع الأحيائي.

حق الجميع، ذكورا وإناثا، في سكن جيد وفي الماء وفي التحرك وفي التدفئة وفي الإنارة، صالح للمناخ وللتشغيل. يجب أن نتعبأ من أجل تدبير عمومي للماء، ولمقاولات عامة في مجال عزل البنايات حراريا وتجديدها، ومن أجل مؤسسات عامة للنقل المشترك. يجب أن نفرض بهذه المجالات كلها مجانية الاستهلاك الأساسي ورقابة الشغيلة والسكان والمستعملين على التسيير.

إن الجنون الإنتاجوي والاستهلاكي في الأثاث، والأنسجة، والإلكترونيك، والتلفيف ... يُسهم كثيرا في احترار المناخ. لذا يجب أن نرفض المنتجات سريعة الاستهلاك، غير القابلة للإصلاح، وذات مدة الصلاحية المبرمجة. يجب أن ننظم صفوفنا لمساندة العمال/ات في هذه القطاعات، لاسيما ببلدان الأجور المنخفضة.

ليس على عالم الشغل تحمل أكلاف الانتقال إلى نظام طاقة بديل. يجب أن يتنظم العمال/ات المشتغلون في الصناعات غير المفيدة، والضارة، والملوثة، من أجل التحويل الجماعي بلا فقد في الأجور إلى وظائف مفيدة اجتماعيا، ومسؤولة بيئيا.

الحق في وقت حر صالح للبيئة وللصحة وللتشغيل. يجب أن نتعبأ لنعمل أقل، وبسرعة أقل، ومرونة أقل، ونعمل جميعا عبر خفض مدة العمل، دون فقد في الأجور، مع تشغيل تعويضي وخفض وتيرة العمل.

إن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الطاقة الأحفورية والبنوك تعرقل الانتقال إلى نظام طاقة بديل. يجب أن نطالب بسحب الاستثمار في هذه القطاعات. يجب أن نطرد الرأسمال الخاص من الطاقة ومن القطاع المالي بدون تعويض ولا استرداد. إنه الشرط الذي لا غنى لمجموع الشعب عنه لتتأتى له وسائل تنظيم سريع وعقلاني للانتقال. إن الطاقة هبة من الطبيعة، ويجب ألا يمتلكها أحد. يجب أن ننظم التعبئة من أجل خدمة طاقة عمومية، غير ممركزة، تحت رقابة الشغيلة والمستعملين.

اشتراكية بيئية أو همجية

تضفي أزمة المناخ راهنية ملحة على خيار "اشتراكية أو همجية". لا غنى عن ثورة حقيقية. يجب تغيير كل شيء! ليس فقط التوزيع المتساوي لثمرة عملنا، بل أيضا امتلاك القرار في ما نُنتج وفي كيفية إنتاجه – متخلصين من قصف الإعلانات التجارية ومن التبذير- ولكن أيضا إعادة النظر في الأدوار التي تسندها الرأسمالية البطريركية للرجال وللنساء. صفوة القول، المقصود تغيير حضارة، وانتقال إلى مجتمع جديد، اشتراكي بيئي، نسواني بيئي، قائم على التضامن واحترام البيئة. مجتمع حيث لا تتخذ حفنة مستغلين، أو بيروقراطيين أو خبراء مزعومين، يحكمهم السعي إلى الربح، القرارات الكبرى في التهيئة وفي أسبقيات الإنتاج والاستهلاك. هذا التغيير لن تأتي به الانتخابات، بل نضالاتنا. وبوسعنا جميعا أن نفرضه إن كنا نريده !

مكتب الأممية الرابعة، باريس 21 سبتمبر 2015 / تعريب: المناضل-ة

محتويات مجلة أنبريكور لشهر سبتمبر-أكتوبر 2015 (عدد 619-620)

- COP21 : قمة الكذب، والتجارة، و الجريمة المناخية بقلم دانييل تانورو
- مأزق الرأسمالية
- أمام حالة الطوارئ البيئية: مشروع مجتمعي وبرنامج وإستراتيجية، دانييل تانورو
- اليونان:
  - إعلان الأممية الرابعة، المكتب التنفيذي للأممية الرابعة
  - لماذا الاستسلام؟ طريق آخر ممكن، بقلم اريك توسان
  - استسلام حامل لتهديدات مميتة، بقلم يورغوس ميترالياس
  - هياج جنسي ضد المقاومات للمذكرات، بقلم سونيا ميترالياس
  - الوحدة الشعبية - قطب أمل لليسار لتجاوز تجربة سيريزا، بقلم DEA
  - حول الوحدة الشعبية وإعلان إفلاس اليونان Grexit التقدمي، مقابلة سيباستيان بودجن مع كوستاس لابافيتساس
  - نداء 13 منظمة إلى الكفاح والتعبئة في جميع أنحاء البلاد، (وثيقة)
  - الإعلان البرنامجي للوحدة الشعبية، (ثيقة)
  - إعلان OKDE-Spartakos حول الانتخابات المقبلة، (وثيقة)
- دراسة:

أفريقيا: هيمنة جديدة للرأسمالية والإمبريالية، بقلم جان نانغا الماركسية

- الدروس المستفادة من الرقابة العمالية التي حققناها، بقلم أندريه هنري
- لينين في زيمرفالد - تفكير واقعي متجه نحو فعل التغيير، بقلم جان باتو